جامعة المنصورة
كلية الآداب
الدراسات العليـا
قسم اللغة العربية وآدابها

عَوَارِضُ التَّرِكِيبِ فِي قَصِيدَةِ المَدحِ عِندَ الصَّنَوْبَرِيّ
دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ

Syntactic Deviations In Al-Sanawbary's Eulogy
A Semantico_Syntactic Study

بحثٌ مُقدمٌ لِنيلِ درجةِ المَاجستير في اللُّغـةِ العربيَّـةِ وآدابِهـا
تخصص (النحو والصرف)

إعداد الباحث /
محمـد عبـدالمنعم محمـد علي

إشـــــراف /
أ.د / محمود سليمان الجعيـدي
أستاذ النحو والصرف
بقسم اللغة العربية وآدابها – جامعة المنصورة

1437هـ - 2016م

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾(1)

صدق الله العظيم

---

(1) سورة طه ، الآية : 114.

إهداء

إلى أبي وأمي.. نبعي العطاء.

جامعة المنصورة
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وادابها

صفحة لجنة الإشراف

م الطالب / محمد عبد المنعم محمد على ٠

الة بعنوان / عوارض التركيب فى قصيدة المدح عند الصنوبرى -دراسة نحوية دلالية

الاشراف

م	الاسم	الوظيفة	التوقيع
١	أ.د/ محمود سليمان الجعيدى	استاذ النحو والصرف بالكلية	

رئيس القسم

وكيل الكلية للدراسات العليا

ا.د/ مها عبد اللطيف السجينى

عميد الكلية

أ.د/رضا محمد سيد أحمد

جامعة المنصورة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وادابها

لجنة المناقشة والحكم

الطالب : **محمد عبد المنعم محمد على** .

رسالة بعنوان : عوارض التركيب فى قصيدة المدح عند الصنوبرى ـدراسة نحوية دلالية

لجنة الإشراف

م	الاسم	الوظيفة	التوقيع
١	أ.د/ محمود سليمان الجعيدى	استاذ النحو والصرف بالكلية	

لجنة المناقشة والحكم

١	أ.د/ محمود سليمان الجعيدى	استاذ النحو والصرف بالكلية "مشرفا ورئيسا"	
٢	أ.د.م / وائل السيد البرعى	استاذ النحو والصرف المساعد بالكلية "مناقشا"	
٣	أ.د.م /عبده زيدان على	استاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية جامعة المنصورة "مناقشا"	

تاريخ المناقشة : ٣١/ ٩ /٢٠١٦

مدير الرسالة :

رئيس القسم

وكيل الكلية للدراسات العليا

أ.د/ مها عبد اللطيف السجينى

عميد الكلية

أ.د/ رضا محمد سيد احمد

الفهرس

1- فهرس عام

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**ج**
فهرس عام	**ز**
فهرس تفصيلي	**ح**
المقدمة	**ن**
الفصل الأول : عارض الحذف	**1**
المبحث الأول : الحذف في الجملة الاسمية	**16**
المبحث الثاني : الحذف في الجملة الفعلية	**33**
المبحث الثالث : الحذف في التركيب الشرطي	**45**
الفصل الثاني : عارض الزيادة	**58**
المبحث الأول : الزيادة في الجملة الاسمية	**62**
المبحث الثاني : الزيادة في الجملة الفعلية	**102**
المبحث الثالث : الزيادة في التركيب الشرطي	**124**
الفصل الثالث : عارض التقديم والتأخير	**173**
المبحث الأول : التقديم والتأخير في الجملة الاسمية	**147**
المبحث الثاني : التقديم والتأخير في الجملة الفعلية	**155**
المبحث الثالث : التقديم والتأخير في التركيب الشرطي	**164**
الخاتمة	**171**
قائمة المصادر والمراجع	**189**
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	**210**

2- فهرس تفصيلي

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
فهرس عام	ز
فهرس تفصيلي	ح
المقدمة	ن
الفصل الأول : عارض الحذف	1
مدخل	2
الحذف لغة واصطلاحًا	4
شروط الحذف	12
أسباب الحذف ودلالاته	14
المبحث الأول : الحذف في الجملة الاسمية	16
أنماط الحذف	16
النمط الأول : { فعل المدح (نِعمَ) + الفاعل + المخصوص بالمدح (محذوف) }	17
النمط الثاني : { مبتدأ (محذوف) + خبر }	20
النمط الثالث : { مبتدأ منسوخ (مقدر) + خبر }	30
المبحث الثاني : الحذف في الجملة الفعلية	33
النمط الأول : { فعل متعدٍ + فاعل+ مفعول به محذوف }	42
المبحث الثالث : الحذف في التركيب الشرطي	45
النمط الأول : { أداة الشرط + جملة الشرط + حرف عطف (الواو) + جمل فعلية معطوفة عليها + جملة جواب الشرط (محذوفة) }	52

نتيجة الفصل	56
الفصل الثاني : عارض الزيادة	58
مدخل	59
المبحث الأول : الزيادة في الجملة الاسمية	62
1- الزيادة للتأكيد	63
ا- التأكيد بالقصر	63
الصورة الاولى : { ما نافية +مبتدأ + أداة استثناء + خبر}	63
الصورة الثانية : { هل +مبتدأ منسوخ + أداة استثناء + خبر}	65
ب- التأكيد بالباء الزائدة قبل الخبر	66
الصورة الأولى: { ليس ناسخة + اسمها + الباء(زائدة) + الخبر معرفة }	66
الصورة الثانية : { ليس ناسخة +اسمها +الباء(زائدة) + الخبر نكرة }	69
جـ- التأكيد بالحروف الناسخة	70
د- التأكيد باللام المزحلقة إلى الخبر	73
هـ- التأكيد بـ (من) الزائدة قبل الخبر	75
2- الزيادة للتنويع : { مبتدأ + خبر + خبر ثان }	76
3- الزيادة للنفي	78
ا- لا النافية للجنس : { لا النافية للجنس + اسمها + خبرها }	78
ب- النفي بـ (ما) : { ما + مبتدأ + خبر }	79

جـ- النفي بـ(لا) : { لا + مبتدأ + خبر}	81
د- النفي بمشبَّهات (ليس)	83
الصورة الأولى : { ما + اسمها + خبرها }	83
الصورة الثانية : { لات + اسمها محذوف +خبرها }	84
الصورة الثالثة : { لا ناسخة + اسمها + خبرها }	85
4- الزيادة للاحتراس : { ليس +اسمها + جملة اعتراضية + خبرها }	86
5- الزيادة للتعليل	88
6- الزيادة لبيان الزمن	89
الصورة الأولى : { فعل ناسخ + اسمه + خبره}	89
الصورة الثانية : { فعل ناسخ + اسمه محذوف + خبره}	91
7- الزيادة للمقاربة أو الرجاء أو الشروع	93
الصورة الأولى : { فعل ناسخ + اسمه + خبره}	93
الصورة الثانية : { فعل ناسخ + اسمه محذوف + خبره}	95
8- الزيادة للرجحان: { فعل+ فاعل+ مفعوله به أول+ مفعول به ثان }	96
9- الزيادة للاستدراك : { حرف ناسخ للاستدراك + اسمه + خبره }	97

11- الزيادة للرجاء والتوقع : { حرف ناسخ للرجاء + اسمه + خبره }	99
12- الزيادة للتمني : { حرف ناسخ للتمني + اسمه + الخبر }	100
المبحث الثاني : الزيادة في الجملة الفعلية	102
1- الزيادة للتأكيد	103
الصورة الأولى : { قد + فعل ماض }	103
الصورة الثانية : { اللام + قد + فعل ماض }	104
الصورة الثالثة : { قد + فعل مضارع }	107
الصورة الرابعة : { لقد + فعل مضارع }	108
2- الزيادة للنفي	110
ا- النفي بـ (ما) : الصورة الأولى : { ما + فعل ماض }	110
الصورة الثانية : { ما + فعل مضارع }	112
ب- النفي بـ (لا) : الصورة الأولى : { لا نافية دعائية + فعل ماض }	113
الصورة الثانية : { لا + فعل مضارع }	116
جـ - النفي بليس : النمط : { ليس + فعل مضارع }	117
د - النفي بلم : النمط :	118

{ لم + فعل مضارع مجزوم }	
هـ – النفي بلمَّا : النمط : { لما + فعل مضارع مجزوم }	120
و – النفي بلن : النمط : { لن + فعل مضارع منصوب }	122
المبحث الثالث : الزيادة في التركيب الشرطي	124
النمط الأول : { أداة شرط + جملة شرط + حرف عطف(واو) أو (أو) + جمل فعلية معطوفة على جملة الشرط }	126
النمط الثاني : { أداة شرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط + حرف عطف (الواو) + جملة فعلية معطوفة على جملة الجواب }	130
نتيجة الفصل	133
الفصل الثالث : عارض التقديم والتأخير	137
مدخل	138
التقديم والتأخير لغة واصطلاحًا	141
مواضع امتناع التقديم والتأخير	146
المبحث الأول : التقديم والتأخير في الجملة الاسمية	147
النمط الأول : { خبر مقدم (شبه جملة) + المبتدأ معرفة }	147
النمط الثاني: { خبر مقدم (شبه جملة) + المبتدأ نكرة مخصصة }	150
النمط الثالث : { فعل ناسخ + خبر مقدم شبه جملة + المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة}	152

النمط الرابع: { حرف ناسخ + خبر مقدم شبه جملة + المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة }	153
المبحث الثاني : التقديم والتأخير في الجملة الفعلية	155
النمط الأول : { فعل + مفعول به + فاعل }	160
النمط الثاني : { مفعول به + فعل + فاعل }	162
المبحث الثالث : التقديم والتأخير في التركيب الشرطي	164
النمط الأول : { جملة جواب الشرط + أداة الشرط + جملة الشرط }	166
نتيجة الفصل	170
الخاتمة	171
فهرس المصادر والمراجع	189
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	**210**

المُقدِّمَة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، كما تحبُّ ربَّنا وترضى ، وصلاةً وسلامًا على أشرفِ خلق الله ، ومُعلمِ الناس بنور مولاه ، المبعوثِ رحمةً للعالمين ، سيدنا محمد بن عبدالله ، النبيّ الأميّ ، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه ، وبَعدُ ، فعنوانُ رسالتي : (عوارضُ التركيبِ في قصيدةِ المدحِ عندَ الصنوبريّ ، دراسةٌ نحويةٌ دلاليةٌ).

ولمصطلح (العوارض) في عنوان هذه الدراسة علاقة متجانسة بين معناه اللغوي والاصطلاحي ، ويعني في اللغة : ما يظهر من الأسنان عند الضحك (1) ، وتنبَّه القدماء لذلك فقصدوا بالمادة ما لا دوام له (2) ، وفي الحديث الشريف : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ عَنْ أَبِى صَالِحٍ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ρ قَال :

{ لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ}(3).

فالعَرَضُ هو جميع متاع الدنيا وحطامها ، وهو ما يزول سريعًا لأنه لا يدوم لإنسان ، فللعَرَضُ شيء يظهر ثم يختفي وقد يعاود الظهور مجددًا ، ويعني العارض في هذه الدراسة ما يطرأ على الجملة العربية من حذف أو زيادة أو تقديم وتأخير ، وهو ما يخالف النمط المعياري للجملة العربية.

---

(1) انظر لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (ت/711) ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، وانظر : القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت/817) ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثامنة 1426هـ - 2005م ، وانظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت/1205) ، تحقيق علي هلالي ، طبعة ثانية ، مطبعة حكومة الكويت ، مادة (ع ر ض).

(2) انظر لسان العرب ، لابن منظور ، وانظر تاج العروس ، للزبيدي ، مادة (ع ر ض).

(3) صحيح البخاري ، للإمام إبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م ، 6446/3.

دأب الباحثون المعاصرون على استخدام عدة مصطلحات لدراسة ظواهر التركيب في أي نص وهي مصطلحات تلازم دراسة التركيب اللغوي منها (الظواهر والخصائص والعوارض) وأرى أن مصطلح الظواهر أعم وأشمل من مصطلحي الخصائص والعوارض ، فمصطلح الخصائص يركز على الظواهر التي تشكل نسبة عالية من المجيء داخل النص تجعلها تتحول من نطاق ما يشكل ظاهرة إلى نطاق ما يشكل خصيصة يُلِحُّ عليها الكاتب ويكررها ، **أما المصطلح الأول فيركز على كل ظواهر التركيب ، مهما كانت نسبة ترددها في النص** (1) ، ويأتي مصطلح العوارض في قمة الهرم ، ويتناول ما يستخدمه الشاعر على خلاف الأصل المثالي اللغوي ، فيستخدمه في غرض معين لإضفاء دلالة معينة على التركيبب اللغوي.

ومما سبق يتضح أن العوارض هي ما خالف القياس اللغوي المعتاد ، أو البنية المثالية للجملة العربية ، والتي تسير عليها اللغة بنظام دقيق يحدده النحو العربي ، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالشكل الهرمي الآتي :

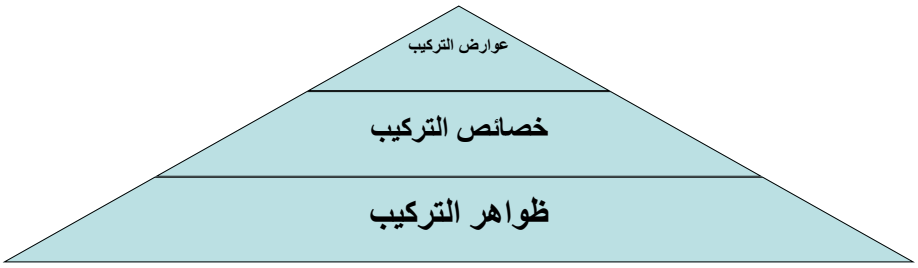

ونلحظ من الشكل السابق أن قاعدة الهرم تمثل مصطلح (ظواهر التركيب) وهي تشمل كل الظواهر المستخدمة في النص سواء وافقت البنية المثالية للغة أو خالفتها ، بينما توسط مصطلح (خصائص التركيب) الهرم ، حيث تمثل الظواهر الأكثر مجيئًا في النص ، بينما احتلت عوارض التركيب أعلى الهرم وهي ما يستخدم على خلاف الأصل اللغوي المثالي ، ولا يعني ذلك ندرتها ، بل قد يكثر استخدامها، لذلك أرى تضادًا بين العارض والخصيصة ، فلو طابقت الظاهرة المتكررة الأصل اللغوي المثالي كانت خصيصة ، ولو خالفته كانت عارضًا.

---

(1) ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دراسة نحوية دلالية ، للدكتور / محمود سليمان الجعيدي ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، 2016 ، ص 21.

وأقصد بالعوارض في هذه الدراسة : كل ما يطرأ على بنية الجملة العربية من ظواهر لغوية تخالف الأصل اللغوي المثالي ، والتي تظهر في مواضع ثم تختفي وقد تظهر مجددًا ، وذلك مثل ظاهرة : (الحذف) ، أو (الزيادة) ، أو (التقديم والتأخير) ، وفي لغة مرنة كالعربية ، شاع استخدام تلك العوارض للعديد من الأغراض التي يريدها المتكلم ، فقد يوجز أو يؤكد أو يشكك أو يخصص ، فكل ذلك مرتبط من غير شك بإعطاء دلالات لغوية يقصدها المتكلم قصدًا من خلال لجوئه إلى مثل هذه العوارض.

ومما لا شك فيه تنبه القدماء لعوارض التركيب في الجملة العربية من تقديم وتأخير وحذف وزيادة ، وتناولهم لها بالدراسة ، فتحدث عنها ابن جني (ت : 392هـ) في " باب في نقص المراتب إذا عرض هناك عارض" (1) وقد تحدث في هذا الباب عن العارض في لغة الشعر فقال : " **فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جَشِمه منه وإن دلَّ من وجه على جَوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذِن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته. بل مثله في ذلك عندي مثل مُجرِي الجَموح بلا لجام** "(2) ، فاستخدام العارض في اللغة ليس ضعفًا ، بل قد يكون ذلك عينُ القوة إذا كان استخدامه في مكانه الصحيح ، لإعطاء دلالة معينة.

وثمَّة علماء معاصرون (3) تحدثوا عن العوارض فسُميت (عوارض بناء الجملة) وذُكر فيها : إذا قلنا إن الجملة الاسمية تتكون من [المبتدأ والخبر] فهذا حديث عن بنيتها الأساسية ، وأما الحديث عن أية جملة واقعية منطوقة أو مكتوبة ، فذلك حديث عن بنائها. هذا البناء تعرِض له عوارض مختلفة تحولُه من معنى إلى

---

(1) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القسم الأدبي ، المكتبة العلمية ، الطبعة الثانية ، 293/1.

(2) المصدر السابق ، 392/2.

(3) انظر بناء الجملة العربية ، دكتور/ محمد حماسة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 ، ص 237.

آخر مع المحافظة على البنية الأساسية وذلك (كالتقديم والتأخير) في مكونات البنية الأساسية و(كالحذف) ، و(النفي) ، و(الاستفهام) ، وغير ذلك من العوارض التي تعتور التركيب المنطوق فتضيف إلى معناه الأول معنى آخر إضافيًا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل في مواقع بعض العناصر(1).

واستكشاف الجمال في الجملة الأدبية يتم بعد انغراس في تربة تركيبها المفترض للمقارنة بين التركيب الحادث والتركيب النحوي السابق ، وهو ما يعرف في الدراسات المعاصرة باسم : العدول ، هذا العدول يعد أحد أهم الخصائص التي تظهر في التعبير الأدبي فتكسبه الدلالات الأدبية والمعاني البلاغية ، وبالأخص عندما يخالف التركيب اللغوي أصل استعماله ويتحقق فيه العدول (2) ، وهو ما سميته عارضًا في هذه الدراسه.

وقد استُخدمت مصطلحاتٌ عدة في اللغة للدلالة على عوارض التركيب منها ما هو قديم مثل : (العدول ، الإنزياح ، التجاوز، الانحراف ، الاختلال ، الإطاحة ، المخالفة ، الشناعة ، الانتهاك ، خرق السنن ، اللحن ، العصيان ، التحريف) (3) ، ومنها ما هو حديث مثل : (الكسر ، الشذوذ ، الجسارة اللغوية ، الغرابة ، الابتكار، الخلق) (4).

وقد اخترت مصطلح (عوارض) عنوانًا للدراسة لأنه مصطلح ذو شهرة في علم النحو ، واستخدمه النحاة خاصةً دون البلاغيين قديمًا وحديثًا ، فهو مصطلح نحويٌّ في المقام الأول ، وتعتمد لغة الشعر على تنوع الأغراض من مدح إلى ذم ومن وصف إلى رثاء... ، ولعل لكل غرض خصائصه وعوارضه المميزة له ، فقد ارتبطت قصيدة المدح بعوارض خاصة بها كثُر مجيئها كما سأُبَيِّن في هذه الدراسة.

---

(1) انظر بناء الجملة العربية ، دكتور/ محمد حماسة ، ص 237.

(2) انظر العدول في البنية التركيبية ، قراءة في التراث البلاغي ، دكتور إبراهيم بن منصور التركي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج19 ، ربيع الأول 1428هـ ، (548-549).

(3) انظر الأسلوبية والأسلوب ، دكتور / عبد السلام المسدِّي ، الطبعة الثالثة ، الدار العربية للكتاب ، ص 100.

(4) انظر ظاهرة العدول في البلاغة العربية ، رسالة ماجستير للباحث عبد الحفيظ مراح ، ص14.

ويعني التركيب لغةً وضْع شيء على شيءٍ ، و"ركَّب الشيءَ : وَضَع بعضَه على بعض، وقد تركَّب وتَراكَبَ " ويقال : " **تراكب السَّحاب وتراكم : صار بعضُه فوق بعض** " ، والمركَّبُ: الأَصْلُ والمَنْبِتُ ، ورَكَّبه تَركِيبًا : وضع بعضه على بعض فتركب وتراكب (1).

وعرفه اصطلاحًا علماء النحو بقولهم " **المركب على ضربين : تركيب إفراد، وتركيب إسناد، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين، فتركبهما، وتجعلهما كلمة واحدة، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين،...، وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة، تنسب إحداهما إلى الأخرى**"(2).

وتركيب الإفراد – كما يراه ابن يعيش – يعتمد على اللفظ المفرد المركب من جزءين ، لكل جزء منهما معنى مستقل في حالة الإفراد ، وبتركيب الجزءين صار لهما معنى جديد ليس لأي منهما حال الإفراد (3) ، واقتصرت الدراسة في أغلبها على التركيب الإسنادي الذي يشكل أساس الجملة العربية.

والتركيب اللغوي لا يُنظر إليه من ناحية الصحة النحوية فحسب ، بل إنه لا يخلو في بعض الأحيان من معنى أو معانٍ بلاغية ، وحول هذه المعاني البلاغية التي ينبض بها التركيب اللغوي يدور مفهوم النظم الذي انتقلت فكرته إلى البلاغيين تحت مسمى علم المعاني ، وهو العلم الذي يهتم برصد المعاني والاستعمالات الدلالية والبلاغية التي يتضمنها التركيب اللغوي (4).

---

(1) لسان العرب ، ابن منظور ، 432/1 ، مادة (ركب) ، القاموس المحيط ، الفيروزآباديّ ، ص91 ، مادة (ركب).

(2) شرح المفصل للزمخشري ، لموفق الدين بن يعيش (ت 643هـ) ، تقديم د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1422هـ – 2001م ، 1/ 72.

(3) انظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دراسة نحوية دلالية ، للدكتور / محمود سليمان الجعيدي ، ص 19.

(4) انظر العدول في البنية التركيبية ، دكتور إبراهيم بن منصور التركي ، ص548.

وقد قصدت إلى دراسة قصيدة المدح دون غيره ا من قصائد الرثاء والهجاء والفخر عند الصنوبري ، لأنه الغرض الأكثر ذيوعًا وانتشارًا في ديوانه ، حيث مثَّل أكثر من 25 % من إجمالي الأبيات ، وأيضًا لأن غرض المدح من أكثر الأغراض – إن لم يكن أكثرها على الإطلاق – التي يبالغ فيه الشاعر بعباراته ، ويجمِّلها بما أوتي من أساليب وكلمات ، وذلك لتفوق ما في الممدوح من صفات ، لذا فهو غرض يتلازم والعديد من الأساليب التي تفتح مجالًا واسعًا للبحث فيها ، والتدبر في كيفية اختيار مبناها ومعناها ، فكل خروج عن الأصل في قصيدة المدح كان لسبب دلالي، حاولت معرفته وتوخيه.

الصنوبري هو أحمد بن محمد بن الحسن بن مرار ، وكنيته أبو بكر ، وينسب من حيث القبيلة إلى ضبة (1) ، فهو ضَبيّ ، ومن حيث البلد إلى حلب (2) فيقال الحلبيّ ولكن النسبة التي غلبت عليه هي الصَنَوْبَرِيّ وقد يكون السبب في ذلك ما ذكره ابن عساكر رواية عن أبي العباس الصفري أن سئل الصنوبري عن هذه النسبة فقال: كان جدي الحسن بن مرار صاحب بيت حكمة من بيوت حكم المأمون ، فجرت له بين يديه مناظرة ، فاستحسن كلامه وحده مزاجه فقال له : إنك لصنوبري الشكل ، يريد بذلك الذكاء وحِدَّة المزاج (3) ، ولا تعرف سنة ولادته ، لكنه توفي في عام (334هـ) عن عمر ناهز الخمسين عامًا.

---

(1) ضَبَةُ : اسم أرض ، وقيل : قرية بتهامة على ساحل البحر مما يلي الشام ، معجم البلدان ، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي ، دار صادر ، بيروت ، 1397هـ – 1977م ، 452/3.

(2) المصدر السابق، 282/2 ، حَلَبَ : بالتحريك : مدينة عظيمة واسعة كثيرة الخيرات طيبة الهواء صحيحة الأديم والماء.

(3) انظر ديوان الصنوبري ، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998م، ص 5. وانظر تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت / 449هـ – 571م) ، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر ، 1415هـ – 1995م ، 239/5 رقم130 ،

ويتضح مما سبق أن الصنوبري شاعر منتمٍ إلى لعصر العباسي (132هـ : 656هـ) الذي اتسعت مجالات الحياة فيهِ ، وتعددت نشاطاتها ، وفتح العرب أبوابهم لحضارات وثقافات جديدة متنوعة جعلته م ينتقلون من طور البداوة والإنغلاق والفقر إلى بناء حضارة جديدة خالدة ، وذلك بعد أن نهلوا من كل موارد الفكر والثقافة ، وتوافر لهم الرخاء الاقتصادي فكان لابد أن يتأثر إبداعهم الأدبي وإنتاجهم الشعري بروح العصر وخصائص الحضارة مع الاحتفاظ بسمات الشعر العربي القديم.

ويحوي ديوان الصنوبري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1998م ، على (601) إحدى وستّمائة قصيدة تمثل (6670) ستة آلآف وستمائة وسبعين بيتًا من الشعر ، وهي النسخة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة. وفيما يتعلق بالدراسات اللغوية عن عوارض التركيب في قصائد المدح عند الصنوبري فلم يقم أحد – على حد علمي – بها ، وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها لهذه القصائد في الديوان.

وثمَّة دراسة إحصائية (1) قمت بها أكدَت غيرَ ما ذيع عن الصنوبري بكثرة شعره في وصف الطبيعة والروضيات ، وأثبتَت الدراسة إن أكثر شعره كان مدحًا ، وإن كان وصف الطبيعة والروضيات من أبرز سمات شعره في عصره ، وهو ما جعل من شعر الصنوبري في الطبيعة والروضيات مقياسًا يُقاس عليه جودة بقية أشعار الطبيعة في العصر العباسي.

وتوضح الدراسة أن قصيدة المدح تحظى بنسبة تجاوزت 25% خمسة وعشرين في المائة ، وهو ما يقدم مبررًا موضوعيًا ومسوغًا لهذا الرأي ولهذه الدراسة في قصيدة المدح عن الصنوبري ، أما عدد الجمل في قصيدة المدح بالديوان فأُجملها في الجدول الآتي :

---

(1) انظر النتائج الإحصائية بخاتمة الدراسة.

القافية	الجمل الاسمية	الجمل الفعية	الجمل الشرطية	إجمالي الجمل	النسبة %
الراء	167	167	30	364	8.68
الزاي	29	54	9	92	2.19
السين	292	276	54	622	14.83
الشين	32	75	12	119	2.83
الصاد	191	185	29	405	9.65
الطاء	146	142	24	312	7.44
الظاء	43	51	6	100	2.38
العين	374	401	52	827	19.72
الغين	62	64	14	140	3.33
الفاء	247	284	27	558	13.30
القاف	257	250	34	541	12.90
الجزء 2	49	59	5	113	2.69
الإجمالي	1889	2008	296	4193	
النسبة المئوية	45.05	47.88	7.05		

ولم يحظ الصنوبري – على حد علمي – بدراسة توضح ما في شعر المدح عنده من عوارض التركيب ودلالتها ، وهو شاعر من العصر العباسي ، الذي أبدع فيه الشعراء خير إبداع ، فكان للصنوبري ما لبعضهم من الصيت وجمال الشعر ما جعله بارزَ المكانة بجوار فحول الشعراء كالمتنبي وأبي فراس الحمداني وغيرهم ، لذا وجب دراسة شعره لمعرفة أسراره وخفاياه وخصائصه.

هناك عدة دراسات سبقت هذه الدراسة في مجال عوارض التراكيب عن بعض الشعراء منها : عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات ، عوارض التركيب في شعر النابغة الذبياني والنابغة الشيباني ، عوارض التركيب في شعر لسان الدين بن الخطيب ، عوارض التركيب في شعر الإمام الشافعيّ ، عوارض التركيب في شعر خليل مطران ، عوارض التركيب في شعر عبد الله الفيصل ، عوارض التركيب في شعر يوسف النبهاني ، عوارض التركيب في الأصمعيات وغيرهم كثير ، تشهد على ذلك العديد من الدراسات ، في الجامعات المصرية والعربية.

جاءت دراسة عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ، تناول الفصل الأول عارض الحذف الواجب وعارض الحذف في العناصر الإسنادية ، وعارض الحذف في العناصر غير الإسنادية ، وتناول الفصل الثاني عارض التقديم والتأخير (الرتبة) ويتكون من مبحثين : عارض التقديم في باب الجملة الاسمية ، وعارض التقديم في باب الجملة الفعلية ، وتناول الفصل الثالث عارض المطابقة ويتكون من مبحثين : عارض المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث) ، وعارض المطابقة في العدد (المفرد والمثنى والجمع) وكان أكثر العوارض مجيئا عارض التقديم والتأخير يليه عارض الحذف وأقلها عارض المطابقة.

وجاءت دراسة عوارض التركيب في الأصمعيات في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة تناول الفصل الأول عارض الحذف الواجب وعارض الحذف للعناصر الإسنادية ، وعارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في الشعر العربي القديم (الأصمعيات)، الفصل الثاني عارض التقديم والتأخير (الرتبة) ويتكون من مبحثين: عارض التقديم والتأخير في باب الجملة الاسمية ، وعارض التقديم والتأخير في باب الجملة الفعلية في (الأصمعيات) وتناول الفصل الثالث عارض المطابقة ويتكون من ثلاثة مباحث : عارض المطابقة في النوع ، وعارض المطابقة في العدد، وعارض المطابقة بين الضمير ومرجعه (الالتفات) في الشعر العربي القديم (الأصمعيات).

أما دوافع اختيار هذا الموضوع فقد تمثلت في دراسة عوارض التركيب من خلال قصيدة المدح الأكثر انتشارًا عنده ، وبيان هذه العوارض من حذف ، أو زيادة، أو تقديم وتأخير ، وتوضيحها مع دلالاتها ، كذلك التعرف على مدى ارتباط غرض المدح عند الصنوبري بمجيء الكثير من عوارض التركيب أو ندرة بعضها الآخر.

وتمثلت أسباب هذا الاختيار في معرفة الإبداع الأدبي للشعراء في العصر العباسي ومعرفة إنتاجهم الشعري ومدى تأثره بروح العصر وبخصائص الحضارة الحديثة مع الاحتفاظ بسمات الشعر القديم ، كذلك التعرف على شعر الصنوبري ، ومعرفة كيفية تشكيله للّغة في شعره ، وطرق تصرفه في الأساليب والتراكيب.

وأيضًا الربط بين التركيبات النحوية وبين ما تعطيه من الدلالة ، وتوطيد ارتباط النحو بغيره من فروع اللغة المتعددة ، وكذلك اعتبار الدلالة الشرط الرئيس لفهم النصوص ، وتقديم دراسة عن شاعر لم ينل حقه في الدراسة والبحث ، فبينما كان الصنوبري يعيش في زمن حرص فيه الناس بسماع شعر الحروب ووصف الانتصارات من أبي تمام أو البحتري أو أبي الطيب المتنبي ، كان الصنوبري يعرف قيمة شعره ومكانته في أرض العرب فقال : (من المنسرح)

إنْ سار شعري إليكَ من حلبٍ كسيرِ بعضِ الرِّياحِ أو أيْسَرْ (1)

فسيرُ شعرِ الصنوبريّ من الشَّ رق إلى الغرب ليس بالمنكر (2)

كذلك عدم اهتمام الباحثين المحدثين بأشعارٍ راقية كأشعار الصنوبري وانصباب دراستهم على أشهر شعراء ذلك العصر كأبي تمام والبحتري والمتنبي ، وهم لهم ما لهم من المكانة والصيت ، ولكن للصنوبري وغيره مكانة لم يعرفها المحدثين لأنهم اقتفوا أثر القدماء في نقد ودراسة شعر المتنبي وجماعته.

كذلك ابتعاد الصنوبري عن التكسب من شعره ، مما حافظ على ذوقه الجمالي، فكان شاعرًا ضنينًا بماء وجهه لا يبذله في طلب جوائز الممدوح ، يقول الشعر تأدبًا لا تكسّبًا ، فدرست شعره واثقًا من خلوه من أي شبهة نفاق تجاه ممدوحيه.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 6/25/1 ، ص 30.

(2) ديوان الصنوبري ، 7/25/1 ، ص 30.

وقد بُذلت جهود عديدة لجمع شعر الصنوبري ، فكان أول من اهتم بشعر الصنوبري وجمعه من المصادر هو الشيخ راغب الطباخ وأعد منه مجموعة صالحة نشرها بعنوان (الروضيات)(1) ، وفي سنة 1970م حصل الدكتور/ إحسان عباس على نسخة من ديوانه تشمل القصائد من جزء من حرف الراء حتى جزء من حرف القاف ، وهي نسخة كلكتا رقم 202 وتقع في 182 ورقة ، وفي كل صفحة خمسة عشر سطرًا ، وخطها نسخي مشكول جزئيًا، وتم نشرها في بيروت سنة 1970م (2).

وبُعيد ظهور ديوان الصنوبري ، نشر الأستاذ/ لطفي الصقال والسيدة/ درية الخطيب مجموعة من شعر الصنوبري أخلت به طبعة بيروت للدكتور إحسان عباس بلغت 150 بيتًا ، ثم بعدها قام الأستاذ/ ضياء الدين الحيدري بجمع أبيات للصنوبري نشرها في 4/4 من مجلة المورد العراقية بعنوان " بعض ما لم ينشر من شعر الصنوبري"(3).

وقد واجهتني العديد من الصعوبات أثناء العمل على تلك الدراسة منها : اختيار مستوى الشعر للدراسة ، يفرض على الباحث قراءة القصائد أكثر من مرة ، للوصول إلى ما بها من خفايا بين أبياتها ، أما حصر الدراسة في (عوارض التركيب) فقد مثّل صعوبة حقيقية ، وذلك لعمل الذهن المتواصل في تحليل الأبيات وملاحظة تركيبها ، وملاحظة التغييرات الحاصلة على هذه البنية ، ورصد ما طرأ عليها من خروج على الأصل ، وما أضافته هذه التغييرات من دلالات متعددة.

وقد قامت الدراسة على المنهج الوصفي ، القائم على رصد الظاهرة اللغوية في زمانها ومكانها المحددين ، والقيام بالوصف والتحليل ، وصولًا للأهداف المرجوّة من هذه الدراسة ، وذلك بدراسة التركيب وعوارضه وبيان أثره فيما لجأ إليه الشاعر من أساليب حاول بها الشاعر قول معنى معين ودلالة محددة.

---

(1) انظر ديوان الصنوبري ، ص6.

(2) المصدر السابق ، ص6.

(3) انظر ديوان الصنوبري ، ص7.

جاءت الدراسة في مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وقائمة بالمصادر والمراجع على النحو الآتي :

المقدمة وتشمل : التعريف بالموضوع ، وأسباب اختياره ، ودوافع اختياره ، ونبذة عن عصر الصنوبري وديوانه ، والدراسات السابقة في عوارض التركيب ، وجهود جمع شعر الصنوبري ، والصعوبات التي واجهت الباحث ، أما تقسيم الدراسة إلى فصول فكان على النحو الآتي :

أولًا : الفصل الأول : عارض الحذف :

تناول الفصل الأول عارض الحذف في قصيدة المدح عند الصنوبري ، ويندرج تحته ثلاثة مباحث ، درس كل مبحث عارض الحذف في جملة معينة ، فتناول المبحث الأول عارض الحذف في الجملة الاسمية ، وتناول المبحث الثاني عارض الحذف في الجملة الفعلية ، وأخيرًا المبحث الثالث عن عارض الحذف في التركيب الشرطي.

ثانيًا : الفصل الثاني : عارض الزيادة :

تناول الفصل الثاني عارض الزيادة في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وجاء في ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول عارض الزيادة في الجملة الاسمية بأنواع متعددة ودلالات عدة ، وتناول المبحث الثاني عارض الزيادة في الجملة الفعلية ، وتناول المبحث الثالث عارض الزيادة في التركيب الشرطي.

ثالثًا : الفصل الثالث : عارض التقديم والتأخير :

تناول الفصل الثالث عارض التقديم والتأخير في قصيدة المدح عند الصنوبري وورد في ثلاثة مباحث ، يدرس كل مبحث عارض التقديم والتأخير في جملة معينة ، ففي المبحث الأول تكلمت عن عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ، وخصصتُ المبحث الثاني للتقديم والتأخير في الجملة الفعلية وتناول المبحث الثالث عارض التقديم والتأخير في التركيب الشرطي.

وأخيرًا جاءت الدراسة مصحوبة بنتيجة لكل فصل من الفصول الثلاثة ، ثم خُتمت الدراسة **بخاتمةٍ** وضحتُ فيها أهم خصائص ومظاهر عوارض التركيب التي رصدتها في الديوان ، وكيفية مجيئها ، وما أعطته من دلالات ، كذلك النتائج الإحصائية لعوارض التركيب في قصيدة المدح عند الصنوبري.

وختمتُ الدراسة **بقائمة للمصادر والمراجع** ، وقد قمت بترتيبها ترتيبًا ألفبائيًا ، فلكل دراسة من مجموعة من المصادر والمراجع ، التي تستقي منها معلوماتها ، وقد تم الرجوع في هذه الدراسة إلى مصادر لغويةٍ ونحويةٍ ودلاليةٍ ومعجميةٍ وأدبيةٍ ، وبعض رسائل الماجستير والدكتوراة ، وبعض الدراسات المنشورة في الدوريات العلمية، والمواقع الموثوق بها على شبكة الإنترنت.

وقد زادت المصادر والمراجع عن مائة وعشرين مصدرًا ومرجعًا وبحثًا ودراسةً، ومن هذه المصادر على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب لسيبويه ، الخصائص لابن جني ، والكامل للمبرد ، ودلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني ، ومغني اللبيب لابن هشام ، وهمع الهوامع للسيوطي ، والمثل السائر لابن الأثير ، والبديع لابن المعتز ، وفي بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة ، والنحو الوافي لعباس حسن ، واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ، والبلاغة العالية علم المعاني لعبدالمتعال الصعيدي ، والبلاغة العربية تأصيل وتجديد للدكتور مصطفى الصاوي الجويني ، ومعجم لسان العرب لابن منظور، ومعجم تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، والقاموس المحيط للفيروزآباديّ.

فكانت دراسة عوارض التركيب في كل فصل تتمثل في الدراسة الوصفية للنمط، وتهتم ببيان شكل النمط ، ثم عدد مرات تكرار العارض الذي يعبر عنه النمط ، ثم يعقب ذلك سوق شاهد واحد أو أكثر من شعر المدح عند الصنوبري نموذجًا يمثل هذا العارض ، ثم يلي ذلك وصف كامل لمتلازمات العارض يبدأ بتحليل نحوي ثم تحليل دلالي ثم تحليل الباحث للعارض في ظل التحليلين السابقين.

وفي سوْقِ الشواهد داخل كل نمط حرصتُ على توثيق الشاهد بذكر ثلاثة أرقام إلى جواره ، على النحو التالي : 6/25/1 ، حيث يشير الرقم الأول (1) إلى رقم الجزء ، ويشير الرقم الثاني (25) إلى رقم القصيدة في الديوان ، ويشير الرقم الثالث (6) إلى رقم البيت في القصيدة ، ويتكون الديوان من جزئين ، وكلا الجزئين في مجلد واحد.

ما كان لهذا العمل أن يتم إلا بعون الله وفضله ، ثم بتوفيق الله لي بأن جعل أستاذي ومعلمي الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمود سليمان الجعيدي يتكرّم بالموافقة بالإشراف على تلك الدراسة ، فكم تعلمتُ وأتعلمُ منه تواضع العلماء الأجلاء ، وتوجيه الحكماء البلغاء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أساتذتي الأجلاء ، أعضاء لجنة المناقشة والحكم ، الدكتور وائل السيد البرعي ، والدكتور عبده زيدان علي ، إذ قبلوا – رغم أعبائهم – قراءة هذا البحث ومناقشته وتقويم اعوجاجه ، فبارك الله في عمرهم ، وأدام عطاءهم ، وجزاهم الله عنِّي وعن طلبة العلم خير الجزاء.

ولا يفوتني في هذا المقام – أيضًا – أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى جميع أساتذتي بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة المنصورة ، وإلى رئيس القسم الدكتور علي الغريب محمد الشناوي ، وإلى كل من قوَّم اعوجاجًا في هذا البحث أو في شخص الباحث.

وأخيرًا فقد حاولت أن تحقق هذه الدراسة غايتها المرجوّة ، وأن تكون دراسة وافية لعوارض شعر المدح عند الصنوبري ، وأن تكون لبنة في محراب الدراسات اللغوية، ولا أدعي كمالًا فيها ، ولكنه اجتهادي ، فما كان من صوابٍ فبتوفيقٍ من الله ، وما كان من خطأ أو سهو فمني الخطأ والنسيان فالكمال لله وحده ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب ، وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا ، وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين.

والله من وراء القصد

الباحث

الفصل الأول : عارض الحذف.

مدخل :

يدرس هذا الفصل عارض الحذف في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وذلك في الجملة الاسمية والجملة الفعلية والتركيب الشرطي دراسة نحوية دلالية ، و ظاهرة (الحذفِ) من الظواهر المنتشرة في اللغة العربية ، والتي يساعد على انتشارها ميل العرب للحذف المشروط ، الذي لا يخل بالمعنى أو بالفهم ، والذي يلجؤون إليه كثيرًا للإيجاز والتخفيف أو لغير ذلك مما يميل إليه العرب.

فظاهرة (الحذف) من السمات البارزة في اللغة العربية ، فجاء أكثر كلام العرب مجازًا وإشارة إلى المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة ، والبلغاء من الناس يميلون إلى أسلوب الحذف أكثر مما يميلون إلى أسلوب الذكر والإسهاب ، لأنهم يرون الإيجاز عنوانًا للبلاغة ، ومع أن الإيجاز بلاغة ، لكن الإخلال بالمعنى عيب ، إذ الإخلال يؤدي إلى إفساد الكلام (1).

وظاهرة (الحذف) ظاهرةٌ لُغوية عامَّة ، تشترك فيها جميع اللغات الإنسانيَّة ؛ ويستخدمه الناطق باللغة للعديد من الأسباب أبرزها الاختصار، أو حذف ما قد يُمكن للسامع فَهْمه اعتمادًا على القرائن المصاحبة ، والحذف من المباحث المهمَّة التي أشار إليها كلٌّ من النحويين والبلاغيين، واهتمُّو ا به اهتمامًا كبيرًا ، وخصَّصوا له أبوابًا كاملة في مؤلَّفاتهم وكُتبهم ، وإن اختَلفوا في طريقة التفسير والتحليل ، وكذلك في الجانب الذي اتَّخذو همجالاً للدرس والتفسير ، فالنحاة مثلاً انطَلقوا من المنطق الإعرابي ، متوسِّلين ببعض التأويلات النحوية ؛ مثل : التقدير الإعرابي ، والإضمار، والاستتار؛ لدراسته والبحث فيه (2).

---

(1) انظر مصطلحات الحذف عند النحويين والبلاغيين ، م/ سهيلة خطاف عبدالكريم ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، أنساني2011م ، ص1.

(2) شبكة المعلومات الدولية ، شبكة الألوكة للدكتور/ سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز الحميد ، الحذف في القرآن الكريم ، عبد الكريم حميد ، تاريخ النشر 2011/7/5 ، تاريخ النقل 2015/7/5.

وكان غرَضُهم في ذلك دراسة التركيب والعلاقات النحويَّة ، وإيجاد أوْجه التفسير لحركة معيَّنة أو إعراب مُتضَمنٍ ف ي التركيب النحوي لجملةٍ ما ، وأمَّا البلاغيون فقد درَسوا (الحذف) من الناحية الدَّلالية ، وحاوَلُوا إثبات مكامن الجمال وصور التفنُّن والإبداع في الكلام ، وأوْضَحوا كونه من أسرار البلاغة (1).

والحديث عن ظاهرة (الحذف) شائق شائك ، شائق لأنها ظاهرة شائعة بين تحاليل النحاة عبر مجموعة من الأبواب النحوية ، فضلًا عن أنها غنية بالمعطيات ، وشائك لأنها ظاهرة يستعصي الإمساك بها لتعدد مواقعها وكثرة محفزاتها ، فظاهرة (الحذف) تتصف بكونها تجليًا في خفاء ، وحضورًا في غياب (2).

درس النحاةُ ظاهرة (الحذف) من قاعدة أساسها أنّ التركيب اللغويّ لابدّ له من طرفين أساسيين همّا (المسند) و(المسند إليه) ، فإذا استغنى المتكلّم عن أحدهما قُدّر محذوفاً لتتمّ به الفائدة أو الجملة (3).

ويتناول هذا المبحث دراسة عارض (الحذف) ، في الجملة الاسمية في قصيدة المدح عند الصنوبري دراسة نحوية دلالية ، ويدخل في نطاق هذا المبحث الجملة الاسمية ، والجملة الاسمية المنسوخة بالأفعال الناسخة (كان) وأخواتها ، والتي أضمر اسمها.

---

(1) شبكة المعلومات الدولية ، شبكة الألوكة للدكتور/ سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز الحميد ، الحذف في القرآن الكريم ، عبد الكريم حميد ، تاريخ النشر 2011/7/5 ، تاريخ النقل 2015/7/5.

(2) انظر ظاهرة الحذف في النحو العربي ، محاولة للفهم ، بوشعيب برامو ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، المجلد 34 ، العدد 3 ، يناير – مارس 2006 ، ص43.

(3) انظر ظاهرة الحذف ودورها في تحقيق التماسك النّصّي ، دراسة تطبيقية على سورة البقرة ، دكتور إسلام محمد عبد السلام ، ص1.

الحذف لغةً واصطلاحًا :

تناولت المعاجم العربية (الحذف) بعدة معانٍ مختلفة ، ويدور المعنى اللغوي للحذف حول : **القطع** من الطرف خاصة ، فقد جاء الحذف في لسان العرب على أنه "حذف الشيء يحذفه حذفًا : قطعه من طرفه ... والحذافة ما حذف من شيء فطرح ... وفي الصحاح حذف رأسه بالسيف حذفًا ضربه فقطع منه قطعة "(1).

ومنها **الإسقاط** وجاء الإسقاط في لسان العرب على أنه " حذف الشيء : إسقاطه ومنه حذفت من شعري ، ومن ذنب الدابة أي أخذت ، وفي الحديث حذف السلام في الصلاة سنة هو تخفيفه وترك الإطالة فيه "(2) ، و(حَذَفَه ، يَحْذِفُهُ) ، حَذْفًا: (أَسْقَطَهُ) ، وحَذَفَه ، يَحْذِفُهُ ، حَذْفًا : أَسْقَطَهُ (3) ، ومنها **الطرح** أي الرمي عن جانب ، وجاء في اللسان" الحذف الرمي عن جانب... "(4).

ومصطلح (الحذف) من المصطلحات القديمة التي تناولها القدماء على قسمين اثنين ، فالنحاة في أغلبهم تناولوه من الناحية اللغوية البحتة وقسموه لحذف واجب أو جائز ، أما البلاغيون ف قد اهتموا برصد عارض (الحذف) في اللغة العربية بدلالاته وأسبابه ، وكان سيبويه (ت/180هـ) من أقدم النحاة تناولًا له فذكر في كتابه : أن الأصل في الكلام عدم الحذف ، فالأصل الثابت هو التمام والكمال وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله : " اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك "(5).

---

(1) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ح ذ ف).

(2) السابق نفسه ، مادة (ح ذ ف).

(3) انظر القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ ، وانظر تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق علي هلالي ، مادة (ح ذ ف).

(4) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ح ذ ف) .

(5) الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح الأستاذ عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة 1988م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 24/1.

فقد نحذف من الكلمة أو الجملة ما يتطلبه السياق أو الموقف، ومع كثرة الاستعمال نعتقد خطأً أن أصله في الكلام الإسقاط ، فالحذف والعوض والاستغناء مرجعيتهم عدم التخلي عن الأصل وهو التمام ، ولكن العرب احتاجت لمثل هذه المصطلحات في كلامهم ، حتى صار الكلام ساقطًا ، وتكون نتيجة هذا الاستغناء أن يُهمل استخدامه بمرور الوقت ، فيعتاده اللسان ، يسقط من الاستخدام ، كذلك ورد تناول (الحذف) بالدراسة والتحليل الدلالي الدقيق عند علماء البلاغة ، فقد أفاضوا في ذكر معنى (الحذف) ومواضعه وأسبابه بل ودلالاته المختلفة التي يؤديها في الجملة العربية ، فقلما تجد كتابًا في علوم البلاغة يخلو محتواه من الحذف كظاهرة أصيلة من ظواهر اللغة العربية ، استحقت الدراسة والتحليل والوقوف عندها.

وكان سيبويه دقيقًا في حديثه عن (الحذف) في باب (ما يكون في اللفظ من الأعراض) ، وشرح السيرافي المقصود بذلك فقال : " يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه"(1) ، فالحذف عارض من العوارض التي تتعرض لها الجملة العربية في بعض الأحيان ، لكنَّه عارض يزول ويسقط عندما نعود للأصل وهو الذكر والاستعمال.

أمَّا المبرد (ت/285هـ)فقد تناول الحذف ذاكرًا أهم أسبابه ومنها أننا نحذف من الكلام " إذا علم المخاطب ماذا تعني " (2) ، أي أنه مفهوم لكلا الطرفين فحذفه جائز ، ولا يؤدي حذفه للالتباس في الفهم ، والحذف جائز أيضًا إذا كان معلومًا جاريًا عند الناس جميعاً أي متعارف عليه " فكل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب فعلى هذا فأجره " (3) ، ومما سبق يتضح أن (الحذف) عنده مرهون ومشروط بعلم المخاطَب به وبعلم الناس بما حُذف.

---

(1) الكتاب ، سيبويه ، 24/1 ، الهامش رقم2.

(2) المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، الطبعة الثالثة ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1994م، 130/4.

(3) السابق نفسه ، 254/3.

وتطرق ابن جني (ت/392هـ) لميل العرب إلى (الحذف والإيجاز) بقوله: " إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مصانعين عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل ، وبه أعنى ، وفيه أرغب" (1) ، ثم تطرق للحذف بأنواعه فقال : " قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحروف وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته "(2) ، ونجده قد تناول (الحذف) من الأكبر للأصغر فبدأ بحذف جملة كاملة ، ثم الاسم المفرد ، ثم الحروف، واشترط وجود دليل على المحذوف ، حتى يكون (الحذف) مستساغًا.

وذهب الزمخشري (ت/538هـ) إلى أولوية (الحذف) فقال : " وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة " (3) ، وقد ربط الزمخشري بين (الحذف) وسبب حدوثه الذي يكون غالبًا للإيجاز.

أما ابن يعيش (ت/643هـ) فقد ربط بين المبتدإ والخبر وما ينتج عنهما من فائدة في الكلام فقال :" اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلابد منهما الا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه "(4).

ووافقه ابن الحاجب (ت/ 646هـ) فاشترط وجود قرينة على حذف المبتدأ جوازًا " وقد يُحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا "(5) ، فإن فُهمت الجملة بدون ذكر المبتدأ أو الخبر ، جاز الحذف وإلا فلا.

---

(1) الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، 86/1.

(2) السابق نفسه ، 360/2.

(3) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض بمشاركة الأستاذ الدكتور فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي ، مكتبة العبيكات ، الطبعة الأولى ، 1998م ، 192/1.

(4) شرح المفصل ، ابن يعيش ، تقديم دكتور إميل بديع يعقوب ، 94/1.

(5) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ، لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي ، تحقيق الدكتور صالح عبدالعظيم الشاعر ، مكتبة الآداب بالقاهرة ، ص16.

مصطلح (الحذف) كان متداولًا عند النحاة ، وقد فرقوا بينه وبين الإضمار ، فالإنسان لا يستطيع معرفة ما يضمره إنسان آخر ، لأنه لا يطلع على الغيبيات ، ولكنه يقدر المحذوف لأن الحذف يتطلب دليلًا عليه ، وإذا كان هذا الدليل غير واضح يمتنع (الحذف) ، لعدم سهولة تقديره ومعرفته.

ومما سبق يتضح أن (الحذف) في اللغة العربية هو الإسقاط أو الترك بعمد وقصد لأحد مكوني الجملة بنوعيها أو بأنواعها، ويكون (الحذف) خروجًا عن الأصل اللغوي الذي يقتضي التمام والكمال في الجملة العربية ، حيث تدفع دلالة السياق المتكلمَ كثيرًا إلى (الاختصار والحذف) لبعض عناصر الجملة (1).

و(الحذف) أحد المطالب الاستعمالية ، فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء ، وذلك لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنيًا في الدلالة ، كافيًا في أداء المعنى ، وقد يحذف أحد العناصر لأن هناك قرائن تدل عليه ، ويكون في حذفه معنى لا يكون في ذكره ، وهو ما سماه النحاة الحذف الجائز(2) ، ولا يأتي (الحذف) عبثا في الكلام ، بل له فوائد ودلالات يؤديها ، ويحدث (الحذف) في العبارة نوعًا من الجمال ، وهذا الجمال يتذوق ، وكأنه شيء ذو طعم ورائحة (3) ، واستعمل النحويون مصطلح (الحذف) بدلالة واحدة مأخوذة من معناه اللغوي، وهو ترك ما يقتضي الكلام ذكره بحكم الأصل إمّا من جهة الطلب اللفظي أو المعنوي ، سواء بقي للمتروك أثر إعرابي في اللفظ أم لم يبق(4).

---

(1) انظر النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي–الدلالي ، دكتور محمد حماسة عبداللطيف ، دار الشروق ، الطبعة الأولى 1420هـ – 2000م ، ص130.

(2) انظر بناء الجملة العربية ، دكتور محمد حماسة عبداللطيف ، ص259.

(3) انظر حذف المرفوعات والمنصوبات في سورة هود ، دراسة نحوية دلالية ، دكتور يوسف الرفاعي ، ص354 ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الخامس والعشرون ، أيلول 2011.

(4) انظر مصطلحا الإضمار والحذف عند النحويين ، دراسة في دلالتهما ، والفرق بينهما ، دكتور/ رفيع غازي السلمي ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية ، مجلد 19 ، العدد 2 ، 2011م ، ص229.

وتناول البلاغيون ظاهرة (الحذف) في الجملة العربية تناولًا واعيًا فتحدثوا عن معناه ودلالاته ، وأسبابه ، حتى حصر أحدُهم البلاغةَ فيه ، مما يدل على أهميته، وقد درسه عدد من البلاغيين ذوي السبق والصدارة في علوم البلاغة العربية كأبي هلال العسكري (ت/382هـ) وقد أجمل العسكري البلاغة في حذف الفضول فقال عن (الحذف) في باب الإيجاز: " قيل لبعضهم ما البلاغة ؟ فقال : الإيجاز ، قيل: ما الإيجاز ؟ قال حذف الفضول وتقريب البعيد "(1).

وربط ابن سنان الخفاجي (ت/ 466هـ) بين (الحذف) وبين ما يؤديه من فائدة في الكلام ، فقال في الحذف : " وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المراد فائدة، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب " (2) ، وأبدع الخفاجي في حديثه عن (الحذف) ، فعلى الرغم من قلة مصطلحاته إلا أنها أوضحت دلالالة الحذف وما يفعله في نفس السامع من شدٍّ لانتباهه وتحريكٍ لذهنه.

أما عبد القاهر الجرجاني (ت/ 471هـ) فقد تحدث عن (الحذف) وكأنه أجمل ظاهرة في البلاغة العربية ، وقد أسهب في وصف باب (الحذف) فقال فيه : "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أوضح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبن" (3) ، وفيما قاله الجرجاني فائدة كبرى لدلالة (الحذف) في الجملة ، فهو يستحوذ على انتباهك من حيث لا تدري كالسحر ، وبه يكون الكلام أوضح من الذكر ، والصمت أكثر فائدة من الحديث في توضيح الجملة ، وفصاحة العبارة وجمالها.

---

(1) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري ، تحقيق علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، 1952م ، دار إحياء الكتب العربية ، ص 173 .

(2) سر الفصاحة ، للأمير أبي محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1982م ، ص 210 .

(3) كتاب دلائل الإعجاز ، لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ص 146.

ولم يغب الحديث عن ظاهرة (الحذف) في علوم القرآن الكريم فذكر الزركشي (ت/794هـ) في معناه : " مِن حذفت الشيء قطعته " (1) ، فقطع عنصر من عناصر الجملة نهائيًا غير موجود في اللفظ ، بل هو مقدرًا في المعنى ، وقطع لوجود دليل عليه ، أي أنه مفهوم من خلال السياق والمعنى، فالحذف عنده مرهون بفهمه من خلال السياق الذي ورد فيه.

(فالحذف) ضرب من الإيجاز كما أن الذكر ضرب من الإطناب ، ويكون بقصد الاختصار والاحتراز عن العبث لوجود القرينة ، وهي نكتة عامة في جميع مقامات الحذف(2) ، وايجاز (الحذف) قد يكون بإضمار غير مذكور للعلم به(3).

وهو من مباحث الجملة التي عُني بها علماء البلاغة ، فإن كل كلمة أو جملة يمكن أن يُفهم المعنى بدونها ؛ لوجود قرائن تدل على (الحذف) حريٌّ بها أن تحذف ، (فالحذف) مزية يزدان بها الكلام حسنًا ، ويحمل رونقًا ، ويكون أكثر رواء(4) ، فشرط (الحذف) وجود ما يدل على حذفه كي لا يلتبس المعنى ويختلُّ الفهم.

فإذا أُريد إفادة السامع حُكمًا فأيُّ لفظ يدل على معنى فيه فالأصل ذكره ، وأي لفظ عُلم من الكلام لدلالة باقِيهِ عليه فالأصل حذفه ، وإذا تعارض هذان الأصلان فلا يُعدَل عن مُقتضى أحدهما إلى الآخر إلا لداعٍ (5) ، أي أن الهدف الرئيس من (الحذف) يكون الايجاز والاختصار ، فلا نعيد على مسامع المستمع ما علمه قبلًا.

---

(1) البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، 103/3.

(2) انظر البلاغة العالية علم المعاني ، عبدالمتعال الصعيدي ، مراجعة دكتور عبدالقادر حسين ، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية ، 1411هـ – 1991م ، ص 64.

(3) السابق نفسه ، ص123.

(4) انظر البلاغة فنونها وأفنانها ، علم المعاني ، دكتور فضل حسن عباس ، دار الفرقان ، الطبعة الرابعة ، 1417هـ – 1997م ، ص247.

(5) انظر دروس البلاغة ، تأليف حفني ناصف – محمد دياب – سلطان محمد – مصطفى طمُوم ، شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، ، مكتبة اهل الأثر ، الطبعة الأولى ، 1425هـ – 2004م ، ص61.

الإيجاز بالحذف يكون سلوكَ طريقِ التضييق بحذف بعض الكلام من أجل تحقيق قوة الدلالة على المعنى(1) ، فإذا ذُكر ما وجب حذفه ضعف المعنى ، وترهَّل الأسلوب ، وهو ما يتعارض ورونق العربية ورشاقتها.

وقد يكون (الحذف) عبارة عن حذف كلمة أو أكثر ، مع قرينة يتبيَّن بها المحذوف(2) ، فتتعدد مواضع الحذف بتنوع السياقات التي يرد فيها ، ولكن يُشترط القرينة الدالة على الحذف سواء كان المحذوف كلمة أو أكثر.

(الحذف) سُنَّة من سنن العرب ، تحدث عنه العلماء ، وذكروه في ثنايا كتبهم، وقد سلكوا فيه مسالك عدة ، وشمل الحذف الحروف والأسماء بأنواعها وحذفوا الفعل سواء كان بمفرده أم مع مضمره المرفوع ، أم المنصوب أم معهما ، كما حذفوا الجملة بأنواعها(3).

وهي ظاهرة من دقائق اللغة وعجيب سرها ، وبديع أساليبها ، وذلك لأنك ترى الجمال والروعة تتجلى في الكلام إذا أنت حذفت أحد ركني الجملة ، أو شيئًا من متعلقاتها ، فإن أنت قدرت ذلك المحذوف ، وأبرزته صار الكلام إلى غثٍّ سِفْسَاف ونازل ركيك لا صلة بينه وبين ما كان عليه اولًا (4).

إذًا فظاهرة (الحذف) كانت متناوَلة بالدراسة والبحث عند علماء العربية من نحاة أو بلاغيين ، وفي علوم القرآن الكريم الذي وضعت سائر العلوم خدمةً له ،

---

(1) انظر البلاغة العربية تأصيل وتجديد ، دكتور مصطفى الصاوي الجويني ، منشأة المعارف بالأسكندرية ، 1985م ، ص45.

(2) انظر البلاغة الميسرة ، دكتور عبدالعزيز بن علي الحربي ، دار بن حزم ، الطبعة الثانية ، 1432هـ _ 2011م ، ص50.

(3) انظر الحذف والتقدير في صحيح البخاري ، دراسة نحوية دلالية ، رسالة ماجستير للباحثة / سهام رمضان محمد الزعبوط ، 2010م ، ص20.

(4) انظر علوم البلاغة ، البيان والمعاني والبديع ، أحمد مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة 1414هـ – 1993م ، ص89.

وقد فرقوا بين الحذف والإضمار (1) ، ولهذا وضع العلماء شروطًا ومواضع ومصطلحات كثيرة للدلالة على عارض (الحذف) ومن هذه المصطلحات (2) :

1- البلى.	14- الإشارة.
2- الترك.	15- الطرح.
3- الاجتزاء.	16- الاقتصار.
4- الجزم.	17- القطع والاقتطاع.
5- الاحتباك (الحذف المقابلي).	18- الكف.
6- التحريف.	19- الاكتفاء.
7- الاختزال.	20- الإلغاء.
8- الذهاب.	21- الإلقاء.
9- الإزالة.	22- النبذ.
10- الإسقاط.	23- النزع.
11- السكوت.	24- النقص.
12- التسكين.	25- الاستهلاك.
13- السلب.	26- الإيجاز.

وقد استخدمت في الدراسة مصطلح (الحذف) دون غيره ؛ لما له من الذيوع والانتشار والعموم في اللغة بعلومها ما ليس لغيره من بقية المصطلحات مثل مصطلح (الإيجاز) الذي يُعَد غرضًا بلاغيًا للحذف ، ومصطلح (الجزم) أحد الحالات التي يأتي عليها الفعل المضارع ، ومصطلح (السكوت) الذي يخالف الكلام ، ومصطلح (الاقتصار) الذي يُعد غرضًا بلاغيًا أيضًا.

---

(1) انظر الحذف والإضمار في النحو العربي ، دراسة في المصطلح ، دكتور عماد مجيد علي ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإسلامية ، كلية التربية. ص97 ص97.

(2) انظر مصطلحات الحذف عند النحويين والبلاغيين ، م/ سهيلة خطاف عبدالكريم ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، أنساني2011م ، ص 8-9.

شروط الحذف :

وضع النحاة شروطًا (للحذف) أجملها ابن هشام (ت/761هـ) في قوله [1]:
(وجود دليل إن كان المحذوف عمدة ، أما إن كان فضلة فالشرط أن لا يكون في حذفه ضرر) ، (فالحذف) لأحد ركني الجملة سيؤدي بالتأكيد لخلل في الفهم وعليه (فالحذف) يجب أن يكون مصحوبًا بدليل على حذفه ، أما الفضلة ، فهي من زوائد الجملة التي لا يخل حذفها ببناء الجملة بنوعيها أو بأنواعها.

ومن شروط (الحذف) عنده (ألا يكون ما يحذف كالجزء ، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا ما يشبهه نحو : ضربني وضربت زيدًا) ، فالفاعل محذوف لا مضمر ، دلَّ عليه المذكور وهو زيدًا ، وذلك على تقدير ضربني زيد وضربت زيدًا ، و(أن لا يكون مؤكدًا ، وأول من ذكر هذا الشرط الأخفش ، منع في نحو: الذي رأيت زيدًا ، أن يؤكد العامل المحذوف بقولك (نفسه) ، لأن المؤكد مريد للطول، والحذف مريد للاختصار ، فعلة الحذف هنا دلالاية أكثر منها نجوية.

ومن شروط (الحذف) عند ابن هشام (أن لايؤدي حذفه إلى اختصار المختصر)، فلا يحذف اسم الفعل ، دون معموله ؛ وذلك لأنه اختصار للفعل ، وأما عن قول سيبويه: (زيدًا فاقتله) ، أن تقديره : عليك زيدًا ، و(أن لا يكون عاملًا ضعيفًا) وبذلك فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع – منها الجر بمن المقدرة بعد كم الاستفهامية مثل (بكم درهم اشتريت) ، ومنها حذف لام الطلب مطردًا مثل (قلت له يفعل) ، ومنها حذف أن الناصبة في مواضع مخصوصة – قويت فيها الدلالة ، وكثر استعمالها ، وبهذا فلا يمكن القياس عليها ، و(ألا يكون عوضًا عن الشيء) فلا تحذف (ما) في (أما أنت منطلقًا انطلقت) ، ولا (التاء) على نحو : (عدةٌ وزنةٌ) ، ولا كلمة (لا) في قولهم (افعل هذا إما لا).

---

(1) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري ، تحقيق الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب ، الطبعة الأولى ، الكويت ، السلسلة التراثية ، 2002م ، 317/6 : 351.

ومن شروط (الحذف) عنده (أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه) فلا يحذف المفعول – وهو الهاء – من ضربني وضربته زيد ؛ وذلك لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأول ، و(أن لا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي) فلا يحذف الضمير في : زيد ضربته ، لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى.

إذًا فأسلوب (الحذف) لا يأتي اعتباطًا في الجملة العربية ، بل وضع له علماؤنا المتقدمون شروطًا واضحة ، وضوابط دقيقة يجب الالتزام بها ؛ حتى لا يؤدي الإخلال بأي شرط منها إلى خلل في التراكيب اللغوية والنحوية (1).

---

(1) انظر أسلوب الحذف على ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ، دكتور محمد وليد سيفالدين حلاق ، ، مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث ، جماد ثاني 1431هـ – مايو 2010م ، العدد 12 ، ص258.

أسباب الحذف ودلالاته:

تنوعت وتعددت آراء العلماء في دلالات (الحذف) التي يحدثها في الجملة ، ومنها (الحذف لدلالة المعنى السياقي) وذلك إذا لم يوجد لفظ في النص المذكور مسبقًا يمكن أن نفهم التقدير أي تقدير المحذوف عن طريق معنى في السياق النصي، وهذا يعتمد إعتمادًا تامًا على فهم القاريء.

أيضًا يكون (الحذف) لغرض المتكلم والذي قال فيه عبد القاهر الجرجاني : " أن يكون امتناع تركه على ظاهره ، لأمر يرجع إلى غرض المتكلم "(1) ، فالربط هنا بين الحذف ودلالته من خلال غرض المتكلم من هذا (الحذف).

وقد يكون (الحذف) للاختصار ، وذلك لشيوع العلم به ، أو لوجود دليل عليه، مثل حذف الجواب من الجملة الشرطية كقوله تعالى :

﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (2) ، والمحذوف هنا مصحوب بدليل وهو ما تقدم عليه من الأفعال المضارعة المجزومة.

(الحذف) يكون للتعميم أيضًا ومثال ذلك قوله تعالى :

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (3) ، فالعموم هنا في الإعطاء ، لأنه من الأفعال التي تنصب مفعولين ، فالتقدير ولسوف يعطيك ربك الخير فترضى، فإخفاء الإعطاء هنا للعموم والشمول ، ليشمل كل ما يمكن أن يرضى به.

(الحذف) يكون للتخفي ف مثل التخفيف لاستثقال اجتماع الهمزتين في المضارع ، فتحذف إحداهما ، أو تكرار الحرف مثل (ظلت أو مست) ، فالأصل فيهم (ظللت ومسست) ، والتخفيف هنا لكثرة الإستعمال ، فكثرة الإستعمال للكلمات تتطلب الخفة وعدم الاستثقال.

---

(1) كتاب أسرار البلاغة ، لأبي لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، دار المدني بجدة ، 1412هـ - 1991م ، ص 421.

(2) سورة آل عمران ، الآية : 139.

(3) سورة الضحى ، الآية : 5 .

أما (الحذف) لتوالي الأمثال فهو كثير كقوله تعالى :

﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾(1)، وذلك لأن العرب كرهوا توالي الأمثال في كلامهم، فالأصل إننا لله ، ولكن لتوالي وتتابع ثلاث نونات ؛ كان (الحذف) لإحداها مستساغًا ومقبولًا.

وقد يكون (الحذف) لتحقير المحذوف ، " وذلك بإسناد الفعل إلى نائب الفاعل ، وحذف الفاعل تحقيرًا لشأنه " ، وهو كثيرٌ في اللغة العربية نحو : قتل اليهود الأطفال فتصبح : قُتل الأطفال.

ويأتي (الحذف) للتفخيم أو للتعظيم أو للتهويل وذلك مثل حذف جواب الشرط في قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(2)، فلم يأت الجواب لهول ما سنراه وقتها.

فقد يحذف المبتدأ للاحتراز عن العبث ، أولضيق المقام عن إطالة الكلام، إما لتوجع وإما لخوف فوات فرصة ، كذلك يحذف لتعجيل المسرَّة بالمسند ، وإنشاء المدح أو الذم أو الترحم (4).

---

(1) سورة البقرة ، الآية : 156.

(2) سورة الأنعام ، الآية : 27.

(3) سورة الضحى ، الآية : 1-3 .

(4) انظر حذف المرفوعات والمنصوبات في سورة هود ، دراسة نحوية دلالية ، دكتور يوسف الرفاعي ، ص354.

المبحث الأول : الحذف في الجملة الاسمية.

أنماط الحذف

تقوم الجملة العربية في الأساس على العلاقة الإسنادية في الجملة ، والتي قد يُحذف أحد طرفي هذه العلاقة دون خلل في الفهم. و يؤدي تصور العلاقة الإسنادية التي لا توجد إلا بين اثنين إلى اكتشاف الحذف الذي يكمن في الجملة العربية (1)، وانطلق النّحاة في ظاهرة (الحذف) من قاعدة أساسها أنّ التركيب اللغويّ لابدّ له من طرفين أساسيين همّا المسند والمسند إليه، فإذا استغنى المتكلّم عن أحدهما قُدّر محذوفاً لتتمّ به الفائدة أو الجملة (2) ، ويكون هذا (الحذف) في عدة أشكال منها الواجب ومنها الجائز ، وستقتصر الدراسة على مواضع الحذف الجائز .

فللجملة العربية تتكون من ركنين أساسيين ، هما المسند إليه والمسند ، وفي الجملة الاسمية يكون المسند إليه (مبتدأ) والمسند (خبرًا) ، وفي الجملة الفعلية يكون المسند إليه (فاعلًا) والمسند (فعلًا) ، وهم عُمَد الكلام ، ولا يستقيم المعنى دونهم ، ويربطهم التلازم التركيبي (3) ، ولكن إذا دلَّ على حذف أيهم دليل ، فيمكن حذفه.

وتتعدد مواضع حذف المبتدإ وجوبًا (4) ، فمنها إذا أُخبر عنه بنعت مقطوع للمَدح ، مثل : الحمد لله (الحميد) ، أو للذم نحو أعوذ بالله من إبليس (عدو) المؤمنين ، ويكون (الحميد) فى حالة الرفع خبرً ا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره : الحمدلله (هو الحميد).

---

(1) انظر ظاهرة التلازم التركيبي ، دراسة في منهجية التفكير النحوي ، دكتور جودة مبروك محمد ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، تاريخ النقل ، 2016/2/12.

(2) انظر ظاهرة الحذف ودورها في تحقيق التماسك النصي ، دكتور/ إسلام محمد عبدالسلام ، ص1.

(3) انظر ظاهرة الإنزياح في قصيدة إرادة الحياة لأبي القاسم الشابي ، رسالة ماجستير ، للباحثتين آمنة لوط ووداد لوط ، جامعة منتوري بالجزائر ، قسنطينة ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية وآدابها ، مايو 2011م ، ص67.

(4) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، 2003م ، 1/ 217.

كذلك إذا كان المبتدأ مخصوص بالمدح بـ (نعم) أو المخصوص بالذم بـ (بئس) : وذلك كأن تقول فى مدح الصدق : نِعْم الخُلُق الصدق ، وفى ذم الكذب : بئس الخُلُقُ الكذب ، فالممدوح هو الصدق ، ويسمى : المخصوص بالمدح والمذموم هو الكذب ، ويسمى : المخصوص بالذم. وقد يتقدم المخصوص على الفعل والفاعل فنقول : الصدق نعم الخُلُق أو الكذب بئس الخُلُق ، وورد ذلك في موضع واحد بقصيدة المدح عند الصنوبري وذلك في النمط الآتي : (من البسيط)

النمط الأول: { فعل المدح (نِعمَ) + الفاعل + المخصوص بالمدح (محذوف) }

عشْ سالمًا لاختراعِ مجدٍ فإنـه نعـمَ الاختـراعُ (1)

يأتي إعراب المخصوص بالمدح أو المخصوص بالذم على وجهين : الأول منهما أن يكون خبرًا مرفوعًا لمبتد أ محذوف وجوبًا تقديره : هو ، فإذا قلت : نِعمَ الخُلُق الصدق ، يكون تقدير الكلام : نعم الخُلُق هو الصدقُ ، وإذا قلت بئس الخُلُق الكذب ، يكون تقدير الكلام : بئس الخُلُق هو الكذبُ.

أما الوجه الثاني فهو أن يكون المخصوص بالمدح أو بالذم مبتدأ مؤخرًا وتكون الجملة الفعلية المكونة من فعل المدح (نِعمَ أو حبذا) أو فعل الذم (بئسَ أو لا حبذا) والفاعل المرفوع – تكون – في محل رفع خبر مقدم على المبتد أ (المخصوص).

نلحظ في الشاهد السابق تصدر الجملة الاسمية المنسوخة لعجز البيت ، وهي مكونة من الحرف الناسخ (إن) المبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، متبوعًا باسمه الذي ورد ضميرًا متصلًا غائبًا (الهاء) مبنيًا على الضم في محل نصب اسم(إنَّ) ، ثم ورد الخبر جملة فعلية مكونةً من الفعل الماض الجامد المبني على الفتح الظاهر (نِعمَ) ومن الفاعل المرفوع (الاختراعُ) وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقد حُذف المخصوص لفهمه من السياق ، والتقدير : نِعمَ الاختراعُ اختراع مجد ، وذلك كقولك : نِعمَ دارُ المتقين.أي: الجنة ، وبِئسَ دارُ المتكبرين.أي: النار.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 67/189/1.

ومنها [1] ، بعد لولا الامتناعية : ومنه : " لولا زيدٌ لأكرمتُكَ " ، والتقدير: لولا زيد موجود لأكرمتك ، ومنه قول الصنوبري : (من الكامل)

لولا الحياءُ لظلَّ يلثمُ طاسَهُ اذ كان يُبْصِرُ وجْهَهُ في الطاسِ [2]

والتقدير : لولا الحياء موجود لظلَّ يلثم طاسه ، ومنه قول الشاعر: (من البسيط)

يا ذا الذي بعتُهُ فؤاداً لولا الهوى لم يكنْ يُباعُ [3]

والتقدير : لولا الهوى موجود لم يكن يباع ، كذلك أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم: نحو : لعمرُكَ لأفعلنَّ والتقدير: لعمرك قسمي ، وأيضًا بعد المبتد أ المتبوع بواو المصاحبة الصريحة ، ومنه : كل رجل وضيعته ، والتقدير : كل رجل وضيعته متلازمان ، وأيضًا أن يكون المبتدأ إما مصدر عاملًا في اسم مفسِّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور:ومنه : ضربي زيدًا قائمًا.

ومن مواضع (الحذف) الواجب أيضًا [4] ، أن يكون الخبر صريحًا فى القَسَم: ويكون فى عُرف المتكلم والسامع أنه يمين ؛ نحو: فى ذمتى لأسافرن تريد : فى ذمتى يمين، أو عهد، أو ميثاق ، أو أن يكون الخبر مصدرًا يؤدى معنى فعله : كأن يدور بينك وبين طبيب، أو مهندس ، أو زارع ... كلام فى عمله، فيقول عنه : "عملٌ لذيذ". أي : عملى عملٌ لذيذ ، ولم يرد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري.

كذلك إذا كان الاسم المرفوع بعد "لا سيما" : ومنه : أحب الشعراء ، ولا سيما شوقىّ ، فيكون شوقى خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًتقديره: هو ، أو بعد ألفاظ مسموعة عن العرب : ومنه : (من أنت؟ محمد) وهو أسلوب يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد... والتقدير : من أنت ؟ مذكورُك محمد ، ولم يرد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري.

---

(1) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، 220/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 9/158/1.

(3) ديوان الصنوبري ، 6/289/1 ، وانظر 31/44/1.

(4) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ، 510/1.

ومن مواضع حذف الخبر وجوبًا مما لم أجده عند ابن هشام [1] ، أن يذكر مصدر مكررًا بعد مبتدأ ، فيكون بدلًا من فعله الخبر المحذوف ، ومنه : أنت سيرًا سيرًا ، حيث (أنت) ضمير مبني في محل رفع مبتدأ ، وخبره محذوف دل عليه المصدر المذكور(سيرًا).

ويكون في جواب الاستفهام ، كقولك : من عندك ؟ فتقول : زيد. والتقدير : زيد عندي ، أو بعد (إذا) الفجائية ، ومنه : خرجت فإذا الأسد ، والتقدير : حاضر، كذلك في جملة معطوفة على جملة أخرى ، والخبر مشترك بين مبتدأين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[2] أي : كذلك.

أما عن حصر الدراسة في هذه الرسالة على العوارض الجائز استخدامها أو تركها ؛ فذلك لأن هذه الدراسة قائمة في الأساس على ربط العارض النحوي بما يؤديه من دلالات في المعنى ، وعليه فلو كان العارض واجبًا فلا تدخل عندها للشاعر فيه ؛ لأنه مجبر على استخدامه في إطار القاعدة اللغوية الفارضة له ، أما العوارض الجائز استخدامها أو تركها فهي ما يملك الشاعر فيها حق الذكر أو الترك أو الزيادة... إلخ ، فينتج عن ذلك كثير من الدلالات التي يقصدها الشاعر ؛ لتحقيق غرض دلالي معين ، لا يتأتَّى إلا بها.

وباستقراء مواضع الحذف الجائز للمبتدأ في الجملة الاسمية في قصيدة المدح عند الصنوبري وجدتُ انتشار حذف المبتدإ جوازًا في مواضع عدة حسب الأنماط الآتية :

---

(1) انظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبرايهم بركات ، 139/1.

(2) سورة الرعد ، الآية : 35.

النمط الثاني : { مبتدأ (محذوف) + خبر }

ورد هذا النمط في قصيدة المدح عند الصنوبري في (157) مائة وسبعة وخمسين موضعًا ، وذلك في سياقات مختلفة ، كقول الشاعر : (من مجزوء الكامل)

بحرُ الندى ذو راحةٍ تَنْدَى إذا يَبِسَ البِحارُ (1)

تناول النحاة قديمًا وحديثًا قضية الحذف الجائز للمبتدأ بالدراسة والتحليل ، فقد يحذف المبتدأ تارة ؛ كما في قوله – عزّ وجلّ – :

﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (2) ، أي ذلك ، أو هذا بلاغ ، وهو كثير في لغة العرب (3).

فالحذف يوجب اسمًا مقدرًا محله ، ويحذف المبتدأ في الأساليب الإنشائية أيضًا ، كأسلوب الاستفهام ، فقد حذف المبتدأ نحو هل لك في كذا (وكذا) ؛ أي هل لك فيه حاجة أو أَرَب (4) .

ونلحظ في هذا النمط أن الشاعر بدأ الجملة الاسمية بخبرٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقد وقع معرفًا بالإضافة في قوله : (بحر الندى) ، وتقدير الكلام: هو بحر الندى ، وقد ربط العلماء بين المبتدأ والخبر وما ينتج عنهما سويًا من دلالة وفهم للمعنى بقولهم : " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلابد منهما الا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه "(5).

---

(1) ديوان الصنوبري ، 7/14/1.

(2) سورة الأحقاف ، الآية : 35.

(3) انظر الخصائص ، ابن جني ، 2/ 362.

(4) انظر السابق نفسه ، 362/2.

(5) شرح المفصل ، ابن يعيش ، 94/1.

وهو ما يتفق مع ما ذكره النحاة حديثًا حين تحدثوا عن المبتدأ ومواضع حذفه وأسبابه ، فعرفوا المبتدأ بأنه اسم مرفوع في أول جملته ، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية ، محكوم عليه بأمر ، وقد يكون وصفًا مستغنيًا بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة (1) ، وعدَّد العلماء مواضع الحذف الجائز وأسبابه فمنها ما يدل عليه المقام أو الحال أو السياق (2).

وانتشر تناول (الحذف) في العديد من الأبحاث والدراسات التي قالت بإمكانية معرفة الأنماط التركيبية المتلازمة من ملاحظة سقوط بعض الكلمات من التركيب ، بالتعرف على الملازم لها (3).

كذلك تنبَّه القدماء إلى ارتباط عارض (الحذف) بغرض المدح خاصة ، فتحدث البلاغيون عن حذف المبتد أ وربْط الظاهرة النحوية بتأثيرها البلاغي كذلك تحدثوا عن مواضع هذا الحذف " وممّا اعتيد فيه أن يجيء خبرًا قد بُني على مبتدأ محذوفٍ قولهم بعد أن يذكروا الرجل : فتى من / صفته كذا ، و أغرُّ من صفته كيت وكيت... "(4).

فالكلام قد يوجب نسيان المبتدأ ، أو حتى تناسيه بل والهروب من ذكره ؛ وذلك لغرض دلالي يقصده المتكلم ، وهو ما قصده الجرجاني بقوله : " ثم إنك ترى نصبة الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ أو تباعده عن وهمك ، وتجتهد أن لا يدور في خلدك ، ولا يعرض لخاطرك ، وتراك كأنك تتوقاه توقي الشيء تكره مكانه ، والثقيل تخشى هجومه "(5).

---

(1) النحو الوافي ، عباس حسن ، 442/1.

(2) انظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، دار النشر للجامعات ، مصر ، الطبعة الأولى ، 131/1.

(3) انظر ظاهرة التلازم التركيبي ، دكتور جودة مبروك محمد.

(4) دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ص 149-151.

(5) المصدر السابق ، ص151.

وتحدث الجرجاني عن جمال الأسلوب الذي يستخدم فيه الحذف بقوله : " فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ، ثم أصيب به موضعه ، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها ، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به "(1) ، فالحذف يفعل بالذهن ما لا يفعله الذكر.

(فللحذف) وجمال الأسلوب وجهان لعملة واحدة عند البلاغيين ، وهو جمال لا يأتي إلا بالحذف الجائز فقط ، لأن الحذف الواجب لا يترك مجالًا للاختيار عند الشاعر من ذِكرٍ أو حذف.

وفي الشاهد السابق يمدح الشاعرُ صديقه أبا الحسين ويصفه بالكرم والجود غير المحدودين ، وتم ذلك من خلال الجملة الاسمية التي حُذف منها المبتدأ ، لدلالة الخبر عليه ولمعرفة السامع به وصُرح بالخبر وتقدير الكلام : هو بحر الندى ، واستعمل الحذف للإيجاز ولتركيز بؤرة الاهتمام لدى السامع على الخبر دون المبتد أ، وأفاد التعبير بالجملة الاسمية الثبات والديمومة ، فالممدوح مصدر الكرم الدائم الذي لا يتغير ، ولا بديل له ، وهو ليس بابًا للكرم فحسب بل هو بحر للندى ، كناية عن الجود والكرم ، لذلك فلستخدام كلمة (بحر) أعطت معنى الاتساع ، فكان ممدوحه كرمًا على كرم.

---

(1) دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، ص 152-153.

وقد ورد حذف المبتد أ في قصيدة المدح عند الصنوبري في كل المواضع في سياق الجملة الخبرية التي حُذف المبتدأ منها ، وذلك في (157) مائة وسبعة وخمسين موضعًا(1) ، ويلاحظ أن (الحذف) وقع مع وجود دليل عليه ، " ويمكن أن يقدر المحذوف في بعض المواضع ، ضميرًا عائدًا على معلوم سابق كما سبق ، ويمكن كذلك أن يقدر المحذوف اسم إشارة يشير إلى معلوم سابق " (2) ، ويمثل ذلك قول الصنوبري : (من الطويل)

أميـرٌ إذا استعدى نداهُ ابن نكبةٍ علي الدَّهْرِ ألفاهُ أميراً على الدهرِ (3)

ونلحظ في الشاهد أن الشاعر بدأ الجملة الاسمية باسم نكرة في قوله : (أمير)، وهو خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، وهو موصوف بتركيب شرطي (إذا استعدى نداهُ ابن نكبةٍ علي الدَّهْرِ ألفاهُ أميراً على الدهرِ) ، مما يعني أن المبتدأ محذوف للإيجاز ولعلم السامع به ، ويستوجب تقديره لتمام المعنى ، وتقديره : هذا أمير.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 2/9/1 ، 13/9/1 ، 16/9/1 ، 17/9/1 ، 21/9/1، 26/9/1 ، 7/25/1 ، 9/25/1 ، 12/42/1 ، 14/42/1 ، 31/42/1 ، 4/44/1 ، 19/44/1 ، 1/51/1 ، 4/51/1 ، 1/53/1 ، 4/72/1 ، 6/147/1 ، 32/147/1 ، 8/155/1 ، 1/157/1 ، 4/157/1 ، 4/157/1 ، 21/157/1 ، 31/157/1 ، 33/157/1 ، 33/157/1 ، 1/158/1 ، 7/158/1 ، 7/158/1 ، 9/158/1 ، 18/158/1 ، 20/158/1 ، 26/158/1 ، 33/158/1 ، 47/158/1 ، 47/158/1 ، 13/159/1 ، 21/159/1 ، 2/199/1 ، 3/199/1 ، 6/199/1 ، 7/199/1 ، 14/211/1، 16/211/1 ، 17/211/1 ، 26/211/1 ، 38/211/1 ، 1/222/1 ، 10/222/1 ، 36/222/1 ، 6/223/1 ، 7/223/1 ، 8/223/1 ، 14/223/1 ، 17/223/1 ، 31/223/1 ، 34/223/1 ، 41/223/1 ، 50/323/1 ، 4/225/1 ، 12/225/1 ، 31/225/1 ، 45/225/1 ، 47/225/1 ، 58/225/1 ، 1/257/1 ، 34/257/1 ، 44/257/1 ، 52/257/1 ، 53/257/1 ، 36/258/1 ، 44/258/1 ، 21/267/1 ، 26/267/1 ، 12/273/1 ، 13/273/1 ، 29/273/1 ، 32/273/1 ، 39/273/1 ، 3/274/1 ، 11/278/1 ، 19/278/1 ، 32/278/1 ، 35/278/1 ، 31/279/1 ، 34/279/1 ، 16/280/1 ، 1/286/1 ، 7/286/1 ، 53/286/1 ، 54/286/1 ، 55/286/1 ، 6/289/1 ، 11/289/1 ، 18/289/1 ، 40/289/1 ، 54/289/1 ، 61/289/1 ، 8/290/1 ، 8/290/1 ، 3/291/1 ، 13/291/1 ، 17/291/1 ، 19/291/1 =

(2) ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبد الصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، ص 162.

(3) ديوان الصنوبري ، 12/42/1.

ويحذف المبتدأ جوازًا بعد فاء الجواب أو الجزاء، وذلك في جملة جواب الشرط ، وقد ورد حذف المبتد أ (المسند إليه) في قصيدة المدح عند الصنوبري بعد فاء الجزاء في (موضع واحد) ، وذلك في قول الشاعر : (من الهزج)

متى يُورَدْ **فغمرٌ** وابـ ـنُ غمرٍ و أخو غَمْرِ(1)

ذكر النحاة أن من مواضع حذف المبتدأ حذفًا جائزًا بعد فاء الجزاء أو الجواب بقولهم : " يكثر ذلك بعد فاء الجواب ، كما هو في قوله تعالى :
﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾(2) ، والتقدير: فعمله لنفسه ، أو: فهو لنفسه "(3) .

نلحظ في الشاهد أن الشاعر بدأ البيت بجملة شرطية ، باستخدام اسم الشرط العامل (متى) ، متبوعًا بجملة الشرط المكونة من الفعل المضارع المجزوم بالسكون (يورد) ، وورد نائب الفاعل ضميرًا مستترًا تقديره (هو) ، وكان جوابها الجملة الاسمية التي تصدرها الخبر المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وحُذفَ المبتدأ بعد فاء الجواب ؛ للاهتمام بالخبر ، ولبيان سرعة وقوعه ، وتقدير الكلام : وروده غمر.

=44/314/1 ، 30/325/1 ، 33/325/1 ، 37/325/1 ، 25/326/1 ، 31/326/1 ، 14/327/1 ، 1/328/1 ، 10/328/1 ، 11/328/1 ، 13/328/1 ، 24/328/1 ، 38/328/1 ، 4/329/1 ، 7/329/1 ، 8/329/1 ، 11/329/1 ، 12/329/1 ، 21/329/1 ، 25/329/1 ، 13/330/1 ، 15/330/1 ، 16/330/1 ، 14/361/1 ، 14/361/1 ، 20/361/1 ، 1/362/1 ، 8/362/1 ، 19/363/1 ، 23/363/1 ، 25/363/1 ، 40/363/1 ، 44/363/1 ، 50/363/1 ، 2/364/1 ، 4/364/1 ، 14/364/1 ، 20/364/1 ، 28/364/1 ، 32/364/1 ، 33/364/1 ، 8/365/1 ، 19/365/1 ، 23/365/1 ، 18/366/1 ، 4/377/1 ، 9/377/1 ، 4/3/2 ، 2/11/2، 1/92/2 ، 3/115/2 ، 2/183/2.

(1) ديوان الصنوبري ، 16/9/1.

(2) سورة الجاثية ، الآية : 15.

(3) المغني اللبيب ، ابن هشام ، 440/6 ، النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 131/1.

حدد البلاغيون نوعين للإيجاز هما الإيجاز بالقصر والإيجاز بالحذف ، وعرفوهما : الإيجاز : القِصَر والحذف ، فالقصر تقليل الألفاظ ، وتكثير المعاني (5) ، وأما الإيجاز بالحذف فعلى وجوه منها أن يأتي الكلام على أن له جوابًا فيُحذف الجواب اختصارًا لعلم المخاطَب (6).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري صديقه أبا بكر ويصف كرمه غير المحدود فهو كبئر المياه الذي يغمر الناس والزرع بل والكائنات بعطاياه وجوده وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية ، وقد حُذف منها المبتدأ ، والتقدير: متى يورد فوروده غمر ؛ فحُذف المبتدأ للإيجاز وطلب السرعة ، وكأن الشاعر يربط بين ورود ممدوحه وسرعة ما ينتج عنه من خيرات ، فالكرم ليس بالأمر الجديد المحدث في أسرة أبي بكر ، فقد كان والده جوادًا كريمًا وكذلك كان أخوه أيضًا.

---

(5) انظر كتاب الصناعتين ، أبو هلال العسكري ، 175/1.

(6) انظر السابق نفسه ، 181/1-182.

ومن مواضع حذف المبتد أ جوازًا بعد القول ، وورد هذا في (3) ثلاثة مواضع(1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ، فيحذف المبتدأ ، للإيجاز ، وللاهتمام بالخبر ، وذلك في قول الصنوبري : (من الهزج)

دخولي بابَ مَنْ تهوى دخولُ قائل : حِطَّهْ (2)

تحدث النحاة عن حذف المبتدأ جوازًا بعد القول ، وذلك كقوله تعالى :

﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ (3) ، والتقدير : هذه أساطير، أو : هي أساطير ، وقد يكون مبتدأ وخبره (اكتتبها) ولا حذف ، ومنه قوله تعالى :

﴿ وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (4) ، والتقدير : هو قرة ، أو هذا قرة (5) ، ومنه قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (6) ، والتقدير : أمرنا حطة : أي حطٌّ ذنوبنا عنا(7).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري نظيفًا مولي أبي تمام ، ويشكر فضله عليه ، وخوفه من انقطاع الزاد عنه لو أغضبه ، فهو يحب من يحبه نظيف ويكره من يكرهه، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية، والتي حذف منها المبتدأ بعد القول ، وورد الخبر(حطةٌ) مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وحُذفَ الخبر للإيجاز وللاختصار ، والتقدير : مسألتنا حطة أو أمرنا حطة (7) ، فالشاعر متأثر بالنص القرآني الذي ورد أعلاه.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 13/291/1 ، 4/364/1.

(2) ديوان الصنوبري 44/258/1.

(3) سورة الفرقان ، الآية : 5.

(4) سورة القصص ، الآية : 9.

(5) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، 443/6 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم بركات ، 132/1.

(6) سورة البقرة ، الآية : 58. (7) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ح ط ط).

ومن مواضع الحذف الجائز للمبتدأ ، بعد (إذا) الفجائية كقولك : فتحت الباب فإذا الصديق ، أي : فإذا هو الصديق، فيكون الصديق خبر لمبتد أ محذوف ، ولم يرد بقصيدة المدح عند الصنوبري شواهد على هذا الموضع.

كذلك لم يرد حذف المبتدأ من الجملة الاسمية ، في سياق الجملة الإنشائية (الاستفهامية) ، وقد يكون السبب في ذلك أن غرض المدح يمتاز باسترسال الشاعر في ذكر مناقب ممدوحه دون انتظار رد منه ، وبدون توجيه أسئلة لأي من السامعين، فهو يقول ويمدح ويزيد في ذكر محاسن ممدوحه وصفاته الكريمة ولا يسكت عن ذلك إلا بانتهاء قصيدته.

وقد ارتبطت مواضع حذف المبتدأ في هذا النمط بعدة سياقات :

جاءت أغلب مواضع (الحذف) بغرض إنشاء المدح وذلك في (151) مائة وواحد خمسين موضعًا (1) ، ووردت أغراض أخرى بنسب قليلة منها :سياق **إنشاء الذم** وورد ذلك في موضعين(2) يمثلهما قول الصنوبري : **(من الخفيف)**

بَقَرٌ كلُّهمْ وان لم يكونوا من ذوات القرون والأظلافِ (3)

نلحظ في الشاهد السابق التعبير بالجملة الاسمية التي حُذف منها المبتدأ للعلم به وصُرِّحَ بالخبر ، وذلك لأهميته ولشد الانتباه إليه ، بقصد إنشاء الذم ، وتبع ذلك بتوكيد معنوي (كلهم) للعموم والشمول ، والتقدير : هم بقر كلهم ، ويذم الصنوبري أناسًا يخلفون وعودهم، فهم عنده مثل الأنعام صاحبة القرون، وإن كانوا أشخاصًا.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 2/9/1 ، 13/9/1 ، 16/9/1 ، 17/9/1 ، 21/9/1، 26/9/1 ، 7/25/1 ، 9/25/1 ، 12/42/1 ، 14/42/1 ، 31/42/1 ، 4/44/1 ، 19/44/1 ، 1/51/1 ، 4/51/1 ، 1/53/1 ، 4/72/1 ، 32/147/1 ، 8/155/1 ، 1/157/1 ، 4/157/1 ، 4/157/1 ، 21/157/1 ، 31/157/1 ، 33/157/1 ، 33/157/1 ، 1/158/1 ، 7/158/1 ، 7/158/1 ، 9/158/1 ، 18/158/1 ، 20/158/1 ، 26/158/1 ، 33/158/1 ، 47/158/1 ، 47/158/1 ، 13/159/1 ، 21/159/1 ، 2/199/1 ، 3/199/1 ، 6/199/1 ، 7/199/1 ، 14/211/1، 16/211/1 ، 17/211/1 ، 26/211/1 ، 38/211/1 ، 1/222/1 ، 10/222/1 ، 36/222/1 ، 6/223/1 ، 7/223/1 ، 8/223/1 ، 14/223/1 ، 17/223/1 ، 31/223/1 ، 34/223/1 ، 41/223/1 ، 50/323/1 ، 4/225/1 ، 12/225/1 ، 31/225/1 ، 45/225/1 ، 47/225/1 ، 58/225/1 ، 34/257/1 ، 44/257/1 ، 52/257/1 ، 53/257/1 ، 36/258/1 ، 44/258/1 ، 21/267/1 ، 26/267/1 ، 12/273/1 ، 13/273/1 ، 29/273/1 ، 32/273/1 ، 39/273/1 ، 3/274/1 ، 11/278/1 ، 19/278/1 ، 32/278/1 ، 35/278/1 ، 31/279/1 ، 34/279/1 ، 16/280/1 ، 1/286/1 ، 7/286/1 ، 53/286/1 ، 54/286/1 ، 55/286/1 ، 6/289/1 ، 11/289/1 ، 40/289/1 ، 54/289/1 ، 61/289/1 ، 8/290/1 ، 8/290/1 ، 3/291/1 ، 13/291/1 ، 17/291/1 ، 19/291/1، 44/314/1 ، 30/325/1 ، 33/325/1 ، 37/325/1 ، 25/326/1 ، 31/326/1 ، 14/327/1 ، 1/328/1 ، 10/328/1 ، 11/328/1 ، 13/328/1 ، 38/328/1 ، 4/329/1 ، 7/329/1 ، 8/329/1 ، 11/329/1 ، 12/329/1 ، 21/329/1 ، 25/329/1 ، 13/330/1 ، 15/330/1 ، 16/330/1 ، 14/361/1 ، 14/361/1 ، 20/361/1 ، 1/362/1 ، 8/362/1 ، 19/363/1 ، 23/363/1 ، 25/363/1 ، 40/363/1 ، 44/363/1 ، 50/363/1 ، 2/364/1 ، 4/364/1 ، 14/364/1 ، 20/364/1 ، 28/364/1 =

(2) ينظر أيضًا الموضع الآتي بديوان الصنوبري : 32/364/1. (3) ديوان الصنوبري ، 24/328/1.

ورد حذف المبتدأ حذفًا جائزًا في قصيدة المدح عند الصنوبري بقصد إنشاء الوصف في (4) أربعة مواضع(2) ، ويكون ذلك حينما يصف المتكلم شخصًا ما ، أو شيءً ما ، فيحذف المبتدأ ، للاهتمام بالخبر ، مع وجود دلالة على حذف المبتدأ، ويمثل حذف المبتدأ بقصد إنشاء الوصف قول الشاعر : (من البسيط)

فقمْ لنفضـَّها عروساً تباع في مهرها الضـِّياعُ
نـارٌ بَدَتْ في إناء نورٍ لها وما شُعْشِعَتْ شُعاعُ (2)

نلحظ في الشاهد السابق تعبير الشاعر بالجملة الفعلية في بداية الأبيات ، وذلك باستخدام الفعل الأمر المبني على السكون (قم) ، حيث يأمر صاحبه بالقيام إلى الخمر لاحتسائها ، فهي تستحق منهم أي ثمن في سبيلها ، وتبع ذلك التعبير بالجملة الاسمية في البيت الذي يليه ، والتي حذف منها المبتدأ حذفًا جائزًا وتقديره : (هي) ، وذكر الخبر المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (نار) ، المتبوع بجملة فعلية ذات فعل ماض (بدت) ، في محل رفع نعت.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري عليًا بن حمزة الهاشمي ، حيث يتحدث إلى رفيقه ، ويحثه على مجالسته في مجلس الخمر ، واحتساء الشراب معه ، ثم يصف تلك الخمر بأنها مثل النار المتوهجة ، داخل إناء من النوروتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية ، والتي حذف منها المبتدأ الضمير المبني على الفتح في محل رفع مبتدأ (هي) ، وذلك لعلم السامع به ، وللاهتمام بالخبر ، والتقدير : هي نار.

= 33/364/1 ، 8/365/1 ، 19/365/1 ، 23/365/1 ، 4/377/1 ، 9/377/1 ، 4/3/2 ، 2/11/2 ، 1/92/2، 3/115/2 ، 2/183/2.

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 6/147/1 ،1/257/1 ، 18/366/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 18/289/1.

النمط الثالث : { فعل ناسخ + اسمه (محذوف) + خبر }

ورد هذا النمط في قصيدة المدح عند الصنوبري في (58) ثمانية وخمسين موضعًا(1) ، ويمثل ذلك قول الصنوبري : (من الخفيف)

متثني الأخلاقِ **ليس بجافٍ** كيف ثَـنَّيْتَه **وليــس بجــاسِ**(2)

يذكر النحاة قلة حذف المبتدأ المنسوخ بفعل ناسخ في الجملة العربية ، ويكون ذلك بإضماره في الفعل (3) ، وفي البيت السابق نلحظ التعبير بالجملة الاسمية محذوفة المبتدأ (هو) الضمير المبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ، يليها الخبر الذي ورد مركبًا تركيبًا إضافيًا ، ثم تبعها جملة اسمية منسوخة بالفعل الماض الناقص الناسخ (ليس) المبني على الفتح الظاهر ، والذي حذف اسمه وأقحمت الباء على خبره (جاف) ، وتقدير الكلام : ليس هو بجاف ، وحذف المبتدأ المنسوخ وصرح بالخبر لعلم السامعين بالمضمر من خلال السياق(4).

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 7/25/1 ، 9/25/1 ، 4/157/1 ، 4/157/1 ، 31/157/1 ، 33/157/1 ، 33/157/1 ، 7/158/1 ، 7/158/1 ، 9/158/1 ، 13/159/1 ، 21/159/1 ، 38/211/1 ، 14/223/1 ، 34/223/1 ، 50/223/1 ، 31/225/1 ، 45/225/1 ، 47/225/1 ، 58/225/1 ، 12/273/1 ، 13/273/1 ، 39/273/1 ، 19/278/1 ، 32/278/1 ، 35/278/1 ، 34/279/1 ، 7/286/1 ، 53/286/1 ، 55/286/1 ، 6/289/1 ، 54/289/1 ، 8/290/1 ، 8/290/1 ، 3/291/1 ، 14/327/1 ، 38/328/1 ، 4/329/1 ، 8/329/1 ، 11/329/1 ، 25/329/1 ، 13/330/1 ، 15/330/1 ، 14/361/1 ، 14/361/1 ، 25/363/1، 40/363/1 ، 44/363/1 ، 50/363/1 ، 14/364/1 ، 32/364/1 ، 23/365/1 ، 4/377/1 ، 9/377/1 ، 4/3/2 ، 3/115/2 ، 2/183/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 33/157/1.

(3) انظر الكتاب سيبويه (ت/180هـ) ، 70/1 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 566/3، وانظر ظواهر التركيب في ديوان أبي إسحاق الإلبيري الأندلسي ، دراسة نحوية دلالية ، رسالة ماجستير إعداد الباحث /مروان أكرم ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، قسم اللغة العربية ، 1435هـ – 2014م ، ص38.

(4) الجفاء : نقيض الصلة ، لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ج ف ا) – جاس جوسًا : تردد ، وفي التنزيل العزيز : فجاسوا خلال الديار ، أي ترددوا بينها للغارة لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ج و س).

وفي الشاهد الشابق يمدح الشاعر أبا الفتح المظفر بن ذكاء ، ويصف أخلاقه وبره بالناس وحرصه على وصالهم ، فهو أبعد ما يكون عن البعد والقسوة ، وذلك في (سياق المدح) ؛ انصياعًا للّغة التي يكثُر فيها الحذف إذا اقترن بما يدل على حذفه ، ذلك الحذف الذي يفعل بالذهن ما لا يفعله الذكر كما ذكرتُ ، وقد توالى وتعدد الإخبار من الشاعر عن ممدوحه بجملة اسمية ثانية ، لها ما للأولى من التركيب اللغوي ، وكان عطفها تأكيدًا للأولى وتقوية لها ، فأبو الفتح لا يبتعد عن أصدقائه أو يقاطعهم ولا يمشي بين الديار بنية سوء ، فهو نبيل الصفات ، عظيم المناقب.

وقد أفادت (ليس) بُعد وتعمق هذه الصفات في ممدوحه ، فهي متأصلة فيه من قديم الزمان ، وذلك حاله على مر الزمان ، الأمر الذي تناسب مع استخدام الفعل الماض (ليس) الذي يستخدم لنفي الحال (2).

---

(1) انظر مغني البيب ، ابن هشام ، 553/3.

تقوم الجملة العربية في الأساس على العلاقة الإسنادية في الجملة ، والتي قد يُحذف أحد طرافا هذه العلاقة دون خلل في الفهم. واختلف النحاة في أولوية الحذف للمبتدإ أو للخبر فمنهم من قال بحذف المبتدإ لأن الخبر هو محل الفائدة ومنهم من قال بغير ذلك (1).

ولذلك فإن حذف المبتدأ انتشر انتشارًا واسعًا في أبيات المدح عند الصنوبري ؛ لتركيز بؤرة الاهتمام عند السامع (المتلقي) على الخبر وما به من فوائد للممدوح ومناقب ، أما المبتدأ المعلوم سلفًا عند السامع فقد انعدم السبب لذكره وتكراره.

---

(1) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، 220/1.

(2) انظر شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري المتوفى 905 هـ ، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1421هـ – 2001م.

المبحث الثاني : الحذف في الجملة الفعلية.

تنقسم الجملة العربية إلى قسمين ، الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، ويتكون كلاهما من ركنين رئيسين ، هما المسند إليه والمسند ، ففي الجملة الاسمية يكون المسند إليه مبتدأً والمسند خبرًا ، أما الجملة الفعلية فيكون المسند إليه فاعلًا ، والمسند فعلًا ، وهي عُمد الكلام ، ولا يستقيم المعنى بدونهم ا ، ولكن إذا دلَّ على حذف أيِّهما دليل ، فيمكن حذفه.

ويكون حذف الفعل على ضربين: أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه. فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة. وذلك نحو زيدًا ضربته ؛ لأنك أردت : ضربتُ زيدًا ، فلمَّا أضمرت (ضربت) فسرته بقولك : ضربته ، والآخر أن تحذف الفعل وحده وذلك أن يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به نحو : أزيد قام ؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل ؛ لأنك تريد : أقام زيد ؟ فلما أضمرته فسَّرته بقولك : قام(1).

فيحذف الفعل عندما يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا بفعل محذوف يفسره المذكور (2) ، واشترط النحاة للحذف وجود دليل على المحذوف كي لا يختل المعنى (3) ، حيث " يجوز أن يحذف الفعل إن دلَّ عليه كلام سابق" (4) ، ويكون الحذف في الجملة الفعلية واجبًا أو جائزًا ، وتقتصر الدراسة على الحذف الجائز فقط، وأما مواضع حذف الفعل أوالفاعل وجوبًا فنجملها فيما يأتي.

---

(1) انظر الخصائص ، ابن جني ، 379/2.

(2) انظر الحذف في اللغة العربية ، دكتور يونس حمش خلف محمد ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، تاريخ قبول النشر 2010/6/24 ، مجلد 10 ، العدد2 ، ص286.

(3) ظاهرة الحذف ودورها في تحقيق التماسك النّصّي ، دكتور إسلام محمد عبد السلام ، ص78.

(4) النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 202/2.

يذهب جمهور النحاة (1) إلى أن بعض الأدوات تطلب الفعل فإذا ورد بعدها اسم فإنهم يقدرون فعلًا محذوفًا وجوبًا ، مثل أدوات الشرط (إن، لو، إذا) ، ومنه قوله تعالى :

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (2)، فأحدٌ فاعلٌ لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير وإن استجارك أحد ، " فلا يجمع بين المحذوف والمفسَّر ،...، ومنه قوله تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ (3) ... ، حيث يرون أن السماء فاعل لفعل محذوف تقديره : انشقت ، يفسره الفعل المذكور.

وأيضًا بعد أدوات التحضيض نحو : هلا محمد زارني ، تقديره : هلا زارني محمد زارني ، فيكون محمد فاعلا لفعلٍ محذوف يفسره المذكور ، وأيضًا بعد همزة الاستفهام ، وذلك نحو : أمحمد خرج ؟ يذكرون أنه من الأحسن أن يقدر بعد همزة الاستفهام فعلٌ محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير : أخرج محمد خرج ؟ فيكون محمد فاعلا لفعلٍ محذوف ، ويجوز أن يعرب محمد على أنه مبتدأٌ مرفوع.

ولكذلك بعد (ما) و (لا) النافيتان نحو : ما عليٌّ خرج ، ولا محمدٌ جاء. فمن الأحسن – على رأي بعض النحاة – أن يكون كلٌ من (علي ومحمد) فاعلا مرفوعًا لفعلٍ محذوف يفسره المذكور ، ويجوز أن يعرب على الابتداء ، والجملة التي تليه تكون في محلِّ رفع خبر.

والفاعلُ لغ ةً مَن أوجد الفعل ، واصطلاحًا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (4) ، ويرى بعض النحاة – وعلى رأسهم الكسائي – أنه يجوز حذف الفاعل دون الفعل ، ولكن ذلك غير جائز؛ لأنه لا يجوز حذف أحد الركنين الأساسين دون وجود دليل عليه ، وأن الفعل لا يجوز أن يكون بدون فاعل مذكور.

---

(1) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/180هـ) ، 282/1 ، وانظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام (ت/761هـ) ، 2/ 98 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 206/2.

(2) سورة التوبة ، آية : 6. (3) سورة الانشقاق ، آية : 1.

(4) انظر شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، 392/1.

فللفاعل لا يحذف إلا مع الفعل ، وما يستدلون به مردودٌ عليه (1) ، ويستثنى من هذا الحكم – لا يصح حذفه – أربعة أشياء كل منها يحتاج للفاعل، ولكنه قد يحذف وجوبًا في مواضع (2) كأن يكون عامله مبنيًا للمجهول نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (3) ... وأصل الكلام : كتب الله عليكم الصيام ... ثم بُني الفعل للمجهول، فحُذف الفاعل وجوبا وحلَّ مكانه نائب له ، وورد ذلك في مواضع عديدة في قصيدة المدح بديوان الصنوبري ، ويمثِّلها قوله : (من الرمل)

أفْتِهِ بالذي تَرَي فيه **تُحْمَدْ** وَتُؤْجَرِ (4)

والتقدير : يحمدك الناس ؛ لأن الفعل (حمد) متعد وملازم لوجود المفعوله به ، وكذلك الفعل المتعدي (تؤجر) الذي ورد دون مفعوله والتقدير : يؤجرك الله.

أيضًا يحذف الفاعل وجوبًا في الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا هند (5) ، والتقدير : ما قام أحد إلا هند ، كذلك يحذف الفاعل وجوبًا إذا كان الفاعل واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، وفعله مؤكد بنون التوكيد ،ومنه : أيها الأبطال ، لتهزمُن أعداءكم ... وأصل الكلام : تهزمونّ... حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، ثم حذفت وجوبًا واو الجماعة ... ؛ لالتقاء الساكنين ، ويحذف الفاعل وجوبًا مع صيغة أفعل بكسر العين في أسلوب التعجب وذلك إذا دلَّ عليه متقدم (6) ، نحو قوله تعالى : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ (6).

---

(1) النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 208/2.

(2) انظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 399/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ)، 518/1 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 70/2 ، وانظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي 248.

(3) سورة البقرة ، آية : 183.

(4) ديوان الصنوبري ، 7/10/1.

(5) انظر شرح التصريح ، الأزهري ، 399/1.

(6) سورة مريم ، آية : 38.

ويحذف الفعل والفاعل وجوبًا والاقتصار على المفعول به (1) مع الاسم المشتغل عنه بضميره ، وذلك مثل الصديق أكرمه ، حال نصب (الصديق) يقدر فعل محذوف من الفعل المذكور – على رأي جمهور النحاة – فيكون (الصديق) المنصوب مفعولا به لفعلٍ محذوفٍ تقديره : (أكرم) ؛ ذلك لأن الفعل المذكور قد شُغل عنه بضميره المذكور.

ولكذلك مع النداء ، مثل يا طالب العلم احرص على الشغف به ، فـ (طالب) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة لفعلٍ محذوفٍ ، تقديره : (أدعو) ، ناب منابه حرف النداء ، وورد ذلك في مواضع كثيرة في قصيدة المدح عند الصنوبري ، ومنها قوله : (من المنسرح)

يـا قمراً فـي غمَامَـةِ المِغْفَرْ واسطةُ التاجِ انْتَ والمِغْفَرْ (2)

والتقدير : أدعو القمر ، كناية عن جمال الممدوح وعلو مكانته وارتفاع منزلته عاليًا.

وأيضًا مع أسلوب الاختصاص مثل : نحن– المسلمين – نؤمن بالله وحده ربًا ، وبمحمد رسولًا ، وهنا وردت كلمة (المسلمين) مفعولًا به لفعل محذوف تقديره : (أخص أو أعني أو أقصد) ، ومع أسلوب الإغراء ، وذلك على أن يعطف أو يكرر، نحو : الصبر الصبر ، والتقدير الزم الصبر الصبر ، (الصبر) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، لفعل محذوف تقديره (الزم) ، و(الصبر) الثانية توكيد للأولى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة ، وتقول : الصدق والإخلاص ، والتقدير : الزم الصدقَ والزم الإخلاصَ.

---

(1) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 280/1 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 185/2 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 12/2 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 211/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 1/25/1.

ولكذلك أسلوب التحذير على أن يعطف أو يكرر ، أي : فيما لا يجب فيه ذكر الفعل ، نحو : الخمول الخمول ، التقدير : احذر الخمول الخمول ، (الخمول) مفعول به لفعلٍ محذوفٍ تقديره (احذر) ، والثانية توكيد للأولى منصوب.

وتقول : إياك والكذب ، والتقدير : احذر نفسك ، واحذر الكذب ، (إياك) مفعول به لفعل محذوف تقديره (احذر) ، الكذب مفعول به لفعل محذوف تقديره (احذر) ، والجملة الثانية معطوفة على الأولى.

ويحذف الفعل والفاعل وجوبًا ويقتصر على المفعول به مع النعوت المقطوعة إلى النصرب ، فإذا عُلم المنعوت بدون النعت جاز في النعت أن يقطع عن المنعوت؛ ليمثل جملة اسمية فيرفع ، أو جملة فعلية فينصب ، نحو قوله تعالى :
﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(1) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3) ﴾(1)، فكلٌّ من (رب ، الرحمن ، الرحيم) نعت للفظ الجلالة (الله) مجرور ، وعلامة جره الكسرة.

ولأن المنعوت معلوم بدون النعت فإنه يجوز أن يقطع عنه ، ويكون التقدير: أعنى ربَّ ، أو أعظم رب ، وكذلك : أعظم الرحمنَ ، أعظم الرحيمَ ، فيكون كلٌّ من (رب والرحمن والرحيم) منصوبًا على أنه مفعول به لفعل محذوف ، كما يجوز التقدير: هو ربٌّ ، هو الرحمن ، هو الرحيم ، فيكون كلٌّ منها مرفوعًا على الخبرية لمبتدإ محذوف ، وكذلك المصادر في أحوال ما ، وذلك إذا وقعت بدلًا من فعلها في مواضع تذكر في المفعول المطلق ، ومنه : ... حمدًا وشكرًا ،... حيث يقدر فعل محذوف من كل مصدر أو من معناه ، كما يقدر معه فاعله ، ويمثل ذلك قول الصنوبري : (من الكامل)

سَبقوا وما سُبقوا إلى شأوِ العلى **عفواً** وكم من سُبّقٍ قد تُسْبَقُ(2)

---

(1) سورة الفاتحة ، آية : 1-3.

(2) ديوان الصنوبري ، 16/365/1.

وأيضًا مع ما هو سماعي من الأمثال ، وذلك إن سُمع بالنصب وخُرِّج المنصوب على المفعولية ، لأن الأمثال وما جرى مجراها لا يتغير بناؤها أو نطقها لتداولها وشهرتها بين الناس على ما تورثت عليه ، ومنه : كليهما وتمرًا ، أي أعطنى كليهما وزدني تمرًا.

وقد يحذف الفعل من الجملة الفعلية حذفًا جائزًا في بعض المواقف التي تستدعي ذلك ويبقى الفاعل وحده (1) ، وذلك إذا كان في جواب سؤال حقيقي نحو قوله تعالى :

﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (2) ، والتقدير : خلقهن الله ، وكذلك إذا كان في جواب نفي كقولك : بلى زيد ، جوابًا لمن قال : ما قام أحد، فزيد فاعلُ فعلٍ محذوف دل عليه مدخول النفي.

وقد يحذف الفاعل جوازًا في مواضع (3) ، كأن يكون عامله مصدرًا : وذلك مثل: إكرام الوالد مطلوب. والحذف هنا جائز ، أو وجود داعي بلاغي ، فيحذف الفاعل مع عامله جوازًا ، بشرط وجود دليل يدل عليهما مثل : من قابلتَ ؟ فتقول : صديقًا. أي : قابلت صديقًا ، ولم يرد أيٌّ من الموضعين في قصائد المدح عند الصنوبري ؛ لاعتماد لغة الشعر في غرض المدح على القول المرسل من الشاعر في ذكر مناقب الممدوح وفضائلة ، دون انتظار رد من السامعين ، فيكون الأسلوب الخبري هو سيد الموقف ، ونادرًا أن تجد أسلوبًا إنشائيًا كالاستفهام ، وأخيرًا فقد يحذف الفاعل جوازًا نطقًا ويبقى كتابةً إذا لاقى الفاعل ساكنًا من كلمة أخرى كقولك للجماعة : اضربوا القوم(4).

---

(1) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام (ت/761هـ) ، 2/ 93 ، وانظر شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري (ت/905هـ) ، 399/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ)، 514 ، وانظر بناء الجملة العربية ، دكتور محمد حماسة ، ص259.

(2) سورة لقمان ، آية : 25.

(3) انظر همع الهوامع ، السيوطي ، 512/1 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 70/2.

(4) الحذف والتقدير في القرآن الكريم ، رسالة دكتوراة لمرشد سعيد أحمد، إشراف د. ذو الفقار علي ملك، الجامعة الإسلامية ، بهاول بور، 1995م ، ص286.

وقد تحذف الجملة الفعلية (1) ، بركنيها جوازًا ويقتصر على المفعول به ، إذا دل عليهما دليل سابق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (2)... ، أي : أنزل خيرًا ، فيكون (خيرًا) مفعولًا به منصوبًا لفعل محذوف ، وتلحظ حذف الفعل والفاعل معًا ؛ لأنهما مذكوران في قولٍ سابقٍ من قوله تعالى:﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾(3) ، كذلك إذا ناب عنهما حرف الجواب مثل : نعم ، إجابةً عن سؤال هل فهمتَ؟ والتقدير: نعم فهمت.

ويحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي ، أما الأغراض اللفظية (4) فمنها السجع في النثر مثل : من طابت سريرته ، حُمِدَت سيرته ، أو النظم في الشعر ، أو الإيجاز ، كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ (5) ، ومنها الاختصار ، وذلك كقوله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾(6)... ، فضمير المخاطبين (التاء) مبني في محل رفع ، نائب فاعل.

ومن الأغراض المعنوية التي يُحذف لها الفاعل (7) ، ألا يتعلق بذكر الفاعل غرض ومنه ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ (8)... ، حيث الأمر عام . ومنه قول الشاعر : (من البسيط)

بينا امرؤٌ ينخشُ الأقرانَ عن عُرُضٍ إذ **قيلَ** ذا ناخشُ الأقران قد نُخِشا(9)

والتقدير : إذ قال شخص ذا ناخش... .

---

(1) انظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 210/2.

(2) سورة النحل ، آية : 30.

(3) سورة النحل ، آية : 30.

(4) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام (ت/761هـ) ، 2/ 135 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 518/1 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 223/2.

(5) سورة الحج ، آية : 60.

(6) سورة النحل ، آية : 126.

(7) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، 2/ 136 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 225/2.

(8) سورة المجادلة ، آية : 11.

(9) ديوان الصنوبري ، 22/211/1.

ومنه علم المخاطَب بالفاعل لقوله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ (1)... ، حيث المردودون إلى العذاب معروفون، وهم الكافرون. وهذا الغرض المعنويُّ هو الأكثر ورودًا في قصائد المدح المتناولَة بالدراسة والتحليل ، ومنه قول الشاعر : (من الكامل)

وأُعيرَ وَجْهُ الأرضِ من أنوارها ما لم يكنْ من قبلِ ذاك **يُعَارُ** (2)

والتقدير : أعار الله وجه الأرض.... ، ويعيره الله.

ومنه جهل المخاطَب بالفاعل وذلك كقوله تعالى :

﴿ وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ﴾ (3)... ، حيث لا يعلم من الذي ردَّ البضاعة إليهم ، ومنه الخوف من الفاعل مثل قولك : سأُحاسَبُ على كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ . حيث الخوف من الله تعالى ، ومنه الخوف على الفاعل نحو : كُسر الزجاج، حيث لا تريد أن يُعرف فاعل الكسر خوفًا عليه من العقاب.

ومن ذلك التعظيم ، ومنه قوله تعالى :

﴿ قُتل الخرَّاسون ﴾ (4) ، والمراد: قتل الله الخراسين ، أو الاحتقار: وذلك كقولك قُتل عمرُ بن الخطَّاب، وقُتل عليَّ بن أبي طالب ، فقاتلهما يُحتقر ، ومنه قول الشاعر : (من الهزج)

ولا **يُنْكَرُ** في مَنْزِ لِهِ شيءٌ من المنكرْ (5)

والتقدير : ولا ينكر شخص في منزله... .

---

(1) سورة البقرة /85.

(2) ديوان الصنوبري ، 7/44/1.

(3) سورة يوسف/ 65.

(4) سورة الذاريات/10.

(5) ديوان الصنوبري ، 9/139/1.

وباستقراء مواضع الحذف في الجملة الفعلية في قصيدة المدح عند الصنوبري وجد تُ انتشار حذف المفعول به جوازًا في النمط الآتي :

النمط الأول : { فعل متعدٍ + فاعل+ مفعول به محذوف }

ورد هذا النمط في قصيدة المدح عند الصنوبري في (13) ثلاثة عشر موضعًا موضعًا(1) ، وذلك في سياقات مختلفة ، كقول الشاعر : (من البسيط)

أنشأتَ تنظمُ شعرًا لا تزال تعي الـ ـأسماعُ من درةٍ ما لا **تعي** الصَّدَفُ (2)

اشترك النحاة في مناقشة حذف المفعول به من بنية الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي ، فأشاروا إلى أن المفعول به يحذف جوازًا لغرضين : الأول لفظي ، والثاني معنوي (3) ، ومن الأغراض اللفظية المحافظة على تناسب الفواصل نحو قوله تعالى مخاطبًا رسولَه الكريم : ﴿ طه (1) مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى (2) إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى (3) ﴾ (3) ، فحُذف مفعول الفعل ‹‹ يخشى ›› ولم يقل : ‹‹ يخشاه ›› أو: يخشى الله ؛ لكي تنتهي الجملة الثانية بكلمة مناسبة في وزنها لكلمة ‹‹ تشقى ›› التي انتهت بها الجملة الأولى ، كذلك الرغبة في الإيجاز نحو : دعوت البخيل للبذل، فلم يقبل ، ولن يقبل. أي : لم يقبل الدعوة ، كما في قوله تعالى :

---

(1) يظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري :

4/10/1 ، 1/51/1 ، 10/193/1 ، 35/222/1 ، 33/278/1 ، 1/329/1 ، 24/329/1 ، 25/329/1 ، 12/330/1 ، 12/330/1 ، 1/332/1 ، 25/363/1 ، 2/364/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 25/329/1.

(3) انظر: شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/643هـ) ، 39/2 ، وانظر: شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ)، 472/1 ، انظر : همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 10/2 ، وانظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، 179/2 ، وانظر : ظواهر التركيب في الشعر المسرحي ، دكتور محمود سليمان الجعيدي ، ص256.

(3) سورة طه ، آية : 2-3.

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (1).

ومنها المحافظة على وزن الشعر ، كما ورد بالشاهد السابق حيث التعبير بالجملة الفعلية ذات فعل متعدٍ (تعي) ، متبوع بالفاعل (الصدف) ، وحُذف المفعول به الذي جاء ضميرًا ظاهرًا متصلًا (الهاء).

أما حذف المفعول به جوازًا لغرض معنوي فيكون لعدم تعلق الغرض به : وذلك كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقتُ ، وساعدت ، وعاونت ، أي : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلانًا ، وعاونت فلانًا ، أو يكون للترفع عن النطق به: وذلك لاستهجانه ، أو : لاحتقار صاحبه.

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى ذلك بقوله: " اعلم أنَّ أغراض الناس تحتلف في ذكر الأفعال المتعدية ، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين ، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين ، ... ، ومثال ذلك قول الناس : فلان يحل ويعقد ويأمر وينهي ويضر وينفع"(2).

وذلك عند السكاكي أحد أنواع سحر الكلام ؛ " حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى ، كقولهم في باب المبالغة : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ، ويبني ويهدم ، ويغني ويعدم"(3).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا محمد علي بن إبراهيم بن بُريه البسطامي ، ويصف جمال شعره وسحره الذي ملأ السمع وأنار العقول فشِعر ممدوحه درٌ لوامع لم تعرف الأصدافُ قيمته ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المتعدي (تعي) المرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة ،

---

(1) سورة البقرة ، آية : 24.

(2) دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، ص154.

(3) مفتاح العلوم ، السكاكي ، ص334.

والتي منع من ظهورها الثقل ، وتبع الفعل فاعله (الصدف) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وحُذف المفعول به (الهاء) بعد الفعل لعموم وشمول عدم وعي الأصداف ، أما ذكر المفعول به فيكون لتخصيص عدم الوعي في شيء محدد دون آخر ، كما يتضح من الشكل الآتي :

ما لا تعي الصَّدَفُ	العموم والشمول
ما لا تعيهِ الصَّدَفُ	التخصيص

المبحث الثالث : الحذف في التركيب الشرطي.

يدرس هذا المبحث عارض (الحذف) في التركيب الشرطي في قصيدة المدح عند الصنوبري دراسة نحوية دلالية ، ومعنى الشرط العلامة والأمارة ، فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه (1) ، وأقصد بمصطلح (الشرط) في هذا الفصل ما يجزم فعلين ، يسمى أولهما شرطًا ، ويسمى ثانيهما جوابًا (2).

وتقتضي الجملة الشرطية بذلك مجموعة من الروابط يطلق عليها النحاة (أدوات الشرط) ، وكل أداة من هذه الأدوات تقتضي " فعلين ، يسمى أولهما شرطًا ؛ لتعليق الحكم عليه ، ويسمى ثانيهما جوابًا ؛ لأنه مرتب على الشرط "(3).

ولذلك يرى بعض النحاة أن جملة الشرط مع جملة الجواب " نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر " (4) ، على أساس أن دخول أداة الشرط " ربط كلًا من جملة الشرط والجزاء بالأخرى ، حتى صارتا كالجملة الواحدة ، نحو المبتدأ والخبر (5) ، ومن ثم جعل بعض النحاة التركيب الشرطي جملة مستقلة في تصنيف الجمل العربية ، وهو ما نعتد به في هذه الدراسة.

ويتكون التركيب الشرطي من ثلاثة أركان رئيسة ، ترد على الترتيب التالي داخل التركيب :

(أداة الشرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط) (6)

---

(1) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 265/4.

(2) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام ، 204/4.

(3) شرح التصريح ، الأزهري ، 400/2.

(4) الأصول في النحو ، ابن السراج ، 158/2.

(5) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 265/4.

(6) انظر شرح الكافية الشافية ، للإمام أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي (ت/672هـ) ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالجواد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1420هـ – 2000م ، 146/2 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 204/4 ، وانظر شرح شذور الذهب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، ص179 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 453/2 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 337/5.

وقد وردت الجملة الشرطية في قصيدة المدح عند الصنوبري في (296) مائتين وستة وتسعين موضعًا ، ونسبة ورود هذه الجملة أقل من نسبة ورود كل من الجملتين الاسمية والفعلية إذ تبلغ نسبة ترددها (7%) ، وذلك لأن الشاعر لا يحتاج إلى مثل هذه العلاقة الاستلزامية إلا في ظروف لغوية خاصة لأداء دلالات لغوية معينة (1).

تناول النحاة (2) مصطلحات عدة في دراستهم لهذا نوع من التراكيب ، أهمها الجزاء ، والمجازاة ، والشرط وفعل الشرط والجواب ، ويجعل النحاة الأوائل مصطلح (الجزاء) عنوانًا لهذا الباب ، ويُقصد بالجزائية عندهم الجزم ، حيث يجعلون كلًا من الجزم والجزاء محلَّ الآخر ، وكذلك مصطلح المجازاة.

وقد يتلاءم معنى الجزاء مع الأدوات المستخدمة في هذا الأسلوب في أغلب معانيه ، لكن الأكثر قبولًا وملاءمة أن يُفهم منه تعليق جملتين حدثيتين ببعضهما ، وتُرتب الثانية على ما تلي أداة الشرط ترتيبًا زمنيًا ، فحدوث مضمون الجملة الثانية جواب لحدوث مضمون الجملة الأولى.

وترتبط أداة الشرط دائمًا بجملة الشرط ، فهما تابعان لبعضهما ، الأداة أولًا ، وجملة الشرط ثانيًا ، دون اعتداد بما قد يفصل بينهما من حروف ، وقد تذكر جملة الجواب بعدهما ، وقد تسبقهما ، وقد يتوسطنها ، وفي كل حالة تكون أداة الشرط وجملة الشرط متلازمتين.

ويتكون التركيب الشرطي من ثلاثة أجزاء : الأداة ، وجملة الشرط ، وجملة الجواب ، وكل من أدوات الشرط يقتضي فعلين ، يُسمى الأول شرط ، ويُسمى الثاني جواب ؛ لأنه يترتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال ، كماُ سمى جزاء لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

---

(1) انظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ص339.

(2) انظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك الطائي (ت/ 672هـ) ، 146/2 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 204/4 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 335/5.

وتنقسم أدوات الشرط إلى ثلاثة أقسام ، تنحصر في الأدوات الجازمة ، والأدوات غير الجازمة ، والأدوات التي فيها معنى الشرط ، وتتنوع أدوات الشرط الجازمة بين الحرفية والاسمية ، فالحروف منها اثنتان : إنْ وإذْما ، والأسماء : مَنْ ، وما ومهما ، ومتى وأيان ، وأين وأنى وحيثما ، وأيّ.

ويرى النحاة (1) ، أدوات الشرط غير الجازمة التي اتفق عليها النحاة بين الاسمية والحرفية، فالاسم : إذا ، والحرف : لو ، ولولا ، ولوما ، أمَّا ما فيه معنى الشرط فهي بعض كلمات ، الاسم منها : كلما ، وكيف ، والحرف منها : أمَّا ولمَّا على خلافٍ.

وقد يكون الشرط بلا أداة ؛ فالمعنى الطلبي يحتاج إلى جواب وجزاء ، لأنَّ كل طلب تكون له عاقبة ، فإذا ذُكرت الجملة الفعلية بعد الطلب كان معناها جزاءً للطلب وجوابًا له ، فبذلك تتضمن معنى الشرط ؛ لأن الشرط يحتاج إلى جواب وجزاء، ولذلك فالفعل المضارع في معنى جزاء الطلب يُجزم.

والطلب يشمل : الاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والترجي والتمني ، والعرض والتحضيض ، والنداء والدعاء ، وما في معناها من أسماء الأفعال التي تكون بمعنى الأمر ، مثل : صَه ، مَه ، آمين ، إليك ، دونك ، عليك ، حسبك ، كفيك ، شرعك، نزال ، ركاب ، وكذلك ما في معنى الطلب من الجمل الخبرية.

---

(1) انظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 335/5.

لقد تناول النحاة عارض (الحذف) في الجملة الشرطية فأشاروا إلى إمكان وقوع عدة أوجه للحذف في عناصر بنائها ، ولا يجوز أن تحذف أداة الشرط بمفردها، سواء أكانت جازمة أم غير جازمة... ولكن قد تحذف أداة الشرط إذا دلَّ عليها مثيلتُها ، ويكون ذلك إذا عُطف شرطٌ على شرط، وكانت الأداة الثانية هي الأولى (1)، وذلك نحو : من يذاكر دروسه ينجح أو يهملها يرسب.

وقد يحذف فعل الشرط فقط ، وهو حذف جائز لا واجب ، وذلك إذا ورد اسم بعد أداة الشرط ، كقوله تعالى :

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (2).

وفي ذلك يرى جمهور البصريين أن الاسم المرفوع بعد (إن) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، أما الكوفيون فيرون أن المرفوع إما فاعل للفعل المذكور ، وإما مبتدأ ، وما بعده خبر عنه (3) ، ولم يرد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري.

ويرى النحاة (4) جواز حذف جملة الشرط مع أداتها ، وهو حذف جائز لا واجب، وذلك في التركيب (طلب + واو + إلا + جملة جواب الشرط) ، نحو: ذاكر وإلا تندم ، والتقدير : ذاكر وإن لا تذاكر تندم ، كذلك إن وقعت في جواب طلب ،

---

(1) انظر النحو العربي، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 467/5.

(2) سورة التوبة ، الآية : 6.

(3) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/180هـ) ، 113/3 ، وانظر شرح التصريح ، للأزهري (905هـ) ، 410/2، وانظر حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، الصبان (ت/1206هـ)، تحقيق طه عبدالرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية ، 39/4 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 428/5.

(4) انظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 80/2 ، شرح التصريح ، للأزهري (ت/ 905هـ) ، 410/2 ، وانظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/ 643هـ) ، 273/4 ، وانظر شرح شذور الذهب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، ص 184 ، وانظر النحو العربي، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 469/5.

وذلك كقولك : ائتني أكرمك ، فإنما المعنى : ائتني فإن تأتني أكرمك ؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان ، وهو مذهب سيبويه أو أن الجازم هو الطلب نفسه وهو مذهب الخليل.

ويرى النحاة (1) جواز حذف جملة جواب الشرط ، أما الحذف الواجب فله مواضع منها إذا كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ، وهو مذهب البصريين ، بينما يرى الكوفيون أنه الجواب نفسه ، وقد ورد ذلك في عشرات المواضع بقصيدة المدح عند الصنوبري ، ويمثل ذلك قوله : (من الكامل)

لا عُذْرلي إنْ لم أُقم أَوَدَ الصدِّبا ما لم يَشِبْ لي مَفْرِقٌ وعِذارُ (2)

والتقدير : إن لم أقم أود الصبا لا عذر لي ، **وقد انتهت دراسة هذا النمط إلى أن ذلك يُعد من قِبل تقديم الجواب لا من قبيل الحذف** (3) ، ومنها إذا كان الدال على الجواب ما تأخر من جواب قسم سابق على الشرط ، فإذا اجتمع قسم وشرط ، وسبق القسمُ الشرطَ ؛ فالجواب للأسبق منهما ؛ وهو القسم، ويكون جواب الشرط محذوفًا دلَّ عليه جوابُ القسم المذكور، نحو : والله إن تجتهد لتتفوق ، حيث تكون جملة الجواب (لتتفوق) جوابًا للقسم المتقدم ، ويكون جواب الشرط محذوفًا دلَّ عليه الجواب المذكور ، ومنه قوله تعالى :

﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (4).

---

(1) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 217/4، وانظر شرح شذور الذهب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، ص183، وانظر شرح التصريح ، للأزهري (ت/ 905هـ) ، 411/2 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 463/2 ، وانظر حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبان (ت/1206هـ) ، 23/4 ، وانظر النحو العربي، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات،470/5.

(2) ديوان الصنوبري ، 15/44/1.

(3) انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة بعنوان عارض التقديم والتأخير.

(4) سورة الإسراء ، الآية : 88.

ومنها إذا توالى شرطان ، فالجواب لأحد الشرطين ، واحتسب جواب الآخر محذوفًا دل عليه جواب المذكور ، وذلك مثل : نحو : إن ذاكرتَ إن فهمتَ تنجح ، وأيضًا مثل ما ورد في قول الشاعر : (من البسيط)

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقلَ عِزٍّ زانَهَا كَرَمُ(1)

ولم يرد ذلك بقصيدة المدح عند الصنوبري ، ومنها جواب الاستفهام إن تضمن شرطًا ، نحو : أتعطيني درهمًا ؟ فتقول : إن جاء زيدٌ، والتقدير: إن جاء زيدٌ أعطِك.

ويرى النحاة (2) جواز حذفُ الشرط والجواب معًا بعد (إن) الشرطية بخاصة ؛ إن دلَّ على المحذوفِ الكلامُ المذكور، وذلك كقول النمر بن تولب :(من المتقارب)

فَإِنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوفَ تُصَادِفْهُ أَيْنَمَا

أي : أينما يذهب تصادفه (3) ، ولم يرد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري ، ومنه قول الشاعر :

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإن كان فقيرًا مُعدمًا قالت وإن

والتقدير : وإن كان فقيرًا معدمًا تمنَّيته ، وكذلك في مثل القول : افعل هذا إما لا، والتقدير : إن كنت لا تفعل غيره فافعله ، فللقاعدةُ العامةُ أنه يجوز حذفُ ما دلَّ عليه دليلٌ مقالي أو مقامي (4).

وباستقراء مواضع الحذف في الجملة الشرطية في قصيدة المدح عند الصنوبري نجد ذلك في موضعين ، وذلك للحذف الجائز المعني بالدراسة ، وذلك في النمط الآتي :

---

(1) لم أعلم القائل ، انظر حاشية الصبان ، الصبان ، 44/4.

(2) انظر شرح التصريح ، للأزهري ، 411/2 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي ، 464/2 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 472/5.

(3) انظر شرح التصريح ، للأزهري ، 411/2.

(4) انظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 472/5.

أنماط الحـذف :

النمط الأول : { أداة الشرط + جملة الشرط + حرف عطف (الواو) + جمل فعلية معطوفة عليها + جملة جواب الشرط (محذوفة) }

ورد حذف جملة جواب الشرط من التركيب الشرطي في قصيدة المدح عند الصنوبري في موضعين ، وذلك في قول الصنوبري : (من الطويل)

فإن لم نصلْ جيداً بجيدٍ **ولم تكنْ** ليالينَـــا في ضـمِّ نحـرٍ إلـي نَحْـرِ
ولـم تتفِقْ أفواهُنـا وقلوبُنـا على طُرُقِ الأهواءِ في السرِّ والجهرِ
ولم نُلْبِسِ الأيـامَ لُبْسَ أميرنـا حُليَّ العلى والجودِ والمجدِ والفخـرِ
أميـرٌ إذا استعدى نداهُ ابن نكبةٍ علي الدَّهْرِ ألفاهُ أميراً على الدهرِ
وإمـا نردُّ الطرفَ عن نورِ وجهه كأنّا نردُّ الطرفَ في الشمسِ والبدر (1)

افترض النحاة ثلاثة عناصر رئيسة في بناء التركيب الشرطي ، أداة الشرط وجملة الشرط وجملة جواب الشرط (2) ، وعدم وجود أي عنصر من هذه العناصر الرئيسة يعني أنه محذوف ، ومن ثم يجب تقديره لاستكمال عناصر بناء الجملة الشرطية (3) ، وجملة جواب الشرط أكثر عناصر التركيب الشرطي تعرضًا للحذف(4).

---

(1) ديوان الصنوبري ، 13:9/42/1.

(2) انظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك الطائي الجياني الشافعي (ت/ 672هـ) ، 146/2 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 204/4 ، وانظر شرح شذور الذهب ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، ص179 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 453/2 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 337/5.

(3) انظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، رسالة دكتوراة ، الدكتور محمود الجعيدي ، 344.

(4) انظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 463/2 ، وانظر حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبان (ت/1206هـ) ، 36/4 : 37 ،

وقد ناقش النحاة قضية حذف جملة جواب الشرط وقسموا الحذف إلى حذف واجب وحذف جائز ، أما الحذف الجائز ، وهو ما يعنينا ، فقد أشار النحاة (1)، إلى وروده في عدة مواضع منها إذا كان الكلام دالًا عليه ، نحو قوله تعالى :
﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآَيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾(2).
والتقدير : فإن استطعت أت تبتغي نفقًا ... فافعل.

ونلحظ في الشاهد ابتداء البيت بتركيب شرطي ، أداته حرف شرط عامل مبني على السكون (إن) ، تبعه جملة الشرط وهي الجملة الفعلية المنفية (لم نصل) والتي حولت (لم) دلالتها من المضارع إلى الماضي ، والمكونة من الفعل المضارع (نصل) المجزوم وعلامة جزمة السكون ، بينما ورد فاعلها ضميرًا مستترًا تقديره (نحن) ، متبوعة بمفعول به (جِيدًا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، يليه شبه الجملة تكون من الجار (الباء) والاسم المجرور (جيد) ، ثم عطف الشاعر عليها ثلاث جمل فعلية بحرف العطف المبني على الفتح (الواو) هي : (لم تكن لياليا في ضم نحر إلى نحر)، و(لم تتفق أفواهنا وقلوبنا) ، و(لم نلبس الأيام لبس أميرنا) ، ولكننا أيضًا نلحظ حذف جملة جواب الشرط لتلك الجمل ؛ وذلك لعلم السامع به من خلال ما تقدم ، والتقدير: فإن لم نصل... إلخ : نشقى.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري الأمير أبا الحسن ، ويصف الحياة معه ، وعدم استطاعة العيش بدونه ، وتم ذلك من خلال التعبير بالتركيب الشرطي ، ولكنه علق جواب جملة الشرط ؛ لأنه ارتبط بدلالة الحب الكبير لهذا الممدوح ، فلو لم يفعل الشاعر ما ذكره مع ممدوحه فلا يستطيع أن يعلم حالته حينئذ ، لذا فقد ترك للسامع تخيل الجواب ، كلٌ حسب تقديره ، وكان الحذف هنا أعمَّ من الذكر كما ذكر

---

(1) انظر شرح التصريح ، للأزهري (ت/905هـ) ، 411/2 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ)، 463/2 ، وانظر حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبان (ت/ 1206هـ) ، 36/4 : 37، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 470/5.
(2) سورة الأنعام ، الآية : 35.

الجرجاني(1) ؛ لأنه يفعل بالذهن ما لا يفعله الذكر ، حيث أفاد العموم والشمول ، كذلك فإن تعلق الجواب في الأبيات يجعل السامع منتبهًا لما يقوله الشاعر ، بل يجعله منتظرًا الجواب ؛ كي يتم فهمه للأبيات ، ولكن كان حذف الجواب هنا أبلغ وأعمَّ من ذكره كما بينتُ.

أما الموضع الثاني من مواضع حذف (جملة جواب الشرط) من التركيب الشرطي ، فكان في مدح الشِعر والشعراء ، وذلك في قول الصنوبري: (من الكامل)

لو لم يكن في الشعر إلا أنه في مدح وصلٍ **أو** هجاء فراقِ
أو وصفِ وجهٍ مثلِ وَجْهِكِ لم يزلْ أبدًا يفوقُ الشمسَ بالإشراقِ
أو نعتِ نَدْمانٍ يَظَلُّ بمجلسٍ لا بالملولِ لـه ولا المذّاقِ
أو رَجْع عودٍ يستبيكِ برجعه والراحُ بارزةٌ بكفِّ الساقي
وكفاك أنَّ الشعرَ فيه غرائبٌ ما إنْ تزالُ قلائدَ الاعناقِ
وبه يُعَزَّى كلَّ يومِ تفرُّقٍ وبه يُهنّا كلَّ يومٍ تلاقي(2)

ونلحظ في الشاهد ابتداء البيت بتركيب شرطي ، أداته حرف شرط مبني غير عامل على السكون (لو) ، تبعه جملة الشرط وهي الجملة الفعلية المنفية المكونة من (لم) النافية والفعل المضارع الناسخ المجزوم بالسكون (يكن) والتي حول الحرف (لم) دلالتها من المضارع إلى الماضي ، بينما ورد اسمها محذوفًا تقديره (خير) ، تبعه خبره شبه الجملة المكونة من الجار (في) والاسم المجرور (الشعر)، متبوعة باستثناء أداته (إلا) ، يليه (أن) الناسخة واسمها (الهاء) ضميرًا مبنيًا على الضم في محل نصب اسم (أن) ، ثم خبرها شبه الجملة المكونة من الجار (في) والاسم المجرور (مدح) فمضاف إليه (وصل).

---

(1) دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، ص 152-153.
(2) ديوان الصنوبري ، 10:5/377/1.

ثم عطف الشاعر على الخبر المنسوخ أربع تراكيب إضافية بحرف العطف المبني على السكون (أو) هي : (أو هجاء فراق) ، و(أو وصف وجه) ، و(أو نعت ندمان) ، و (أو رجع عود) وذلك العطف المتتابع لتوضيح فوائد الشِعر ومزاياه ، ولكننا نلحظ حذف جملة جواب الشرط ؛ وذلك لعلم السامع به من خلال ما تقدم ، والتقدير: لو لم يكن خير في الشعر إلا أنه في مدح وصل أو ... إلخ : فيكفينا ذلك لقوله.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري الشِعر ويصفه ويدافع عنه وعن ناظميه ، ويصف مزاياه ويعددها فهو يُنظَم في المدح أو الهجاء أو وصف مجالس الأحبة ومجالس الخمر وغلمانها ، وتم ذلك من خلال التعبير بالتركيب الشرطي ، ولكنه علق جواب جملة الشرط ؛ لعدم الحاجة لذكرها ، فقد علمها السامع من كل ما قاله الشاعر من مزايا الشعر وعظمته ، لذا فقد ترك للسامع تخيل الجواب ، كلٌ حسب تقديره ، وكان الحذف هنا أعمَّ من الذكر كما ذكر الجرجاني (1) ؛ لأنه يفعل بالذهن ما لا يفعله الذكر، حيث أفاد العموم والشمول ، كذلك فإن تعلق الجواب في الأبيات يجعل السامع منتبهًا لما يقوله الشاعر ، بل يجعله منتظرًا الجواب ؛ كي يتم فهمه للأبيات ، ولكن كان حذف الجواب هنا أبلغ وأعمَّ من ذكره كما بينتُ.

(1) دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، ص 152-153.

نتيجة الفصل :

1- كان خروج الشاعر عن الأصل اللغوي مرتبطًا دائمًا بدلالات معينة لا تتأتَّى بدون استخدام هذا العارض ، وهو ما سرت عليه في هذا الفصل من ربطٍ دائم بين عارض الحذف وبين دلالته وأثره في المعنى.

2- عارض (حذف المبتدأ) فكان العارض الأكثر ذيوعًا وانتشارًا في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وذلك في (157) مائة وسبعة وخمسين موضعًا ، وذلك حسب الجدول الآتي :

حذف المبتدإ = 157		
للمدح	للوصف	للذم
151	4	2

3- يرجع انتشار حذف المبتدأ لاعتماد لغة الشعر على إعطاء معنى جديدًا في كل بيت، لذا فكل كلمة بمثابة لبنة جديدة في بناء القصيدة ، تجذب انتباه المستمع فلا يملُّ منها ، فيحذف الشاعر ما يعرفه المستمع سلفًا (المبتدأ) من خلال السياق ؛ حتى لا يُصاب المستمع بالملل ، ويصاب النص الشعري بالترهل والثقل ، فكان العارض الأكثر مجيئًا مؤكدًا صحة ما قاله النحاة عن انتشار حذف المبتدأ في غرض المدح ، كذلك لأنَّ الخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة التامة في الجملة الاسمية ، والتي يريد الشاعر ذكرها في حق ممدوحه.

4- انتشر حذف المبتدأ انتشارًا واسعًا في أبيات المدح عند الصنوبري ؛ لتركيز بؤرة الاهتمام عند السامع (المتلقي) على الخبر وما به من فوائد للممدوح ومناقب ، أما المبتدأ المعلوم سلفًا عند السامع فقد انعدم السبب لذكره وتكراره.

5- أما عارض (حذف المفعول به) فكان العارض الأقل ذيوعًا وانتشارًا في الجملة الفعلية بغرض المدح عند الصنوبري في (13) ثلاثة عشر موضعًا ، ويرجع حذف المفعول به من الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي ، لجذب انتباه المستمع لما حذف؛ فلا يَملُّ من تكرار ذكره ، كذلك يحذف الشاعر ما يعرفه المستمع من السياق للمحافظة على الوزن الشعري ، وللمحافظة على النص من الترهل ، وقد ارتبط حذف المفعول به من بنية الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي بغرض أساسي لدى الشاعر، هو رغبة الشاعر في إضفاء العموم والشمول للفعل ، والذي تأتى مع حذف المفعول به ، بينما سيفيد ذكره التخصيص ، ولما كان العموم أشمل وأوسع من التخصيص ، تناسب ذلك وغرض المدح ، فممدوحه أوسع من أن يشمله تخصيص وأشمل من أن يلحقه تحديد.

6- لم يرد حذف الفعل أو الفاعل من الجملة الفعلية ، وذلك لاعتماد اللغة الشعرية للشاعر على القول والاسترسال في ذكر مناقب الممدوح وصفاته النبيلة ، دون انتظار تعليق أو رد من السامعين ، فالأسلوب المسيطر على لغة الشاعر هو الأسلوب الخبري الذي يقل معه تواجد عارض حذف الفعل أو الفاعل من الجملة الفعلية.

8- كان حذف جواب الشرط من التركيب الشرطي الأقل ورودًا في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وقد ارتبط ذلك الحذف بدلالات العموم والشمول ، كذلك إثارة ذهن المستمع ، وتخيل الجواب وتقديره ، وذلك في موضعين اثنين.

9- إن تعلق الجواب في الأبيات يجعل السامع منتبهًا لما يقوله الشاعر ، بل يجعله منتظرًا الجواب ؛ كي يتم فهمه للأبيات ، ولكن كان حذف الجواب هنا أبلغ وأعمَّ من ذكره كما بينتُ.

****

الفصل الثاني : عارض الزيادة.

مُدخل :

يتناول هذا المبحث دراسة عارض (الزيادة) في قصيدة المدح عند الصنوبري دراسة نحوية دلالية ، وذلك على قسمين ، يتناول القسم الأول منهما (الزيادة) بمعناها اللغوي ، ويتناول القسم الثاني (الزيادة) في الاصطلاح.

أما (الزيادة) في اللغة فقد وردت في معاجم اللغة العربية بأكثر من معنى ، وتدور هذه المعاني حول عدة مصطلحات أهمها : النُّمو : " الزيادة : النُّمو، وكذلك الزُّوادة. والزيادة خلاف النقصان " (1) ، ومنها الزَّكاء : " (والزيادة) ، بالكسر (والمزيد) ، والمزاد ، (والزَّيدان) ، بفتح فسكون، كل ذلك (بمعنى) ، أي بمعنى النمو والزكاء" (2) ، ومنها الزَّائد : " زاد الشيء (يزيدُ) (زيدًا) و (زيادةً) فهو زائدٌ"(3).

وثمة فارق بين (الزيادة) و(النمو) كما ذكر العسكري (ت/395هـ):" نما الشيء يفيد زيادة من نفسه ، وقولك : زاد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال : زاد مال فلان بما ورثه عن والده ، ولا يقال : نما ماله بما ورثه ، وإنما يقال نمت الماشية بتناسلها ، والنماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة ، ومن ثم أيضًا سمى الشجر والنبات النامي، ومنه يقال : نما الخِضَابُ في اليد ، والحبر في الكتاب" (4).

فالنمو : هو زيادة الشيء بذاته من داخل نفسه ، كما هي الحال في نمو الإنسان والحيوان والنبات ، أما الزيادة: فتكون من خارج الشيء بإضافة شيء آخر عليه ، بحيث يكون من جنسه بمقدار معين.

---

(1) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ز ي د).

(2) تاج العروس ، الزبيدي ، مادة (ز ي د).

(3) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، تحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، 1397 – 1977م ، مادة (ز ي د).

(4) الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة لنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1418هـ – 1997م ، ص180.

وتعددت المصطلحات النحوية التي عبر بها النحاة عن مفهوم (الزيادة) فسميت إقحامًا وحشوًا (1) ، ولغوًا وتوكيدًا (2) ، وسميت أيضًا بالزيادة (3) ، وأطلق عليها الإلغاء (4) ، والاتكاء (5) ، أما أنواع الزيادات التي تدخل على الجمل فقد ذكر النحاة زيادة الأسماء أو الأفعال أو الحروف(6).

وتأتي (الزيادة) على ثلاثة أضرب: اثنان منها مذمومان ، وواحد محمود: فأحد المذمومَين هو إدخالك في الكلام لفظاً لو أسقطته منه لكان الكلام تامًا ، والضرب الآخر العبارة عن المعنى بكلام طويل لا فائدة في طوله ويمكن أن يعبَّر عنه بأقصر منه ، أما الضرب المحمود فهو الحشو المليح الذي يضيف فائدة جديدة (7).

وتضح وظيفة الزيادات في الجمل من خلال ما اتفق عليه النحاة والبلاغيون من إفادتها للفظ فصاحةً وحسنًا والمعنى توكيدًا أو تمييزًا لمدلوله عن غيره (8) ، فهي زيادة تنقل الكلمة من معناها الأصلي إلى معنى مجازي لا يتأتى إلا بهذه الزيادة (9).

---

(1) انظر الجمل في النحو ، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1405هـ - 1985م ، ص288. وانظر: الصاحبي ، أبو الحسين أحمد بن فارس ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى، ص 80 ، كتاب الصناعتين ، أبو هلال العسكري (ت/382هـ) ، ص48-49.

(2) انظر الكتاب ، سيبويه ، 140/3.

(3) انظر السابق نفسه ، 221/4.

(4) انظر المقتضب ، المبرد ، 137/4.

(5) العمدة في محاسن الشعر ، وآدابه ، ونقده ، الحسن بن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، الطبعة الخامسة ، 1401هـ - 1981م ، 69/2.

(6) الصاحبي ، ابن فارس ، ص 212 ، النحو الشافي ، محمود حسني مغالسة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1418هـ - 1997م ، ص560.

(7) كتاب الصناعتين ، أبو هلال العسكري ، ص48-49.

(8) بديع القرآن ، لابن أبي الإصبع المصري ، تحقيق حفني محمد شرف ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 305/2.

(9) الإيضاح ، للخطيب القزويني ، شرح الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي ، الطبعة الثالثة ، المكتبة الأزهرية للتراث ، 1993م ، ص241.

ومع الاضطراب في ذكر المصطلحات نجد أن مؤداها واحدًا ، وما هذا الاختلاف إلا نتيجة اختلاف المدارس ، فالبصريون يعبرون عن إقحام الحروف بالزيادة واللغو؛ والكوفيون بالصلة والحشو (1) ، " والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والالغاء من عبارات البصريين " (2). (فللزيادة) بصفة عامة تكون للتوكيد ، سواء كانت الزيادة جملة أو شبه جملة أو اسم أو فعل أو حرف (3).

وقد استخدمتُ مصطلح (الزيادة) دون غيره لشهرته وكثرة استخدامه وملاءمته لما نريد دراسته في هذا المبحث ، فهو أكثر المصطلحات تعبيرًا عما أريده في دراسة هذا العارض ، فمصطلح (الإقحام) يتداخل والفصل بين المتلازمين في النحو العربي (4) ، وأيضًا لاستخدام بقية المصطلحات في علومٍ لغوية أخرى ، وتستخدم الزيادة للعديد من الأغراض التي نبينها فيما يأتي.

وأقصد (بالزيادة) في هذه الدراسة ما يطرأ على مكوني الجملة ، المسند والمسند إليه ، والتي يمكن حذفها دون حدوث خلل في الجملة من الناحية النحوية ، ودراسة ما ينتج عنها من معانٍ ودلالات ، وليس المقصود بها الزيادة بالمعنى الصرفيّ في كلمة (سألتمونيها) ، وهو ما يتفق والضرب المحمود الذي أشرتُ إليه.

يعني ذلك أن (الزيادة) عملية نحوية (5) ، تأتي عن طريق إضافة بعض العناصر إلى المكونات الأساسية للجملة ؛ لإضافة معنى جديد بها ، على أساس أن كل زيادة في المبنى يلازمها زيادة في المعنى ، أما الأغراض الدلالية للزيادة التي وردت في قصيدة المدح عند الصنوبري فهي كما يأتي.

---

(1) انظر ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية ، الدكتور خالد بن عبدالكريم بسندي ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2001م ، ص21.

(2) شرح المفصل ، ابن يعيش ، 128/8.

(3) انظر البلاغة فنونها وأفنانها ، دكتور فضل حسن عباس ، ص114.

(4) انظر ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية ، الدكتور مأمون عبدالحليم وجيه ، مجلة علوم اللغة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مج1 ، ع1 ، 1998م ، ص300.

(5) ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، ص125.

المبحث الأول : الزيادة في الجملة الاسمية.

أغراض الزيادة:

زيادة الحروف على الجملة العربية يُعَد مما يميزها عن باق ي اللغات ، وهي الزيادة التي تطرأ على مستويات اللغة كلها ، فالقرآن الكريم مليء بها ، وكذلك الشعر والنثر ، وقد بين الدكتور شوقي ضيف أنَّ في القرآن الكريم حروفاً زائدة " مع زيادتها يحتاج إليها التعبير في القرآن الكريم وفي الشعر والنثر، لتأكيد الأفعال وإحكام صيغ الكلام، كما تقضي بذلك سنن العربية "(1).

وأكَّد العلماء أن هذه (الزيادة) وضعت لدلالة معينة وتقوية للمعنى ، " الزيادة ليست من وضع بشر في القرآن، وإن الحرف الزائد فيه جاء لتأكيد المعنى وتقويته"(2)، فالزيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى.

وتأتي زيادة الحروف في أشعار العرب أونثرهم لتأكيد المعنى ، أو لتزيين اللفظ، أو استقامة وزن الشعر (3) ، فلزيادة الحروف فوائد لفظية ، لاسيما (الزيادة) التي تقع ضمن السياق ، فهي تأتي لاستقامة وزن الشعر ، أو لحسن السجع أو للمبالغة (4) ، وسأتناول في المبحث :

1- الزيادة للتأكيد.
2- الزيادة للتنويع.
3- الزيادة للنفي.
4- الزيادة للاحتراس.
5- الزيادة للتعليل.
6- الزيادة لبيان الزمن.
7- الزيادة للمقاربة أو الرجاء أو الشروع.
8- الزيادة للرجحان.
9- الزيادة للاستدراك.
10- الزيادة للرجاء والتوقع.
11- الزيادة للتمني.

---

(1) تيسيرات لغوية ، دكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، 1990م ، ص91.

(2) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين ، هادي عطية الهلالي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 1406هـ - 1986م ، ص377.

(3) انظر السابق نفسه ، ص377.

(4) انظر الحرف الزائد ، أحكامه ومواضعه في الدرس النحوي ، دكتور/ سعد حسن عليوي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، آب2009م ، ص 64.

1- الزيادة للتأكيد :

ا- التأكيد بالقصر

الصورة الاولى : { ما نافية + مبتدأ + أداة استثناء + خبر}

ورد أسلوب القصر في الجملة الاسمية ، في قصيدة المدح عند الصنوبري في (12) إحدى عشر موضعًا(1) ، ومن ذلك قول الشاعر : (من المنسرح)

ما الزَّابُ **إلا** عَدْنٌ لأنَّك في الـزابِ و **ما** ماؤُهُ **سِوَي** الكَوْثَرْ(2)

تناول النحاة الاستثناء بالدراسة والتحليل (3) وهو عندهم على وجوه منها – وهو المعني بالدراسة – أن يكون الكلام محمولًا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ، وذلك نحو ما جاءني إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيدٍ ، فإنما يجري هذا على قولك : جاءني زيدٌ ، ورأيتُ زيدًا ، ومررتُ بزيدٍ ، أي أنه لا يوجد مستثنى منه ، ويوجد به أداة النفي أو ما فيه معنى النفي فيكون حينها مفرغًا ، حيث يحتاج ما قبل (إلا) إلى ما بعدها والذي يعرب حسب موقعه في الكلام ، فالاسم في الاستثناء المفرغ يكون على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) من مرفوع أو منصوب أو مجرور.

وهو ما نلحظه في البيت السابق من حصر للمبتدأ (الزاب) في الشطر الأول بين (ما) الحرفية النافية وبين حرف الاستثناء (إلا) ، وجاء الخبر (عدن) مرفوعًا مقصورًا بعد (إلا) ، وجاءت الجملة الثانية بالشطر الثاني بنفس التركيب البنيوي للجملة الأولى بالشطر الأول ، فورد المبتدأ المعرفة بالإضافة (ماؤه) محصورًا بين (ما) الحرفية النافية ، وجاء الخبر(الكوثر) مرفوعًا مقصورًا بعد حرف

---

(1) **ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 4/44/1 ، 14/160/1 ، 4/198/1، 25/211/1 ، 6/225/1 ، 12/225/1 ، 48/257/1 ، 20/314/1 ، 3/332/1 ، 3/152/2.**

(2) ديوان الصنوبري ، 5/25/1.

(3) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/180هـ) ، 310/2 ، وانظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 389/4 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 537/1، 253/2 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 190/3.

الاستثناء (سوى) ، وذلك لتأكيد دلالة الجملة الأولى بالثانية ، والأصل : الزاب عدن ... ماؤه الكوثر.

وتناول علماء البلاغة ظاهرة القصر التي تعرف عند النحويين باسم الاستثناء ، فذكر عبد القاهر الجرجاني في باب القصر والاختصاص – فصلًا في ما و إلا ، فقال : " اعلم أنك إذا قلت : ‹‹ ما جاءني إلا زيد ›› / احتمل أمرين :
أحدهما : أن تريد اختصاص ‹‹ زيد ›› بالمجيء وأن تنفيه عمن عداه ...
والثاني:... ، ويكون كلامًا تقوله ليعلم أن الجائي ‹‹ زيد ›› لا غيره ." (1) ، واجتماع النفي والاستثناء يعد من قبيل نفي النفي ، لأن الاستثناء نفي ، ونفي النفي إثبات(2).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا أحمد جعفر بن عليّ المغربي ، ويمدح أرض الزاب ، ويصفها بأنها جنة لأن ممدوحه من قاطنيها ، والتي اكتسبت مكانتها العالية من مكانته الأعلى ، وأن ماءها هو الكوثر ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية التي جاءت في صورة الاستثناء (المفرغ) الناقص المنفي ، وذلك للتوكيد ولاختصاص الزاب عن باقي المدن ، لسكن ممدوحه بها.

---

(1) دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، ص337.

(2) انظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبد الصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، ص204.

الصورة الثانية : { هل + مبتدأ منسوخ + أداة استثناء + خبر}

وورد ذلك في موضع واحد ، وذلك في قوله : (من الكامل)

هل كنتما **إلا** كجارَيْ ثَلَّةٍ هذا اصطفى الحَلَبَ الصريحَ وذا ارتغى (1)(2)

نلحظ ابتداء البيت بأسلوب إنشائي (استفهامي) من حيث البنية التركيبية المكونة من حرف الاستفهام (هل) إلا أنه أسلوب استثناء من حيث الدلالة وذلك بمجيء حرف الاستثناء (إلا) فكان النوع الثالث من الاستثناء ، وهو الاستثناء الناقص المنفي (المفرغ) ، وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾(3) والتقدير : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان ، وأصل الكلام : جزاءُ الإحسانِ الإحسانُ.

وورد المبتدأ المنسوخ (أنتما) بالفعل الناسخ (كان) بعد (هل) مكونًا من الفعل الماض (كان) متبوعًا باسمه والذي ورد ضميرًا متصلًا (تاء المخاطب) ، بينما جاء الخبر شبه جملة مكونًا من حرف الجر (الكاف) والاسم المجرور المثنى (جارين) ، والذي حذفت منه نون التثنية المكسورة للإضافة ، والأصل : كنتما كجاري ثلة... إلخ.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا العباس أحمد بن كيغلغ ، ويصف من طلب جواره بأنه قد اغتنى بذلك الجوار وبلغ ما يبتغيه من الدنيا ، وكيف لا والعباس كالغيث ، أينما حلَّ نفع من حوله ، وقد ورد المبتدأ محصورًا قبل (إلا) ، بينما جاء الخبر مقصورًا بعدها ؛ لتوكيد ما أفاده الاستفهام من تقرير للممدوح ، وتخصيص ما أفاده الاستثناء من أن ممدوحه فقط ظل مصدرًا للخير.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 20/314/1.

(2) الثلة : القطيع ؛ ارتغى : طلب الراغية أو ذات الرغوة ، ديوان الصنوبري ص301 ، الهامش ، رقم6.

(3) سورة الرحمن ، الآية : 60.

ب- التأكيد بالباء الزائدة قبل الخبر

ورد دخول الباء قبل خبر ليس في قصيدة المدح عند الصنوبري في (18) ثمانية عشر موضعًا وذلك على صورتين:

الصورة الأولى:

{ ليس (أو ما يعمل عملها) + اسمها + الباء (زائدة) + الخبر معرفة }

ورد هذا النمط في موضعين (1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ، ومنه قول الصنوبري : (من الخفيف)

أنتما في السماح والجود شكلا نِ وليس الأشكالُ **بالأخيافِ** (2)

ابتدأ الشاعر البيت بجملة اسمية ورد فيها المبتدأ ضميرًا مخاطبًا (أنتما) متبوعًا بشبه جملة (في السماح) للتخصيص ، ثم بمعطوف (والجود) للتوسع ، ثم ورد الخبر المثنى المرفوع وعلامة رفعه الألف (شكلان) وعطف على الجملة الاسمية الأولى جملة اسمية ثانية منسوخة بالفعل الماض (ليس) متبوعًا باسمه المعرفة (الأشكال) وزيدت الباء وأقحمت قبل الخبر الذي ورد معرفة أيضًا (الأخياف) (3).

وتُزاد الباء في مواضع كثيرة ، منها الفاعل، والحال، والمبتدأ، والخبر، وتكون زيادتها لزيادة معنى النفي والجحود وتقريرهما، فتكون (ليس) نافية إضافة للباء لزيادة هذا النفي وتوكيده ، ذكر ابن هشام دخول الباء على الخبر بقوله : وهو ضربان : الأول منهما غير موجب فينقاس (4) ، وذلك نحو : ‹‹ ليس زيد بقائم ››(5) ، وذلك

---

(1) **ينظر الموضع الآتي بديوان الصنوبري : 6/257/1.**

(2) ديوان الصنوبري ، 36/328/1.

(3) الأخياف : الضروب المختلفة في الأخلاق والأشكال ، لسان العرب ، مادة (خ ي ف).

(4) أي لا يقاس دخول الباء الزائدة عليه.

(5) انظر سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت/392هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، 1993م ، 138/2 ، وانظر رصف المباني ، المالقي (ت/ 702هـ)، ص 148 ، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/749هـ) ، ص53 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ)، 170/2 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 272/1.

كقوله تعالى :﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ **بِغَافِلٍ** عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (1)

والباء المفردة حرف جر ، يُعطي معان ي عديدة غير التوكيد ، بلغت عند ابن هشام أربعة عشر معنى (2) ، ولم يغفل ابن هشام ذكر دلالة هذه الزيادة ، فهي للتوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع... الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد (3) ، واتفق بذلك مع سيبويه الذي أشار إلى وظيفتها التوكيدية " ... ولكنّ مِن دخلَتْ هنا توكيدًا ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والإسلام، وفي : ما أنت بفاعلٍ ، ولست بفاعلٍ "(4) ، وسبقهما الخليل إلى ذكرها وأطلق عليها "باء الإقحام مثلُ قولهِ ، تعالى : ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ (5) ، معناه: حُورًا عِينًا"(6).

وكذلك ابن جني الذي قال بزيادتها في خبر المبتدأ وهو عنده مذهب صحيح حسن(7) ، وذكرها المالقي في القِسم الذي لا تكون فيه إلا زائدة " الموضع الثاني : خبر ليس ، نحو قولك : ليس زيد بقائمٍ "(8).

---

(1) سورة البقرة / 74.

(2) مغني اللبيب ، ابن هشام ، 117/2.

(3) المصدر السابق ، 146/2.

(4) الكتاب ، سيبويه ، 316/2.

(5) سورة الدخان / 54.

(6) الجمل في النحو ، المنسوب للخليل الفراهيدي ، ص 316.

(7) انظر سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، 138/2.

(8) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ص148.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا الحسين الكاتب ، نيابة عن نفسه وعن وقومه بني ضبة ، طالبًا منه حظًا – نصيبًا – من الأعطيات ، كما منحه أخوه ، فهما – أبو الحسن وأخوه – يمثلان أشكالًا عظيمة من السماحة والجود والكرم ، غير أنها أشكال تتفق في جوهرها النفيس.

وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة ، فدخلت الباء الزائدة المؤكدة للنفي على خبر ليس للتوكيد ، وصار الخبر مجرورً ا لفظًا منصوبًا محلًا ، ودخلت (ال) على الخبر (الأخياف) للتعريف وزيادة المعنى المنفي ، فزيادة المبنى تؤدي لزيادة في المعنى ، وذلك يتضح من الشكل الآتي :

ليس (نافية) + الباء (زيادة معنى النفي والجحود) + اللام (لزيادة المبنى اللغوي) = بلوغ قمة النفي وقوته ، فلا اختلاف بين الممدوح وأخيه ، فكلاهما أصيلان ولا مثيل لهما ، وكلاهما فرعان نبتا من جذر طيب واحد.

الصورة الثانية :

{ ليس ناسخة + اسمها + الباء (زائدة) + الخبر نكرة }

ورد ذلك النمط في (16) ستة عشر موضعًا(1) في قصيدة المدح عند الصنوبري، ومن ذلك قول الشاعر : (من الكامل)

صِفْه وقَرِّظْهُ فلست **ببالغٍ** منه مدى التوصافِ والتّقراظِ (2)

نلحظ ابتداء الشاعر البيت بجملة فعلية ، فعلها أمر(صفه) تبعه مفعوله الذي جاء ضميرًا متصلًا (الهاء) فكان الفاعل ضميرًا مستترًا تقديره (أنت) ، وعُطف عليه جملة فعلية ورد فعلها أمر (قرظه) تبعه مفعوله الذي جاء ضميرًا متصلًا أيضًا (الهاء) وكان الفاعل ضميرًا مستترًا تقديره (أنت) أيضًا ، ورُبط جواب الطلب بالفاء الداخلة على الجملة الاسمية المنسوخة بالفعل الناسخ (ليس) المتبوع باسمها الضمر (تاء المخاطَب) فالباء المقحمة الداخلة على خبر (ليس) ، ثم اسم الفاعل النكرة (بالغ) والذي عمِل عمَل الفعل فنصب مفعولًا به بعده (مدى).

وذلك الإقحام للباء قبل خبر ليس كان لتأكيد نفي بلوغ المخاطَب للوصف والتقراظ الواجبين منه تجاه ممدوحه أبي اسحاق السلماني ، ويأمر من يسمعه بالمدح قدر ما يستطيع ؛ فممدوحه أكبر من أي وصف وفوق كل تقراظ ، ومهما مُدح فلن يقارب أحد حقيقة ممدوحه ، الأمر الذي يؤكد معرفة الشاعر لمقدار ممدوحه ، وما يستحقه من مدح وتقدير ، كذلك إن زيادة الباء على بنية الخبر لهي زيادة في المبنى اللغوي له والذي ينعكس بالتالي على اتساع المعنى الدلالي وزيادته.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 7/9/1 ، 7/25/1 ، 4/157/1 ، 4/157/1 ، 33/157/1 ، 33/157/1 ، 32/222/1 ، 45/225/1 ، 58/225/1 ، 13/273/1 ، 39/273/1 ، 4/314/1 ، 14/327/1 ، 38/328/1 ، 15/330/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 32/273/1 .

جـ- التأكيد بالحروف الناسخة : (إنَّ) و (أنَّ) و (كأنَّ)

ورد ذلك في (69) تسعة وستين موضعًا (1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ، ومن ذلك قول الشاعر : (من البسيط)

الأسَدُ المستفاضُ **إنّ** الـ أسودَ في عينـه ضِبـاعُ (2)

تدخل إن التوكيدية على الجملة الاسمية ، فلا تغير شيئًا في وظيفة المسند إليه ولكنها تغير حالته الإعرابية من الرفع إلى النصب ، فهي حروف تدخل على الجملة الاسمية ، فتنسخ – تغير – المبتدأ (المسند إليه) فتنصبه – وحقه الرفع – ويُسمى اسمها ، وترفع الخبر ويُسمى خبرها ، وهي (إنّ – أنّ – كأنّ – لكنّ – لعل – ليت– لا النافية للجنس) (3) ، ولكل منها دلالة اتفق عليها النحاة ف(إنّ وأنّ) للتوكيد، و (كأنّ) للتشبيه المؤكّد ، و (لكنّ) للاستدراك ، و (لعل) للتوقع ، و(ليت) للتمني(4) ، وكذلك (لا) النافية للجنس العاملة عمل إن.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 29/9/1 ، 5/25/1 ، 23/42/1 ، 17/44/1 ، 34/44/1 ، 6/72/1 ، 2/147/1 ، 28/147/1 ، 28/147/1 ، 40/157/1 ، 36/160/1 ، 9/193/1 ، 10/211/1 ، 26/225/1 ، 45/225/1 ، 53/225/1 ، 61/225/1 ، 3/257/1 ، 7/257/1 ، 45/257/1 ، 51/257/1 ، 58/257/1 ، 7/258/1 ، 13/267/1 ، 2/273/1 ، 17/273/1 ، 25/278/1 ، 26/278/1 ، 32/278/1 ، 33/278/1 ، 43/278/1 ، 27/279/1 ، 6/280/1 ، 6/280/1 ، 21/280/1 ، 27/280/1 ، 13/286/1 ، /53/286 ، 73/286/1 ، 7/289/1 ، 38/289/1 ، 55/289/1 ، 67/289/1 ، 21/314/1 ، 31/314/1 ، 37/314/1 ، 2/325/1، 34/328/1 ، 38/328/1 ، 1/329/1 ، 10/361/1 ، 10/361/1 ، 20/362/1 ، 21/362/1، 30/363/1 ، 44/363/1 ، 47/363/1 ، 33/364/1 ، 22/365/1 ، 24/365/1 ، 27/365/1 ، 28/365/1 ، 4/366/1 ، 3/377/1 ، 5/377/1 ، 9/377/1 ، 5/1/2 ، 1/154/2، 1/154/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 38/289/1.

(3) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 131/2 ، وانظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 107/4 ، وانظر الأصول ، ابن السراج (ت/ 316هـ) ، 229/1 ، وانظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/ 643هـ) ، 254/1 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 328/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 293/1.

(4) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 328/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ)، 294/1.

ابتدأ الشاعر البيت بصفة من صفات الممدوح التي تواترت في الأبيات السابقة فهو الأسد الجواد ، وتبع ذلك التعبيرُ بالجملة الاسمية المنسوخة (إن الأسود في عينه ضباع) ، فجاء المبتدأ (الأسود) منسوخًا منصوبًا بمجيء (إنَّ) التأكيدية الناصبة قبله ، للتأكيد على شجاعة الممدوح وجسارته ، وتأخر الخبر (ضباع).

وقد ذكرها سيبويه في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده (1) ، وفي الشاهد السابق يمدح الشاعر عليًا بن محمد بن حمزة الهاشمي وذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المسبوقة بإن التوكيدية على المبتدأ (الأسود) ، ويصف شجاعته بأن الأسودَ ضباعٌ في عينه كنايةً عن شجاعته البالغة التي فاقت شجاعة الأسود وجسارتها.

وقد يكون المؤكَّد تشبيهًا وذلك مع (كأنَّ) ، وورد هذا النمط في (35) خمسة وثلاثين موضعًا(2) ويمثل ذلك قول الشاعر : (من الوافر)

كأنّ سماءها روضُ الأقاحي تُفَصّلُ بالعقودِ وبالسُّلوسِ (3)

يمدح الشاعر أبا العباس الرشيدي ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة بـ (كأنَّ) الناسخة المؤكدة ، والتي دخلت على المبتدأ (سماءها) فنصبته وحقه الرفع ، ورفعت الخبر بعده وجعلته خبرًا لها ، والذي ورد تركيبًا إضافيًا (روض الأقاحي) ، وأدت (كأنَّ) دورها في تأكيد التشبيه (4) ، الذي قارب المشبه به بعد دخول (كأن) المشبه.

---

(1) انظر الكتاب ، سيبويه ، 131/2.

(2) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري :

9/14/1 ، 15/42/1 ، 22/42/1 ، 31/42/1 ، 6/44/1 ، 12/44/1 ، 12/44/1 ، 37/44/1 ، 7/155/1 ، 16/160/1 ، 40/183/1 ، 41/183/1 ، 42/183/1 ، 32/223/1 ، 38/225/1، 38/225/1 ، 10/257/1 ، 6/267/1، 29/278/1 ، 3/286/1 ، 8/286/1 ، 19/286/1 ، 21/286/1 ، 52/286/1 ، 64/286/11 ، 8/314/1 ، 5/327/1 ، 12/327/1 ، 38/327/1 ، 22/329/1 ، 5/332/1 ، 14/362/1 ، 23/363/1 ، 2/11/2 ، 1/116/2 .

(3) ديوان الصنوبري ، 41/183/1.

(4) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 254/1 .

ويرى البلاغيون بأنّ أدوات التشبيه المركبة هي أبلغ وأرفع شأناً من أدوات التشبيه البسيطة وعليه فإنّ أداة التشبيه كأنّ هي أبلغ من أداة التشبيه الكاف " فلو قلت : هو كأسد وهو كبحر ، كان كلامًا نازلًا غير مقبول ، كما يكون قولك : هو كالأسد ، إلا أنه وإن كان كان لا يحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه (كأنّ) كقولك : (كأنه أسد) "(1).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا العباس ، ويصف في قصيدته عروسًا تلبس على رأسها تاجًا يشبه الرياض الواسعة وعقودًا وتلبس الخُمر الزاهية ، فهي مثل الحدائق والرياض في بهائها وجمالها ، بل هي الحدائق البهية نفسها ، الأمر الذي أدركه الصنوبري وقصد استخدامه ؛ لتقريب الصورة لدى السامع(2).

---

(1) أسرار البلاغة ، عبدالقاهر الجرجاني ، ص 328.

(2) السلوس : الخمر (جمع خمار ، وهو غطاء الرأس) ، الديوان ص 166 ، الهامش رقم3.

د- التأكيد باللام المزحلقة إلى الخبر

ورد هذا النمط في موضع واحد في قصيدة المدح عند الصنوبري ، و ذلك في قول الشاعر : (من الكامل)

إني **لأَضْمِرُ** من ودادِكَ في الحشا أضعافَ ما قد بَثَّهُ الإظهار (1)

لام الابتداء حرف مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، و تدخل لام الابتداء المزحلقة على المبتدإ وقد تزحلق إلى الخبر ، وهي من الحروف غير العاملة، " وأما اللام غير العاملة فسبع : إحداها : لام الابتداء " (2) ، وهي تأتي في بداية الجملة ، فتدخل على المبتدأ وتكون زائدة للتوكيد ، أما فائدتها : " وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون" (3) ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ **لَسَرِيعُ** الْعِقَابِ وَإِنَّهُ **لَغَفُورٌ** رَحِيمٌ ﴾(4).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا عبدالله الكرخي صاحب الخراج ، وتم ذلك بالتعبير بالجملة الاسمية ودخول (إنّ) الناسخة المؤكِدة على المبتدأ (أنا) ، وكذلك دخول لام الابتداء أيضًا ، فصارت (لإنّي أضمر) وبذلك اجتمع في بداية الجملة الاسمية مؤكدان (لام الابتداء + إنّ) ، وكره العرب ذلك في كلامهم ؛

---

(1) ديوان الصنوبري ، 34/44/1.

(2) انظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 343/2 ، وانظر الأصول ، ابن السراج (ت/ 316هـ) ، 234/2 ، وانظر سر صناعة الإعراب ، ابن جني (ت/392هـ) ، ص369 ، وانظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص231 ، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/749هـ) ، ص124 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 239/3 ، ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 311/1.

(3) المصدر السابق ، 239/3.

(4) سورة الأعراف ، الآية : 167.

فزُحلق أحد المؤكدين (اللام) إلى الخبر ، وبقي المؤكد الآخر (إنَّ) في صدر الجملة ، فصارت (إني لأضمر) فهو – الشاعر– يضمر في داخله من الحب والمودة أضعاف ما يظهره لممدوحه.

ويستخدم الشاعر هذا النمط من تأكيدِ المؤكَّد إذا بلغ حبُّ الممدوح في قلبه أشدَّ مبلغ ، فهو يؤكد ما أكده مسبقًا فصار توكيدًا على توكيد ، وهي زيادة في المبنى تؤدي لزيادة في معنى المدح الذي يقصده الشاعر ويؤكده بما يستطيع من مؤكدات ، وكأنما أراد توكيد ركني الجملة الاسمية التي يمدح بها ممدوحه ، فأكَّد المبتدأ بالحرف الناسخ المؤكِّد (إنَّ) ، وأكَّد الخبر بزحلقة (اللام) إليه.

هـ- التأكيد بـ (من) الزائدة قبل الخبر

ورد ذلك النمط في موضع واحد في قصيدة المدح عند الصنوبري ، و ذلك في قول الشاعر : (من الخفيف)

نبـَّـهَ القَطْرُ أعْيُنَ النرجسِ الغـ ضِّ وما كان نومُها **مِنْ** نُعاسِ(1)

مِن التعليلية عند ابن هشام هي (مِن) التي يمكن وضع (لام) مكانها (2)، وأطلق عليها المالقي (المزاولة) وهي عنده بمعنى عن " الموضع الخامس : أن تكون للمزاولة بمعنى (عن) ... ، قال تعالى : ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾(3) ، أي : عن ذلك كله "(4).

نلحظ في الشاهد السابق دخول (من) الزائدة الجارة على خبر كان (نعاس) وذلك لتأكيد النفي السابق للجملة ، فالزهور لم تنم لطلب الراحة كالإنسان ، فهي لا تتعب أو تشقى ، فقد خُلقت لمنح الجمال وأجمل الروائح ، فصارت (من) بمثابة لام الحجود ، وصار بعدها الخبر مجرورًا لفظًا ، منصوبًا محلًا ، والتقدير: وما كان نومها لنعاس.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا الفتح المظفر بن ذكاء ، ويصف الأزهار بأنواعها ، فهذا هو النرجس كان نائمًا ، ونبَّهته قطرات المطر الهابطة عليه فاستيقظ من نومه ، ولم يكن نوم الزهور بسبب نعاس أو حاجتها للنوم ، وأصل الجملة : نومها نعاس ، فدخلت (كان) على الجملة الاسمية (نومها نعاس) للدلالة على الزمان الماض ، وأقحمت (من) الزائدة الجارة للزيادة في نفي الكسل عن تلك الزهور ، لأنه صفة مرذولة ، لا تليق بجمال الزهور ونضرتها.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 13/157/1.

(2) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، 144/4 ، الهامش رقم6.

(3) سورة قريش ، الآية : 4.

(4) رصف المباني ، المالقي ، ص323.

2- الزيادة للتنويع :

{ مبتدأ + خبر + خبر ثان }

ورد تعدد الخبر في قصيدة المدح عند الصنوبري في (12) اثني عشر موضعًا(1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ، ومن ذلك قوله : (من المنسرح)

فأنت **في النفسِ في منامي** وفي قيامي ، وفي جلوسي (2)

الأصل في اللغة العربية أن يُخبر عن المبتدأ بخبر واحد، ولكن قد تتعدد الأخبار للمبتد أ في بعض الأحيان ، ويكون ذلك على اختلاف بين النحاة ، فمنهم القائل بتعدد الخبر لمبتد أ واحد ، ومنهم القائل أن كل من الأخبار خبر لمبتد أ محذوف ، ولكن ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لمبتد أ واحد في اللفظ والمعنى "والأصحُّ جواز تعدد الخبر"(3).

ولأن الخبر صفة أو بمثابة الصفة للمبتدأ ، ولما جاز أن يكون للاسم الواحد أكثر من صفة جاز أن يخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر ، بشرط التلاؤم المعنوي كعم التناقض ، وذلك كقولك : محمدٌ كاتبٌ شاعرٌ مدرسٌ للغة العربية (3).

وفي البيت السابق يمدح الصنوبري أحد جلسائه ، ويصفه بالملازمة الدائمة له في نومه أو في يقظته، فهو لا ينفصل عنه البتة ، وإن انفصل عنه بالجسد فهو متحد معه بالروح ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية متعددة الأخبار ، فالمبتدأ الضمير المخاطب (أنت) أخبر الشاعر عنه بخبر ورد شبه جملة (في

---

(1) **ينظر المواضع الآتية بالديوان :**
7/14/1 ، 47/158/1 ، 1/222/1 ، 53/257/1 ، 29/273/1 ، 40/289/1 ، 37/325/1 ، 15/330/1 ، 16/330/1 ، 17/330/1 ، 21/361/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 4/195/1.

(3) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/ 643هـ) ، 249/1 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 228/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905هـ) ، 231/1 ، وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت/911هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 345/1.

(4) النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 95/1.

النفس) ، ثم أخبر عنه بخبر شبه جملة ثان (في منامي) ، ويلجأ الشاعر لتعدد الأخبار للاستفاضة في ذكر محاسن الممدوح وحسن مناقبه وصفاته (1).

وفي الشاهد السابق أخبر الشاعر عن المبتدأ الواحد بخبرين متبوعين بمعطوفين ؛ وذلك طلبًا للتوسع وللتأكيد على ما اتصف به الممدوح من ملازمة للمادح ، كذلك للإيضاح والتفصيل ، وأما المعطوفان فللتوسع في جملة المدح ، ذلك التوسع الذي أفاد التوكيد أيضًا ، فكان توكيدًا على توكيد.

3- الزيادة للنفي :

ا- لا النافية للجنس :

{ لا النافية للجنس + اسمها + خبرها }

وردت لا النافية للجنس في الجملة الاسمية بقصيدة المدح عند الصنوبري في (5) خمسة مواضع(1) ، وذلك كقول الشاعر : (من المنسرح)

حَرَسْتُ شوقي من السلوِّ و**لا** بأسَ على الشوقِ وهو محروسُ (2)

تُعامل (لا) النافية للجنس معاملة (إنّ) إعرابيا، حيث تنصب المبتدأ بعدها ويسمى اسمها وترفع الخبر بعدها ويُسمى خبرها (3) ، ونلحظ التعبير بالجملة الفعلية وبفعل ماض (حرس) متبوعًا بتاء الفاعل ثم بالجار والمجرور ، ثم استأنف الشاعر حديثه بالواو الاستئنافية تبعها بـ (لا) النافية للجنس والتي ورد اسمها (بأس) مفردًا مبنيًا على الفتح الظاهر في محل نصب ، ثم ورد الخبر شبه الجملة مكونًا من الجار والمجرور (على الشوق) ، وقد ورد متبوعًا بالجملة الاسمية الحالية (وهو محروس).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري عليًا بن سهل بن روح الكاتب ، ويتحدث إليه معبرًا عن شوقه إليه ، وما يجده من سعادة بذلك الشوق ؛ لذلك فقد قام بحبس شوقه بقلبه حتى يظل متشوقًا له دائمًا ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية (لا بأس على الشوق وهو محروس) ؛ وذلك لتنفي أيَّ ضرر قد يصيب شوقه أو يغيره ، فحبه وشوقه لممدوحه مستمر وثابت وقد حرسه بقلبه كي لا ينساه ، ذلك الثبات والاستمرار الذي أفاده التعبير بالجملة الاسمية ، فالصنوبري على حالته من الشوق مهما حدث.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بالديوان : 3/44/1 ، 32/44/1 ، 47/289/1 ، 14/366/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 2/160/1.

(3) انظر الأصول في النحو ، ابن السراج (ت/ 316هـ) ، 379/1 ، وانظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/643هـ) 91/2 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 332/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 299/1.

ب- النفي بـ (ما) (1):

{ ما + مبتدأ + خبر }

ورد النفي باستخدام (ما) في قصيدة المدح عند الصنوبري في (52) اثنين وخمسين موضعًا ، ومن ذلك قول الشاعر : (من الهزج)

ومـــا سُكْرُ الهوي يُسْكِـرُ بل يُوفي علي السُّكْرِ(2)

الأصل في الكلام أن يكون مثبتًا ، أما النفي فلا يقاس عليه ، والنفي أسلوب لغوي يستخدم لنقض ما يتردد في ذهن المخاطَب وإنكاره ، وذلك باستخدام أدوات مختلفة وبطرقٍ متنوعة الاستعمال (3) ، وحروف النفي التي تدخل على الجملة الاسمية هي : ما ، لا ، لات (4) ، أما (ما) فهي حرف نفي غير عامل.

نلحظ دخول حرف النفي (ما) غير العامل على الجملة الاسمية المكونة من المبتدإ المركب تركيبًا إضافيًا (سُكْر الهوى) ، ثم ورد الخبر جملة فعلية مكونة من الفعل المضارع المرفوع (يسكر) وفاعله المستتر وتقديره (هو) ، متبوعًا بحرف العطف والإضراب (بل) ، ثم جملة فعلية ثانية (يوفي على السكر) معطوفة على الجملة الفعلية الأولى.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 3/9/1 ، 3/44/1 ، 39/44/1 ، 18/147/1 ، 29/147/1 ، 13/157/1 ، 39/157/1 ، 39/157/1 ، 30/158/1 ، 7/160/1 ، 30/160/1 ، 12/183/1 ، 2/195/1 ، 4/198/1 ، 7/199/1 ، 10/223/1 ، 6/225/1 ، 10/225/1 ، 12/225/1 ، 29/225/1 ، 55/225/1 ، 14/257/1 ، 48/257/1 ، 14/258/1 ، 15/258/1 ، 20/267/1 ، 23/267/1 ، 24/267/1 ، 29/267/1 ، 31/267/1 ، 3/273/1 ، 10/278/1 ، 13/278/1 ، 26/278/1 ، 48/286/1 ، 2/289/1 ، 13/289/1 ، 27/289/1 ، 31/289/1 ، 43/289/1 ، 63/289/1 ، 68/289/1 ، 68/289/1 ، 1/290/1 ، 5/290/1 ، 32/314/1 ، 6/329/1 ، 2/332/1 ، 3/332/1 ،9/361/1 ، 13/366/1 ، 2/152/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 3/9/1.

(3) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، دكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ص 246.

(4) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، (ت/ 643هـ) ، 25/5: 31 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 42/4 ، وانظر شرح التصريح ، الشيخ خالد الأزهري (ت/905هـ) ، 261/1 ، وانظر =

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري ممدوحه (أبا بكر) ، ويصف سكر الحب والهوى الذي لا مثيل له ، فقد فاقت حلاوته أيَّ سكر آخر وزادت عليه ، فكان العطف والإضراب بالجملة الفعلية الثانية (يوفي على السكر) من باب التوسع في الجملة ؛ لتأكيد حالة السكر التي يتسبب فيها الهوى ؛ ولذلك اقترن النفي هنا بالإضراب بعده.

= النحو الأساسي ، دكتور محمد حماسة عبداللطيف ودكتور أحمد مختار عمر ودكتور مصطفى النحاس زهران، دار الفكر العربي ، ص 216.

جـ- النفي بـ(لا) [1]:

{ لا + مبتدأ + خبر }

ورد النفي بـ (لا) في قصيدة المدح عند الصنوبري في (18) ثمانية عشر مواضعًا في قصيدة المدح عند الصنوبري ، ومن ذلك قول الشاعر : (من الهزج)

وما سُكْرُ الهوي يُسْكِ رُ بل يُوفي علي السُّكْرِ
و**لا** خمرُ الهوي يُخْمِ رُ بل يُوفي علي الخمرِ [2]

تستخدام (لا) النافية غير العاملة لنفي الجملة الاسمية والجملة الفعلية [3] ، ونلحظ دخولها في البيت السابق على المبتدإ المرفوع المركب تركيبًا إضافيًا (خمرُ الهوى) ، ثم ورد الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع (يخمر) وورد فاعلها ضميرًا مستترًا تقديره (هو) ، متبوعًا بحرف العطف والإضراب (بل) ، ثم جملة فعلية ثانية (يوفي على الخمر) معطوفة على الجملة الفعلية الأولى.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري (أبا بكر) ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنفية بـ (لا) ، فجاءت (لا) لتوكيد ما أراده الشاعر من تأثير خمر الحب والهوى عليه أكثر من أيَّ خمر عرفها ، فكان الإضراب لتأكيد حالة السكر التي يتسبب فيها خمر الهوى ؛ ولذلك اقترن النفي هنا بالإضراب بعده ، فكانت (لا) لتأكيد ما جاء بعد الإضراب ، فهي زائدة لتأكيد المعنى الناتج من وجود بل ، وذلك ما نص عليه النحاة [3].

---

(1) **ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 4/9/1 ، 22/147/1 ، 7/155/1 ، 13/160/1 ، 13/160/1 ، 1/191/1 ، 2/195/1 ، 33/222/1 ، 61/225/1 ، 5/273/1 ، 26/279/1 ، 3/289/1 ، 10/329/1 ، 30/329/1 ، 17/330/1، 17/330/1 ، 9/361/1 ، 14/366/1 ، 7/377/1 .**

(2) ديوان الصنوبري ، 4/9/1 : 5.

(3) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/643هـ) ، 26/5 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ)، 314/3 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 277/5.

كذلك فإن البيت ورد في سياق التأكيد لمعنى البيت السابق عليه والذي اتفق معه في التركيب :

(حرف نفي + مبتدأ + خبر جملة فعلية + حرف عطف يفيد الإضراب)

وذلك التنويع في استخدام أدوات النفي للتأكيد على ما يحسه الممدوح من غياب للعقل في وجود ممدوحه ، وكأنه اختمر بخمر لا مثيل لها ، وكأنها ليست من خمور الدنيا ، بل زادت عليها تأثيرًا ، الأمر الذي يؤكد حالة الصنوبري التي بلغت منتهاها من السعادة أثناء مرافقته لأبي بكر ، وهو ما نص عليه تكرار أبيات لها نفس المعنى والمضمون.

د- النفي بمشبَّهات (ليس) :

الصورة الأولى

{ ما + اسمها + خبرها }

ورد ذلك النمط في (6) ستة مواضع(1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ، و ذلك كقول الشاعر : (من الكامل)

لا تنكرِ الإفراطَ في كَلَفي بها **ما** ذلك الإفراطُ بالإفراطِ(2)

مشبهات ليس أربعة حروف تتفاوت في قوة مرتبتها ، " وهي أربعة أحرف : ما، ولا ، ولات ، وإن ،... وأقوى المراتب في إعمال هذه الكلمات الدالة على النفي هي : (ليس) ، يليها (ما) ، ثم (لا) ثم (لات) ، ثم (إن) النافية ، ولم يُعملها بعض النحاة "(3).

وفي عجز البيت السابق تصدرت (ما) الحجازية (العاملة) ، والتي تعمل عمل ليس الناسخة الجملة الاسمية المنسوخة ، فرفعت المبتدأ (ذلك) وصار مبنيًا على الفتح في محل رفع اسم لها ، ونصبت الخبر محلًا ، والذي ورد شبه جملة مكونًا من حرف الجر الزائد (الباء) والاسم المجرور (الإفراط) وحقه النصب ، وصار شبه الجملة (بالإفراط) في محل نصب خبر ما.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا اسحق السلماني ، ويصف حبه الشديد لمحبوبته ، ولا ينكر هيامه بها ؛ فمهما زاد حبه لها فلن يكون زائدًا ، واستخدم الشاعر(ما) ليدل على عموم نفي الإسراف في حبه لحبيبته مهما زاد ، كذلك استخدام اسم الإشارة (ذلك) والذي أفاد علو مقام المحبوبة وبُعد منالها.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 10/157/1 ، 6/257/1 ، 5/291/1 ، 3/329/1 ، 9/361/1 ، 2/3/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 6/257/1.

(3) انظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص262 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ)، 42/4 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905هـ) ، 261/1 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 399/1.

الصورة الثانية

{ لات + اسمها محذوف + خبرها }

ورد ذلك النمط بموضع واحد فقط في قصيدة المدح عند الصنوبري وذلك في قوله : (من الخفيف)

يا نديمي دعِ المِكاسَ وهاك الـ راحَ خُذْها **فلاتَ** حينَ مِكاسِ (1)

تستعمل (لات) النافية الناسخة لنفي الزمن الحالي ، ويُشترط كي تكون عاملة عمل (ليس) أن يكون اسمها وخبرها كلمتين دالتين على الزمان مثل : الحين والساعة والأوان ، وأن يحذف أحدهما دائمًا وغالبًا ما يكون الاسم هو المحذوف ، أي لا يجتمع معمولاها (2).

وفي البيت السابق نلحظ دخول حرف النفي (لات) على الجملة الاسمية ، وقد تحقق فيها الشروط السابقة ، فرفعت المبتدأ المحذوف (الحين) وصار اسمًا لها، ونصبت الخبر (حين) – وحقه الرفع – ، واستخدم الشاعر (لات) ليدَلل على أن ذلك الوقت لم يكن لشيء إلا للخمر ، وتقدير الكلام : فلات الحينُ حينَ مكاس ، والأصل : الحينُ حينُ مكاس.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا الفتح المظفر بن ذكاء ، ويصف الخمر وينادي على صديقه الذي يحتسي الخمر معه ، ويطلب منه أن يترك المماكسة وهي المناقصة في البيع (3) ، فليس هذا وقتها ، ويطلب منه أن يأخذ الخمر ليشاركه احتسائها ، فالوقت وقت الخمر فقط.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 10/157/1.

(2) انظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص262 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ)، 361/3 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905هـ) ، 269/1 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 417/1.

(3) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (م ك س).

الصورة الثالثة

{ لا ناسخة + اسمها + خبرها }

وورد ذلك النمط في موضع واحد بقصيدة المدح عند الصنوبري ، وذلك في قول الشاعر : (من الوافر)

يسومنيَ السلوَّ ولن أُطيعَهْ و **لا** نَفسي له بالمسْتَطيعَهْ (1)

تعمل (لا) النافية الناسخة عمل (ليس) فيكون المبتدأ بعدها مرفوعًا ، ويصبح اسمًا لها ، وينصب الخبر بعدها ويكون خبرًا لها ، ويُشترط كي تكون عاملة عمل (ليس) عدة شروط منها : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان شبه جملة ، وألا تكرر إلا للتوكيد ، وألا ينتقض نفي خبرها حتى يظل منفيًا ، ألا يبدل من خبرها بموجب ، حتى يستمر معناها المنفي(2).

وفي البيت السابق نلحظ دخول (لا) النافية الناسخة العاملة عمل (ليس) على الجملة الاسمية ، فرفعت بعدها المبتدأ المركب تركيبًا إضافيًا (نفسي) وصار اسمًا لها ، وجعلت الخبر شبه الجملة المكون من الجار (الباء) الزائدة والاسم المجرور (بلمستطيعة) – جعلته – في محل نصب خبرها وحقه الرفع.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري ابن سويد ، ويصف السلو بداخله ، وأنه لن يطيعه ولن ينسى أحباءه ، لأن نفسه لن تقوى على ذلك ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية (ولا نفسي له بالمستطيعة) ، واستخدم الشاعر (لا) النافية الناسخة ليبين تمام النفي وعموميته ، فلا شيء ينسيه أو سينسيه من يحب.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 1/291/1.

(2) انظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص 260 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ)، 283/3 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905هـ) ، 267/1 ، وانظر النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 412/1.

4- الزيادة للاحتراس :

{ ليس + اسمها + جملة اعتراضية + خبرها }

ورد ذلك النمط في موضع واحد في قصيدة المدح عند الصنوبري ، و ذلك في قول الشاعر : (من الكامل)

فليس النزرُ منه ـ **وَهْـ ـوَ عَيْنُ النَّزْرِ** ـ بالنزرِ (1)

عرف البلاغيون الاعتراض بقولهم : " وهو اعتراض كلام في كلام لم يتم ، ثم يرجع إليه فيتمه "(2) ، كذلك تطرق النحاة لما يضيفه الاعتراض من جمال للجملة : "والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن، ودل على فصاحة المتكلم وقوة نفسه"(3).

وحدد النحاة شروط الجملة الاعتراضية (4) ومنها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة فتكون للتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها ، وأيضًا ألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة ، كذلك ألا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه.

وحدد النحاة كذلك مواضع الجملة الاعتراضية ومنها " بين ما أصله المبتدأ والخبر"(5) ، والجملة المعترضة عند ابن هشام تأتي بين شيئين تكون لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا (6) ، وأما عن مواضعها عنده فمنها ما يأتي بين ما أصله المبتدأ والخبر(7).

---

(1) ديوان الصنوبري ، 7/9/1.
(2) الصناعتين ، أبو هلال العسكري ، ص 394.
(3) الخصائص ، ابن جني ، 341/1.
(4) انظر همع الهوامع ، السيوطي ، 253/2.
(5) السابق نفسه ، 52/4.
(6) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، 56/5.
(7) انظر المصدر السابق ، 60/5.

وعُرف الاعتراض حديثًا بأنه : " هو خاطر طارئ يود المتكلم أن يعبر عنه للسامع أو القارئ من دعاء أو قسم أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد أن يلفت إليه انتباه السامع. ويقع بين متلازمين يمكن الاستغناء عنه، كالاعتراض بين المسند والمسند إليه "(1).

نلحظ في الشاهد السابق تصدر الفعل الناسخ (ليس) لصدر الجملة الاسمية المنسوخة ، يليه المبتدأ (النزر) والذي صار اسمًا لها ، ثم شبه الجملة المكونة من الجار (من) والضمير المبني على الضم (الهاء) في محل جر اسم مجرور ، ثم وردت الجملةُ الاسمية الاعتراضية (وهو عين النذر) قبل ورود الخبر شبه الجملة المكون من حرف الجر (الباء) والاسم المجرور (النذر) ، وفصلت الجملة الاعتراضية (وهو عين النذر) بذلك بين ركني الجملة الاسمية المنسوخة (المسند إليه – المبتدأ) وبين (المسند – الخبر).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري صديقه أبا بكر ، ويصف قليل عطائه بالكثير ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة ، التي توسطت الجملة الاعتراضية ركنيها ؛ والتي أفادت التأكيد والتخصيص بأن ممدوحه فقط هو نبع النذر والعطاء ، كذلك مجيئها جملة اسمية الذي أعطى معنى الدوام والثبات والاستمرار.

---

(1) ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية ، دكتور خالد بسندي ، ص64.

5- الزيادة للتعليل :

وقد وردت لام التعليل الجارة في موضعين بقصيدة المدح عند الصنوبري ، وذلك كقول الشاعر : (من الكامل)

ما حلَّ مصراً قطُّ مثْلكَ آخرٌ **فلذاك** تحسدُ مصرَك الأمصارُ (1)

لام التعليل خاصة بالاسم فقط ، وهي التي يصلح أن نضع في مكانها ‹‹ من أجل ›› (2) ، ونلاحظ دخول لام التعليل الجارة على اسم الإشارة (ذا) ، وأمكن وضع مكانها (من أجل ذا) ، فأصبح اسم الإشارة مبنيا على السكون في محل جر، ويأتي ما بعد لام التعليل سبب ونتيجة لما قبلها.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا عبدالله الكرخي ، صاحب الخراج ، بأنه ما جاء مثله أحد في أي مِصرٍ من الأمصار، أوبأي ناحية من النواحي ، ولهذا فكل الأمصار تحسد مصره ، وذلك بلستخدام لام التعليل ، للاختصار وللمحافظة على الوزن ، كذلك فإن إقحام لام التعليل في البنية التركيبية للكلمة تعطي زيادة لغوية تنعكس بالضرورة على الزيادة الدلالية ، ومنهقول الشاعر : (من الخفيف)

قد ألفتَ الإسراف في الجود حتى خلتَ من كان مُسرفاً غيرَ مُسرفْ
فلذا أنت في الكلام رفيقٌ فإذا جُدتَ جدت كالمتعجرفْ (3)

نلحظ تصدير البيت بالفاء الرابطة ثم وردت بعدها لام التعليل الجارة فجعلت اسم الإشارة (ذا) مبنيًا على السكون في محل جر ، وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري ابن أبي ثمامة ، فهو رقيق ولينٌ في الكلام ، عذب في الألفاظ ، لين القول ، والتقدير: (من أجل ذا أنت ...) ، فلام التعليل أدت وظيفة نحوية في بنية تركيب الشطر الأول ، كذلك أدت وظيفة دلالية في بُعد مكانة الممدوح عمَّن حوله.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 27/44/1.

(2) انظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص223 ، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/749هـ)، ص97 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 155/3 ، الهامش رقم1.

(3) ديوان الصنوبري ، 13/330/1 : 14.

6- الزيادة لبيان الزمن :

الصورة الأولى

{ فعل ناسخ + اسمه + خبره}

وورد هذا النمط في (40) أربعين موضعًا(1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ، كقول الشاعر : (من البسيط)

وكان عزمي ضئيلَ الشخصِ خاملَهُ فمذ رجوتُك رام الكبرَ وانتعشا (2)

كان وأخواتها هي أفعال تدخل على الجملة الاسمية ، فترفع المبتدأ (المسند إليه) ويصير اسمًا لها ، وتنصب الخبر – وحقَّه الرفع– ويصير خبرًا لها ، وهي ثلاثة عشر فعلًا تؤدي هذا الأثر الإعرابي (كان ، أصبح ، أضحى ، ظل ، أمسى، بات ، صار ، ليس ، ما زال ، ما برح ، ما فتيء ، ما انفك ، ما دام) (3).

نلحظ دخول الفعل الماض الناقص الناسخ المبني على الفتح (كان) على الجملة الاسمية ، فرفعت المبتدأ المركب تركيبًا إضافيًا (عزمي) وعلامة رفعه الضمة المقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الكسر المناسبة لياء الملكية (المتكلم) ، وصار المبتدأ اسمًا لها ، ونصبت الخبر (ضئيلُ الشخص) المركب تركيبًا إضافيًا – وحقه الرفع – وصار خبرًا لها ، والأصل : عزمي ضئيلُ الشخص.

---

(1) **ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 39/44/1 ، 15/158/1 ، 24/158/1 ، 36/183/1 ، 52/183/1 ، 4/198/1 ، 35/211/1 ، 32/222/1 ، 42/223/1 ، 7/257/1 ، 10/258/1 ، 3/273/1 ، 3/273/1 ، 10/273/1 ، 32/273/1 ، 14/279/1 ، 17/279/1 ، 22/280/1 ، 4/289/1 ، 5/314/1 ، 41/314/1 ، 46/314/1 ، 14/325/1 ، 24/328/1 ، 36/328/1 ، 37/328/1 ، 1/330/1 ، 6/330/1 ، 21/330/1 ، 6/332/1 ، 6/362/1 ، 11/363/1 ، 9/364/1 ، 14/364/1 ، 21/366/1 ، 6/1/2 ، 8/3/2 ، 9/3/2 ، 1/154/2.**

(2) ديوان الصنوبري ، 37/211/1.

(3) انظر المقتضب ، المبرد (ت/285هـ) ، 98/4 ، وانظر الأصول ، ابن السراج (ت/316هـ) ، 82/1 ، وانظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/643هـ) ، 335/4 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ)، 231/1 – 237 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905) ، 233/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911) ، 352/1 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 293/1.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري الأمير أبا العباس أحمد بن سعيد الكلابي والي حلب ، و يصف عزم نفسه وقوتها بالضعف والخمول والكسل ، والتي طالما بقيت على هذا الحال التعيس ، حتى رجا الأمير فقوي ت نفسه واشتدت عزيمته ، وانقلبت حالته التعيسة إلى أفضل حال.

وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة (كان عزمي ضئيل) وذلك ليؤكد أن زمن الضعف والفتور قد ولّى لغير رجعة منذ أن رجا الأمير ، فبدأ حياة جديدة ، و صار الضعف قوةً ، ويعني ذلك أن (كان) بصيغة الماضي تفيد ثبوت مضمون خبرها لاسمها في الزمن الماضي (1).

---

(1) الزمن في القرآن الكريم ، دراسة لغوية ، رسالة ماجستير ، إعداد الباحث محمود محمد سليمان علي ، قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، 1995م ، ص313.

الصورة الثانية

{ فعل ناسخ +اسمه محذوف + خبره}

وقد ورد هذا النمط في (58) ثمانية وخمسين موضعًا (1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وكُثر مجيئه مع (ليس) ومنه قول الشاعر : (من البسيط)

متقدمًّا في الودِّ **ليس** بحائص إن المؤخِّر حظّهُ الحياص (2)

أما ليس فهي كلمة دالة على نفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينة ، وهو فعل جامد لا يتصرف (3) على مذهب الجمهور ، ووزنه (فَعِل) بالكسر ، ثم التزم تخفيفه ، أما دليل فعليتها فهو اتصال الضمائر البارزة بها (4) فنقول : لستُ مهملًا ولستما مهملينِ ولسنا مهملينَ.

ابتدأ الشاعر البيت بحال ثابت اعتاده ممدوحه ، ودخلت (ليس) الماضية الناسخة الجامدة على اسمها وكان ضميرًا مستترًا تقديره (هو) ، وأقحمت الباء قبل خبر ليس (حائص) لتوكيد النفي ، ونصبت الخبر الذي جاء شبه جملة مكونة من الجار (الباء) والاسم المجرور (حائص) – وحقه النصب – وصارت شبه الجملة (بحائص) في محل نصب خبرها (5).

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 7/25/1 ، 9/25/1 ، 4/157/1 ، 4/157/1 ، 31/157/1 ، 33/157/1 ، 33/157/1 ، 7/158/1 ، 7/158/1 ، 9/158/1 ، 13/159/1 ، 21/159/1 ، 38/211/1 ، 14/223/1 ، 34/223/1 ، 50/223/1 ، 31/225/1 ، 45/225/1 ، 47/225/1 ، 58/225/1 ، 12/273/1 ، 13/273/1 ، 39/273/1 ، 19/278/1 ، 32/278/1 ، 35/278/1 ، 34/279/1 ، 7/286/1 ، 53/286/1 ، 55/286/1 ، 6/289/1 ، 54/289/1 ، 8/290/1 ، 8/290/1 ، 3/291/1 ، 14/327/1 ، 38/328/1 ، 4/329/1 ، 8/329/1 ، 11/329/1 ، 25/329/1 ، 13/330/1 ، 15/330/1 ، 14/361/1 ، 14/361/1 ، 25/363/1، 40/363/1 ، 44/363/1 ، 50/363/1 ، 14/364/1 ، 32/364/1 ، 23/365/1 ، 4/377/1 ، 9/377/1 ، 4/3/2 ، 3/115/2 ، 2/183/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 45/225/1.

(3) انظر مغني البيب ، ابن هشام ، 553/3.

(4) انظر الجنى الداني ، المرادي ، ص493.

(5) الحيص : الحيدُ عن الشيء ، لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ح ي ص).

وفي الشاهد السابق استخدم الشاعر (ليس) التي أفادت شدة نفي تلك الصفة عن ممدوحه الأمير سيف الدولة بن حمدان ، و وصف الود الذي يناله من الأمير بأنه مقدم عن كل ودٍّ ، وينفي تقدم أيّ ودٍّ آخر عليه ، لذا كان استخدام الفعل النافي (ليس) مناسبًا لشدة النفي وتوكيده الذي أراده الشاعر.

كذلك دخول الباء على خبر (ليس) والتي أدت لتوكيد نفي صفة الحيص في الود عن ممدوحه وإنكارها عنه ، فهو – ممدوحه – يسارع لاكتساب ود من حوله بالعطايا والتهادي ، فيكون دائمًا أول من يمد خيوط التواصل بينه وبين رعيته ، إضافة للترادف بين الجملتين (متقدمًا في الود) و(ليس بحائص)، والذي أدى لتقوية التركيب الذي أدى لتقوية المعنى ، فكل زيادة في المبنى تفيد زيادة في المعنى.

7- الزيادة للمقاربة أو الرجاء أو الشروع :

الصورة الأولى

{ فعل ناسخ + اسمه + خبره}

ورد هذا النمط في (3) ثلاثة مواضع(1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وذلك كقول الشاعر : (من البسيط)

ويُنْصِفُ الدهرُ حتى لا تزال تُرى كالبدر ليلةً **كاد** الشهرُ يَنْتَصِفُ(2)

وتُعرف هذه الأفعال بأفعال المقاربة والرجاء والشروع ، وهي تسمية مجازية ، فهي مجاز مرسل علاقته الجزئية، حيث يُعبَّر بالجزء عن الكل؛ لأن حقيقة هذه الأفعال لا تنحصر في معنى المقاربة فقط، وإنما هي ثلاث مجموعات ، كل مجموعة تؤدي دلالة من دلالات المقاربة والرجاء والشروع. وهذه الأفعال أفعال ناقصة ناسخة ، تعمل عمل (كان)، وتدخل على الجملة الاسمية وتنقسم إلى ثلاث مجموعات :

أفعال المقاربة هي (كاد ، كَرَب ، أوشَك) ، وأفعال الرجاء هي (عسى ، اخلولق، حَرَى) ، وأفعال الشروع هي (طَفِقَ ، جعل ، عَلِق ، أخذ ، أنشأ) (3) وزاد بعض النحاة الأفعال : ألمَّ ، وهلهل ، وأوْلَى ، ولكن اتفق الجمهور على ما ذكرتُ (4) ، واشترطوا في خبرها أن يكون جملة فعلية ، فعلها مضارع ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾(5).

---

(1) يُنظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 43/314/1 ، 9/329/1 ، 11/329/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 11/329/1.

(3) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/ 643هـ) ، 372/4 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 301/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905هـ) ، 277/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911) ، 409/1 ، وانظر حاشية الصبان ، للصبان (ت/ نحو 1206هـ) ، 404/1 ، النحو العربي ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، 424/1.

(4) انظر همع الهوامع، السيوطي ، 409/1.

(5) سورة الجن ، الآية : 19.

وفي البيت السابق نلحظ دخول (كاد) الناسخة على الجملة الاسمية ، فنسخت – أي غيرت – المبتدأ (الشهر) وصار اسمًا لها مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأصبحت الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع المرفوع بالضمة الظاهرة (ينتصف) ومن الفاعل الذي ورد ضميرًا مستترًا تقديره (هو) – أصبحت – الجملة الفعلية في محل نصب خبر (كاد) وحقها الرفع.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري عليَّ بن إبراهيم بن بريه البسطامي ، وتم ذلك باستخدام الشاعر (كاد) الماضية الناسخة المقارِبة ؛ وذلك للدلالة على شدة مقاربة جمال ممدوحه وضياء وجهه لجمال البدر وسطوعه في منتصف الشهر ، كذلك لأنها تدل على قرب وقوع الخبر.

الصورة الثانية

{ فعل ناسخ +اسمه محذوف + خبره}

ورد هذا النمط في (4) أربعة مواضع في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وذلك كقول الشاعر : (من الطويل)

حميتمْ حماها فاطمأنتْ إليكم عصائبُ قد **كادتْ** تطيرُ من الذُّعْرِ(1)

نلحظ ورود (قد) المؤكدة قبل (كاد) ، وهو فعل من أفعال المقاربة الماضية الناسخة ، والذي أضيفت له (تاء التأنيث) للمطابقة بين الفعل واسمه الذي ورد ضميرًا مستترًا تقديره (هي) ، متبوعًا بالخبر الجملة الفعلية المكون من الفعل المضارع المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (تطير) والفاعل الذي ورد ضميرًا مستترًا تقديره (هي) ، فكانت الجملة الفعلية (تطير) في محل نصب – وحقها الرفع – خبر لـ (كاد).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري الأمير أبا الحسن ، ويصف بأسه وشجاعته مما جعل الأمن منتشرً ا في عهده ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة (كادت تطير) ، وذلك للتوكيد من خلال استخدم الشاعر لـ (كادت) الماضية المسبوقة ب (قد) الدالة والمؤكِدة على شدة الفزع الذي كان فيه بالناس ، حتى ليُخيَّلُ إليك أنَّ الناس قد طاروا بالفعل من شدة فزعهم (2) ، ونفهم ذلك من الشكل الموضِّح الآتي :

كاد = مقاربة	قد + كاد = تأكيد المقاربة

---

(1) يُنظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 36/44/1 ، 12/160/1 ، 4/363/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 26/42/1.

8- الزيادة للرجحان :

{ فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان }

ورد هذا النمط في (17) سبعة عشر موضعًا(1) في قصيدة المدح عند الصنوبري وذلك كقول الشاعر: (من الطويل)

أرى شجرَ الخوخِ استجدَّتْ ملابسَا تَوَقَّدن حتى **خِلْتهُنَّ** مَقابسا(2)

تناول النحاة الأ فعال التي تدخل على الجملة الاسمية ، بعد استيفاء المبتدإ والخبر فتنصبهما ، ومن هذه الأفعال أفعال الرجحان : (زعم ، وجعل ، وحجا ، ووهَب ، وعدَّ ، وظن ، وحسب ، وخال)، وأفعال اليقين : (وجد ، وألفى ، وتعلم بمعنى اعلم ، ودرى) (3).

نلحظ في البيت السابق ورود الفعل الماض (خال) الناصب لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر على الجملة الاسمية (هن مقابسٌ) ، فنصب المبتدأ والذي ورد ضميرًا غائبًا لجمع المؤنث (هن) ، والخبر (مقابسًا) – وحقهما الرفع– فأصبح المبتدأ المعرفة (هن) ضميرًا مبنيًا في محل نصب مفعول به أول للفعل الماضي المبني على السكون (خال) وأصبح الخبر (مقابس) مفعولًا به ثانيًا للفعل ذاته.

وفي الشاهد السابق يمدح الشاعر أبا تمام الهاشمي ، ويصف ينوع شجر الخوخ ، الذي يُخيَّل للرآئي من سحره أنه يسطُع ، ودل الفعل (خال) على شدة توقد الشجر ، حتى ليُخيَّل إلى الشاعر أنه يشع ضوءً بالفعل.

---

(1) **ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 17/44/1 ، 38/147/1 ، 27/157/1 ، 16/158/1 ، 29/158/1 ، 20/211/1 ، 21/223/1 ، 47/223/1 ، 3/257/1 ، 3/258/1 ، 38/258/1 ، 13/330/1 ، 22/363/1 ، 38/364/1 ، 1/183/2 ، 1/154/2.**

(2) ديوان الصنوبري ، 1/155/1.

(3) انظر المقتضب ، المبرد (ت/285هـ) ، 95/3 ، وانظر الأصول ، ابن السراج (ت/316هـ) ، 177/1، وانظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/643هـ) ، 298/4 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ)، 30/2 ، وانظر حاشية الصبان ، الصبان (ت/ نحو 1206 هـ) ، 125/2 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 475/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 358./1

9- الزيادة للاستدراك :

{ حرف ناسخ للاستدراك + اسمه + خبره}

ورد ذلك النمط في (6) ستة مواضع(1) في قصيدة المدح عند الصنوبري ومنه قول الشاعر : (من البسيط)

أنشأتَ تنظيمُ شعراً لا تزال تعي الـ ـأسماعُ من درةٍ ما لا تعي الصَّدَفُ
في كلِّ يومٍ لنا من روضه زَهَـرٌ **لكنـه** زَهَــرٌ بالفهــم يُقتطَـفُ (2)

نلحظ تصدير البيت بخبر مقدم ورد شبه جملة ومكونًا من حرف الجر (في) والاسم المجرور (كل) الذي يلزم التركيب الإضافي فورد بعده مضاف إليه (يوم) متبوع بشبه جملة (لنا) ، ثم شبه جملة ثانية (من روضه) ، ثم تأخر المبتدأ إلى آخر الشطر الأول (زهرٌ).

وتصدرت (لكنَّ) الناسخة الرابطة الشطر الثاني ، تبعها ضمير بارز متصل (الهاء) مبني على الضم في محل نصب اسم (لكنَّ) ثم ورد خبرها (زهر) مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، متبوعًا بجار (الباء) ومجرور (الفهم) ، ثم بجملة فعلية (يقتطف) في محل رفع صفة لخبر (لكنَّ).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا محمد علي بن إبراهيم بن بريه البسطامي ، ويصف شعره الذي ينظمه في براعة وإتقان ، ويشبهه بالرياض الغناء التي يقطف السامعون منها كل يوم ما لا يجدون بغيرها من الرياض ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة بـ (لكنَّ) التي أفادت الاستدراك (3) على

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 13/147/1 ، 38/286/1 ، 26/291/1 ، 4/330/1 ، 23/364/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 13/147/1.

(3) انظر الجنى الداني ، المرادي (ت/749هـ) ، ص615 ، انظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ)، 328/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 294/1 ، ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 176/1.

ما قاله مسبقًا ، فشعر ممدوحه وإن كان كالرياض الغناء إلا إنه لا يقتطف ولا يناله أحد بسهولة كالزهور ، لأنه شعر لا يفهمه إلا أولوا الألباب الذين بإمكانهم وحدهم فهمه واقتطافه.

وأرى أن (لكنَّ) الناسخة قامت بإعطاء عدة دلالات ، الأولى الاستدراك على ما قاله الشاعر قبلها ، والثانية الاحتراس من الفهم الخطأ الذي قد يقع فيه السامع نتيجة لما قيل قبلها ، والثالثة أن لها دورًا تأكيديًا فيما بعدها ، ولذلك كانت أنسب النواسخ في ذلك الموضع دلاليًا.

10- الزيادة للرجاء والتوقع :

{ حرف ناسخ للرجاء + اسمه + الخبر }

ورد هذا النمط في موضع واحد في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وذلك في قول الشاعر : (من الطويل)

لعلَّ لياليا القصارَ التي مَضَتْ بَجَرْعاء حُزْوَى عن قليلٍ رُجُوعُها (1)

نلحظ تصدر البيت بـ (لعلَّ) الحرفية الناسخة التي تفيد الرجاء والتوقع (2) ، يليها اسمها والذي ورد تركيبًا إضافيًا (لياليا) متبوعًا بنعت مفرد (القصار) منصوب فنعت جملة موصولة (التي مَضَتْ) في محل نصب ، ثم تأخر الخبر لعجز البيت والذي ورد جملة اسمية في محل رفع خبر (لعلَّ) ، والتي تتكون من المبتدإ الثاني المؤخر المرفوع (رجوعها) وخبره المقدم (عن قليل) والتقدير : (رجوعها عن قليل).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري زيادةَ الله بن الأغلب التميمي ، ويصف بُعد ممدوحه عنه ، ويعزِّي نفسه بالليالي التي قضاها معه من قبل في حزوى (3) ، فهي سلوى لمعاناته من البين ، ولذلك فهو يتمنى عودتها عن قريب ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة بـ (لعلَّ) فأفادت الرجاء في عدم معاناته من ذلك البين قريبًا ، وأفادت توقع رجوع تلك الأيام والليالي مجددًا ، ولذلك كان التعبير بـ (لعلَّ) أنسب من غيرها من الحروف الناسخة.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 4/279/1.

(2) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 328/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ)، 294/1 ، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/ 749هـ) ، ص 579 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 179/1.

(3) " حُزوَى والحَزْواءُ وحَزَوْزَى : مواضع. وحُزْوَى : جبل من جبال الدَّهْناء " لسان العرب ، مادة (ح ز ا).

11- الزيادة للتمني :

{ حرف ناسخ للتمني + اسمه + الخبر }

ورد هذا النمط في موضع واحد في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وذلك في قول الشاعر : (من الطويل)

أأعرضَ سُؤلي حين قيلَ هَجَوْته فيا **ليتَهُ** يَرْضَى وأهجو له نفسي(1)

نلحظ تصدر الاستفهام للبيت الشعر وذلك بهمزة الاستفهام الداخلة على الجملة الفعلية ذات الفعل الماض المبني على الفتح (أعرض) وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) متبوعًا بالمفعول به منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة المقدرة ، والذي ورد مركبًا تركيبًا إضافيًا (سؤلي) ، وجاءت الجملة الفعلية مرتبطة بزمن (حين) ثم بفعل مبني للمجهول (قيل) فنائب فاعل ضمير مستتر تقديره (هو) ثم جملة مقول القول (هجوته) ، المنصوبة في محل نصب.

ثم وردت الفاء الرابطة والداخلة على ياء المنادى والتي أفادت التنبيه (2) حيث لم تتبع بالمنادى ، وتبعها (ليت) الحرفية الناسخة ، والتي تفيد التمني (3) ، متبوعة باسمها الذي ورد ضميرًا (الهاء) بارزًا متصلًا مبنيًا على الضم في محل نصب اسم ليت ، بينما ورد خبرها جملة فعلية مكونة من الفعل المرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر (يرضَى) ، والفاعل الذي ورد ضميرًا مستترًا تقديره (هو) ، فكانت الجملة الفعلية في محل رفع خبر (ليت).

---

(1) ديوان الصنوبري ، 3/193/1.

(2) انظر كتاب حروف المعاني ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت/384هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثانية 1401هـ – 1981م ، وانظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ)، ص452 ، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/749هـ) ، ص 356.

(3) انظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص298 ، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/749هـ)، ص491 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 328/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ ، 294/1 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 181/1.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أحد أصدقائه ، ويصف ما حلَّ به من بعد غياب صديقه عنه وذلك لمَّا وشي به الوشاة عنده ، فهو يتمنى رضاه ولو كان المقابل أن يهجو الصنوبري له نفسه ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة بـ (ليت) التي أفادت التمني في عودة الصله بينهما مرة أخرى ، بينما أفادت (يا) التنبيه على بُعد حصوله على رضا ممدوحه وصعوبة تحقيقه.

كذلك أدت الزيادة في التركيب البنيوي للناسخ المسبوق بـ (يا) إلى الزيادة في التنبيه لهذا التمني بالوصال الذي ينشده الشاعر مع ممدوحه ، ولذلك فإن التعبير بـ (ليت) أنسب من غيرها من الحروف الناسخة ، كذلك التنبيه بـ (يا) لجذب انتباه السامعين كان أنسب من غيره ، فالشاعر لا يريد أن يمر كلامه على آذانهم كغيره من الكلام ، لذا فقد نبَّه إليه أولًا لأهميته لديه ؛ ولذلك قدَّمه.

ليت = تمني = دلالة واحدة	يا + ليت = تنبيه + تمني

المبحث الثاني : الزيادة في الجملة الفعلية.

1- الزيادة للتأكيد :

الصورة الأولى : { قد + الفعل الماضي }

ورد هذا النمط في (59) تسعة وخمسين موضعًا(1)، ومنه قول الشاعر:(من الرجز)

فهو إلي أن يَسُلَّ سيفاً **قد قتلتْ** مقلتاهُ عَسْكَرْ (2)

يذكر النحاة (3) أن (قد) حرف من الحروف غير العاملة المختصة بالأفعال ، ولا يفصل بينها وبين الفعل شيء ، وهي جواب لقوله أَفَعلَ ؟ كما كانت ما فَعَلَ جوابًا لهل فَعَلَ ؟ إذا أخبرتَ أنه لم يقع. ولَمّا يَفْعَل وقد فَعَلَ ، إنما هما لقوم ينتظرون شيئًا، ومن ثم أشبهت قَد لَمّا في أنها لا يُفصَل بينها وبين الفعل ، ومنزلة (قد) من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم ، وهي نقيض (ما) التي للنفي ، وأنها تدخل (قد) على الفعل الماض فتفيد أحد ثلاثة معان : التوقع أو التقريب أو التحقيق كقوله تعالى :

---

(1) **ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 31/9/1 ، 26/42/1 ، 34/44/1 ، 9/72/1 ، 4/147/1 ، 26/147/1 ، 4/158/1 ، 13/158/1 ، 16/158/1 ، 27/160/1 ، 39/183/1 ، 3/190/1 ، 4/190/1 ، 4/211/1 ، 13/211/1 ، 22/211/1 ، 32/211/1 ، 40/222/1 ، 5/223/1 ، 8/223/1 ، 8/223/1 ، 16/223/1 ، 26/223/1 ، 46/223/1 ، 21/225/1 ، 4/228/1 ، 17/257/1 ، 52/257/1 ، 9/273/1 ، 10/273/1 ، 12/273/1 ، 34/273/1 ، 12/278/1 ، 17/278/1 ، 32/278/1 ، 32/279/1 ، 28/279/1 ، 6/280/1 ، 6/280/1 ، 15/280/1 ، 20/280/1 ، 22/280/1 ، 23/280/1 ، 28/280/1 ، 55/286/1 ، 3/289/1 ، 21/289/1 ، 59/289/1 ، 63/289/1 ، 10/291/1 ، 31/291/1 ، 1/314/1 ، 32/314/1 ، 20/325/1 ، 21/327/1 ، 42/327/1 ، 45/327/1 ، 21/328/1 ، 13/330/1 ، 25/330/1 ، 9/332/1 ، 9/332/1 ، 5/364/1 ، 18/364/1 ، 5/3/2 ، 1/152/2.**

(2) ديوان الصنوبري ، 8/51/1.

(3) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 114/3 ، وانظر الصاحبي ، ابن فارس (ت/ 395هـ) ، ص114، شرح المفصل، ابن يعيش (ت/643هـ) ، 148/8، وانظر رصف المباني، المالقي (ت/702هـ) ، ص392 ، وانظر الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت/749هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ص259 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 495/2.

﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾(1) ، حيث وردت للتحقيق والتوكيد ؛ لذلك فإن (قد) نقيض (ما) التي للنفي.

نلحظ في الشاهد السابق أن الصنوبري يمدح القائدَ المظفَّر، ويصف شجاعته وقوته التي لا تُقهَر ، وتم ذلك من خلال دخول حرف التوكيد (قد) على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (قتلت) المبني على الفتح ، فأفادت التحقيق والتوكيد فهو أثناء الحرب لا يقتل الأعداء بسيفه فقط ؛ بل إن عينه تقتل الأعداء أيضًا بنظراتها الثاقبة المخيفة ، ولا شكَّ في ذلك ، فنقلت (قد) المعنويَّ (نظرة عينه) إلى مرتبة الحسيّ (سيفه)، فلو قتل القائدُ كثيرًا من الأعداء بنظرات عينيه ، فماذا سيفعل سيفُه فيهم إذًا ؟!.

الصورة الثانية : { اللام + قد + فعل ماض }

ورد هذا النمط في (16) ستة عشر موضعًا(2) ، ومنه قول الشاعر: (من الهزج)

لقد أحصيتُ أشيا والـ ذي لم أُحْصِهِ أكثرْ (3)

يذكر النحاة أن لام جواب القسم تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، ويكثر اقترانها بـ (قد) إذا دخلت على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي ، وذلك إذا وقع جوابًا للقسم ، وذهب بعض العلماء لضرورة وجود (قد) سواء كانت ظاهرة أو مقدرة (4) ، كذلك فإن دخول (قد) على الجملة الفعلية ذات الفعل الماض يعطي ما تعطيه (إن) و (اللام) ، الداخلتان على الجملة الاسمية المنسوخة من إفادة التوكيد والتحقيق (5).

---

(1) سورة المؤمنون ، الآية : 1.

(2) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 15/134/1 ، 28/160/1 ، 17/183/1 ، 35/183/1 ، 53/183/1 ، 7/193/1 ، 10/193/1 ، 25/222/1 ، 30/225/1 ، 10/258/1 ، 26/280/1 ، 5/291/1 ، 23/329/1 ، 16/362/1 ، 13/363/1 ، 1/92/2.

(3) ديوان الصنوبري ، 28/160/1.

(4) الجنى الداني ، المرداي ، ص 135. (5) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، 544/2.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا جعفر ، ويصفه بكثيرٍ من الصفات الحسنة والمناقب التي لا تُحصى ، وتمَّ ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية ذات الفعل الماض المبني على السكون ، والمتبوع بفاعله (تاء الفاعل) ، وذلك مع دخول (اللام) الواقعة في جواب القسم و (قد) على الفعل الماضي ، فأصبح مؤكدًا بمؤكدين ، (لام جواب القسم) إضافة إلى (قد) ، فكان تأكيدًا على تأكيد.

فقد أكَّد الصنوبري أنه قد عدّ كثيرًا من صفات ممدوحه ، ولكنه لم يحصِ الأكثر من هذه الصفات ، فالذي قاله فيه بعضٌ من كلٍ ، وغيضٍ من فيض ، كذلك حُذفت الهمزة من (أشياء) ؛ وذلك للتسهيل والتخفيف في النطق والوزن ، فأصبح الوزن أكثرَ خفةً ، والتقدير: والله لقد أحصيتُ أشياء.

وبمقارنة المواضع التي استخدم الشاعر فيها (قد) بالمواضع التي استخدم الشاعر فيها (لقد) ، يلحظ أن الشاعر يلجأ إلى إضافة (اللام) مع ما يقع فيه إنكار أو تشكيك من المخاطب ، ولذلك فإن المقام يحتاج إلى إضافة بعض عناصر التأكيد (1) ، ونلحظ ذلك في المقارنة الآتية :

قد	لقد
قد قتلتْ مقلتاهُ عَسْكَرْ	لقد أحصيتُ أشيا

ونلحظ في الشاهد الأول أن الصنوبري يصف قائدًا شجاعًا ، في طريقه إلى الحرب وفي ملابس الحرب وبكامل سلاحه وعتاده ، فالموقف الواضح لنا موقف قوة، ولا سبيل للتشكيك فيه ، أو في قوة ذلك القائد الذي يموت أعداؤه بمجرد رؤية نظراته المخيفة ، ولذلك لم تحتاج (قد) لمؤكدٍ معها ليزيد في تأكيديتها.

(1) ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، ص302.

أما في الشاهد الثاني فيعدد الصنوبري صفات الممدوح ، ويؤكد أنه قد قام بالفعل بذكر بعضها ، ولكن قد يظن السامع أنه يبالغ في قوله ، فيكف له أن يحصي صفات ممدوحه ويذكر مناقبه ، وقد فهم الشاعر ذلك ، فقام بتأكيد كلامه بمؤكدين ، فوردت (اللام) مع (قد) ، هذا التأكيد الذي زاد تأكيدًا آخر بقوله في الشطر الثاني من نفس البيت : والذي لم أُحْصِهِ أكثرْ ، فبين الشطرين تضاد ، يؤكد المعنى ويقويه ، وهو أنه قد عدَّ كثيرًا من صفات ممدوحه ، ولكنه لم يحصِ الأكثر من هذه الصفات ، فالذي قاله فيه بعضٌ من كلٍ.

ونجد الصنوبري ينوّع في استخدام مؤكدات لفظية ودلالية ، ومن هذه المؤكدات اللفظية (المباشرة) : (اللام) و(قد) ، كذلك التضاد بين (أحصيت) و(لم أحصه) ، أما المؤكدات الدلالية (غير المباشرة) منها : المقابلة بين شطري البيت، والعطف بين معنيين متقابلين.

الصورة الثالثة : { قد + فعل مضارع }

ورد هذا النمط في موضعين(1) ، ومنه قول الشاعر: (من البسيط)

أقبلتَ تحسبُ أنّ العذلَ ينفعُني **وقد ترى** عذلَ مثلي قلَّ ما نفعا(2)

يذكر النحاة دخول (قد) على الجملة الفعلية للإفادة معنى التقليل ، وذلك مع الفعل المضارع ، وتأتي بمعنى ومنزلة (ربما) (3) ، ولكنها قد تعطي مع الفعل المضارع أربعة معانٍ أخرى هي : التوقع أو التقليل أو التحقيق أو التكثير (4) ، أما التوقع فهو الكثير وأما التحقيق فقليل(5).

نلحظ في الشاهد السابق دخول الحرف (قد) على الجملة الفعلية ، ذات الفعل المضارع (ترى) المرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة ، والتي منع من ظهورها التعذر ، والمتبوع بفاعله الذي ورد ضميرًا مستترًا تقديره (أنت) ، ثم ورد المفعول به مركبًا تركيبًا إضافيًا (عذل مثلي) ، وجاء منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وتبعه المفعول به الثاني (قلَّ ما نفعا) وهو جملة فعلية في محل نصب.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري عليًا بن سهل بن روح الكاتب ، ويقول أنَّ عذله لن يعود بالنفع على ممدوحه ، ووردت (قد) قبل الفعل المضارع (ترى) لإفادة الشك في أن يكون عذله نافعًا لممدوحه ، وأراد أن يبعد فكره عن ذلك الاعتقاد الذي قد يبعده عنه ، فاستخدم الفعل المضارع الذي يفيد التقليل للفكرة التي يخشاها ، فالأفضل أن يتواصل معه كما كانا من قبل.

---

(1) ينظر الموضعين الآتيين بديوان الصنوبري ، 2/280/1 ، 16/365/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 2/280/1.

(3) انظر الأصول في النحو ، ابن السراج (ت/316هـ) ، 212/2 – 173/3، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/ 749هـ) ، ص257 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 541/2.

(4) انظر الجنى الداني ، المرادي ، ص259.

(5) انظر رصف المباني ، المالقي ، ص392.

الصورة الرابعة : { لقد + فعل مضارع }

ورد هذا النمط في موضع واحد ، وذلك في قول الشاعر: (من الكامل)

ولقد يكونُ ولي بهنَّ مآلفٌ اذ هندُ هندُ واذ نَوارُ نَوارُ (1)

يذكر النحاة (2) أن لام جواب القسم تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ويكثر اقترانها بـ (قد) إذا دخلت على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي ، أما مجيئها مع الفعل المضارع فهو لإفادة التقليل وهو قليل ، ونجد ذلك محققًا في قصيدة المدح بديوان الصنوبري ، حيث لم يرد إلا في موضع واحد.

نلحظ في الشاهد السابق دخول حرفي (اللام) و (قد) على الفعل المضارع المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يكون) ، بينما حذف اسمها وخبرها وتقديرهما : يكون الأمر كذلك ، وأفاد دخول (اللام) و (قد) التقليل والشك ، ونجد أن الشاعر يمدح أبا عبدالله الكرخي صاحب الخراج ، ويقول أنه قد يكون له بعض الألفة والذكريات مع تلك الديار التي كان يعيش فيه ا ممدوحه ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية (يكون) المسبوقه ب (لقد) ، فأفادت الشك في أن يكون له مآلف مع تلك الديار.

وأدى دخول (اللام) على (قد) أعطى معنى البُعد لهذا الشك في مخالطة ذهنه ، أو قد تكون (اللام) لتوكيد الشك فتجعله يقينًا بأن له مآلف ومآلف مع تلك الديار وهو ما أميلُ إليه ، خاصة ما تفيده لام القسم من تأكيد.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 2/44/1.

(2) انظر الجنى الداني ، المرداي (ت/ 749هـ) ، ص 135 ، مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 545/2.

ورد دخول (قد) أو (لقد) على الجملة الفعلية في قصيدة المدح عند الصنوبري في (78) ثمانية وسبعين موضعًا ،وكان أكثر دخول ها على الفعل الماضي ، لتأكيد ما اتصف به الممدوح وما عُرِفَ عنه وتحقيقه ، وذلك حسب الجدول الآتي :

	قد	لقد	الاجمالي
ماضٍ	59	16	75
مضارع	2	1	3
الاجمالي	61	17	78

2- الزيادة للنفي :

الأصل في الكلام أن يكون مثبتًا ، أما النفي فلا يقاس عليه . والنفي أسلوب لغوي يستخدم لنقض ما يتردد في ذهن المخاطَب وإنكاره ، وذلك باستخدام أدوات مختلفة وبطرقٍ متنوعة الاستعمال (1) ، وأدوات النفي في اللغة العربية ينقسم بعضها إلى مفرد مثل : ما ، لا ، إن ، هل ، وبعضها إلى مركب مثل : لم ، لما ، لن ، لات ، ليس(2) ، وحروف النفي تشترك في أنها للنفي وتختلف في عملها ، وبعضها يشترك مع حروف أخرى ، أو أفعال أخرى في العمل (3) ، وقد ورد النفي في قصيدة المدح عند الصنوبري في الجملة الفعلية في (312) ثلاثمائة واثني عشر موضعًا ، وردوا في الأنماط الآتيه :

ا- النفي بـ (ما) :

الصورة الأولى : { ما + فعل ماض }

وردت (ما) النافية للجملة الفعلية في قصيدة المدح عند الصنوبري في (96) ستة وتسعين موضعًا ، وكان لنفي الفعل الماض بـ (ما) (69) تسعة وستون موضعًا(4) ، ومن ذلك قول الشاعر : (من الكامل)

---

(1) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، دكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ص 246.

(2) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 31/5 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 593/1 ، وانظر النحو الأساسي ، دكتور محمد حماسة ، ص216 ، وانظر في النحو العربي ، دكتور مهدي المخزومي ، ص 248.

(3) انظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، محمد أحمد عرفه ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، 1937م، ص35.

(4) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 1/42/2 ، 34/42/1 ، 34/42/1 ، 27/44/1 ، 2/51/1، 9/72/1 ، 8/147/1 ، 10/147/1 ، 10/147/1 ، 21/147/1 ، 21/147/1 ، 3/155/1 ، 3/157/1 ، 8/157/1 ، 1/211/1 ، 13/223/1 ، 25/223/1 ، 3/228/1 ، 29/267/1 ، 31/273/1 ، 41/273/1 ، 1/278/1 ، 27/278/1 ، 39/278/1 ، 43/278/1 ، 10/279/1 ، 5/280/1 ، 9/280/1 ، 26/280/1 ، 28/280/1 ، 34/286/1 ، 63/286/1 ، 10/289/1 ، 18/289/1 ، 20/289/1 ، 44/289/1 ، 55/289/1 ، 58/289/1 ، 4/290/1 ، 11/291/1 ، 25/291/1 ، 1/314/1 ، 25/314/1 ، 3/325/1 ، 23/325/1 ، 23/325/1 ، 27/325/1 ، 39/325/1 ، 9/327/1 ، 12/327/1 ، 15/327/1 ، 43/327/1 ، 6/328/1 =

ما حلَّ مصراً قطُّ مثْلكَ آخرٌ فلذاك تحسدُ مصرَك الأمصارُ (1)

تأتي (ما) فتكون نافية للحال فإذا قيل : هو يفعل وتريد الحال فجوابه ونفيه ما يفعل (2) ، وقد دخلت (ما) على الجملة الفعلية (حلَّ مصرًا قطّ مثلك آخر) وهي مكونة من الفعل الماضي المبني على الفتح الظاهر (حلّ) ، فمفعوله (مصرًا) المنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والمقدم على فاعله ، متبوعًا بظرف أفاد الاستغراق في الماضي ، وهو مختص بالنفي ، ثم ورد الفاعل المؤخر المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والمركب تركيبًا إضافيًا من (مثل) و (الكاف) ، الضمير المبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

و(ما) حرف نفي غير عامل ، فتدخل (ما) على (فَعَلَ) ، وعلى (يَفْعل)، لتدل على النفي المحض ، أما الدلالة على الزمان فمستفادة من صيغة (فَعَلَ) ، الدالة على الماضي ، وصيغة (يَفْعل) الدالة على الحاضر (3).

وفي الشاهد السابق نلحظ أن الصنوبري يمدح أبا عبدالله الكرخي صاحب الخراج، ويصفه بأنه إنسان فريد من نوعه ، وقلَّما وُجِد مثله في أي مكان ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية المسبوقة ب. (ما) النافية ، والتي أفادت عموم النفي وتوكيده ، وتلى هذا التأكيد مؤكِدٌ آخر وهو كلمة (قطُّ) ، وهي ظرف يفيد الاستغراق في الماضي من جهة ، ويختص بالنفي من جهة أخرى ، وذلك للقطع بأنَّه لم يأتِ لمصرِهِ أحدٌ مثل ممدوحه ، فكانت توكيدًا للنفي وتقويةً له.

= 32/328/1 ، 15/330/1 ، 5/332/1 ، 13/362/1 ، 18/362/1 ، 26/363/1 ، 1/364/1 ، 23/364/1 ، 26/364/1 ، 16/365/1 ، 22/365/1 ، 26/365/1 ، 8/366/1 ، 2/20/2 ، 2/154/2 ، 1/183/2.

(1) ديوان الصنوبري ، 27/44/1.

(2) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 107/8 ، وانظر أساليب النفي في القرآن ، دكتور أحمد ماهر البقري ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ص87

(3) انظر في النحو العربي ، دكتور مهدي المخزومي ، ص 249.

الصورة الثانية : { ما + فعل مضارع }

وردت (ما) النافية للجملة الفعلية ، ذات الفعل المضارع في قصيدة المدح عند الصنوبري في (27) سبعة وعشرين موضعًا(1) ، ومنه قول الصنوبري:(من المنسرح)

دِرْعُكَ هذي البيضاءُ أثْقَبُ في رَوْنَقِها من حُسَامِكَ الأخْضَرْ

ما يفعلُ المسكُ فعلَ ذكرِكَ في إحياءِ أرواحنا ولا العَنْبَرْ

جعفرُ روحي لك الفداءُ أبا أحمدَ ما كلُّ جعفرٍ جَعْفَرْ (2)

تدخل (ما) النافية على صيغة (يَفْعل) ، لتدل على النفي المحض ، أما الدلالة على الزمان فمستفادة من صيغة (يَفْعل) الدالة على الحاضر (3) ، وقد دخلت (ما) على الجملة الفعلية (يفعل المسك فعل ذكرك) وهي مكونة من الفعل المضارع المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يفعل) ، والفاعل المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (المسكُ) ، متبوعًا بالمفعول به (فعلَ ذكرك) ، المنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والذي ورد تركيبًا إضافيًا مكونًا من المفعول به المذكور والمضاف إليه (ذكرك).

وفي الشاهد السابق نلحظ أن الصنوبري يمدح أبا أحمد جعفر بن علي المغربي، ويصفه بأن له عطر ورائحة تفوح منه ، وقد فاقت المسك جمالًا ، وتخطت شذى العنبر ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية ، ذات الفعل المضارع (يفعل) ، المسبوقة ب(ما) النافية ، والتي أفادت عموم النفي وتوكيده ، وتلى هذا التأكيد مؤكِدٌ آخر ، وذلك بالعطف بـ (لا) النافية أيضًا ، فكان نفيًا على نفي ، وذلك للقطع بأنَّ الشاعر لم يجد ما يقارب رائحة ممدوحه جمالًا وشذى ، فكان العطف توكيدًا للنفي وتقويةً له.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري 3/25/1 ، 2/53/1 ، 2/147/1 ، 35/147/1 ، 38/147/1 ، 38/147/1 ، 5/183/1 ، 3/211/1 ، 18/222/1 ، 36/222/1 ، 23/223/1 ، 29/223/1 ، 36/223/1، 37/223/1 ، 22/225/1 ، 9/257/1 ، 9/257/1 ، 51/257/1 ، 4/278/1 ، 9/278/1 ، 20/278/1 ، 18/279/1 ، 42/286/1 ، 50/286/1 ، 56/286/1 ، 65/289/1 ، 40/314/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 3/25/1. (3) انظر في النحو العربي ، دكتور مهدي المخزومي ، ص 249.

ب- النفي بـ (لا) :

الصورة الأولى : { لا نافية دعائية + فعل ماض }

وردت (لا) نافية للفعل الماض في الجملة الفعلية ، بقصيدة المدح عند الصنوبري في (7) سبعة مواضع(1) ، ومن ذلك قول الشاعر : (من البسيط)

لا أزْمَعَ الغيثُ عنكِ بَيْناً **ولا درى** الغيثُ ما الزِّماعُ(2)

دخلت (لا) النافية للجملة الفعلية على الفعل الماضي بالقرآن الكريم (3) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾(4) ، ويقال : لا زيد في الدار ولا عمرو، والنفي في جميع هذه الأمثلة مسلط على النسبة بين المسند إليه والمسند ، لا على المفرد الذي اتصلت به (لا) ، لأنه لا معنى لنفي التصديق والصلاة وحدهما، ولا معنى لنفي زيد أو عمرو كذلك (5) ، وتدخل (لا) في الغالب على الفعل المضارع وقد تدخل على الماضي قليلًا (6).

ذكرتُ أنّ (لا) حرف نفي غير عامل ، لا محل له من الإعراب ، وهي أداة نفي أصيلة تنفي الاسم والفعل ، وقد دخلت (لا) على جملتين فعليتين (أزمع الغيث عنك بينًا) (7) ، وهي مكونة من الفعل الماض(أزمع) المبني على الفتح الظاهر ، والفاعل (الغيثُ) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، متبوعًا بشبه

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 39/160/1 ، 10/183/1 ، 32/289/1 ، 32/289/1 ، 50/289/1 ، 7/328/1 ، 1/366/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 32/289/1.

(3) انظر رصف المباني ، المالقي (ت/ 702هـ) ، ص259 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 306/3.

(4) سورة القيامة ، الآية : 31.

(5) انظر في النحو العربي، دكتور مهدي المخزومي، ص 248.

(6) انظر الجنى الداني، المرادي، ص296.

(7) زَمَع ، يَزْمَعُ زَمْعًا وزَمَعانًا : أبطأ في مشيته ، لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ز م ع).

جملة (عنكِ) للتخصيص ، والمكونة من حرف الجر (عن) وضمير المخاطبة (الكاف) المبني على الفتح في محل جر اسم مجرور ، متبوعًا بالمفعول به (بينًا) المنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

كذلك دخلت (لا) النافية على الجملة الفعلية ذات الفعل الماض ، بالشطر الثاني من البيت ، (درى الغيث ما الزماع) ، وهي مكونة من الفعل الماض (درى) المبني على الفتح المقدر ، والفاعل (الغيثُ) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، متبوعًا بالمفعول به ، والذي ورد جملة اسمية (ما الزماع) في محل نصب مفعول به للفعل (درى).

وفي الشاهد السابق يمدح الشاعر عليًا بن محمد بن حمزة الهاشمي ، ويعرض خلال شعره لمحبوبته ، التي يدعو لها بأن يلازمها الغيث أينما حلَّت ، ولا يفارقها أينما وجدت ، بل لقد دعا الشاعر بألا يعرف الغيث معنى الرحيل ؛ كي يسقي محبوبته ويرورِيها ولا يتركها أبدًا.

وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية المنفية (بلا) النافية الدعائية(1) ، للفعل الماض (أزمع) ، متبوعًا بنفي الفعل (درى) في الشطر الثاني من البيت ، والنفي في شطري البيت مسلط على النسبة بين المسند إليه والمسند ، فهو تأكيد لما يدعو به لمحبوبته بألا يعرف الغيث معنى الزماع والفراق ؛ كي لا يفارق محبوبته ، فأدى كلا الشطرين لمعنى الدعاء والتأكيد والمصاحبة.

وتأتي دلالة توالي النفيين للتأكيد على كل منهما على حده ، فلو لم ينفِ الشاعر كلا الطرفين كما في الصورة الأولى ، لأفاد إثبات نسبة كلا الفعلين لفاعليهما ، ولو نفى الشاعر الفعل الأول وأثبت الفعل الثاني لتناقض كل منهما مع الآخر ، فكيف لا يزمع الغيث البين وهو يعرف معناه ويستطيع القيام به.

---

(1) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 34/5.

أما نفي الفعلين فقد أفاد عموم النفي حاضرًا ومستقبلًا ، فلم يزمع الغيث بينًا عن محبوبته إلى الآن وهو لن يعرف به مستقبلًا بدليل استخدامه الشاعر (لا) الدعائية والدعاء لا يكون إلا مستقبلًا (1) :

1- أزْمَعَ الغيثُ عنكِ بَيْناً ودرى الغيثُ ما الزِّماعُ
2- لا أزْمَعَ الغيثُ عنكِ بَيْناً ودرى الغيثُ ما الزِّماعُ
3- لا أزْمَعَ الغيثُ عنكِ بَيْناً ولا درى الغيثُ ما الزِّماعُ

(1) مغني اللبيب ، ابن هشام ، 312/3.

الصورة الثانية : { لا + فعل مضارع }

وردت (لا) النافية للجملة الفعلية، ذات الفعل المضارع في قصيدة المدح عند الصنوبري في (56) ستة وخمسين موضعًا(1)، ومن ذلك قول الشاعر: (من الطويل)

شجاعُ ضمير **لا يهابُ** ضميرُهُ وقوعَ مُلِمـَّاتٍ يُهابُ وقوعُها (2)

وأما (لا) فحرف نفي غير عامل ، لا محل له من الإعراب ، موضوع لنفي الفعل بالمستقبل (3) ، وهي أداة نفي أصيلة تنفي الاسم والفعل ، وإن كان ما دخلت عليه فعلًا مضارعًا لم يجب تكرارها (4) ، وإذا كان الفعل المضارع مثبتًا يدل على أزمنة مختلفة وفق سياق الأسلوب ، فكذلك هو منفيًا ما لم يخصص (5).

وفي الشاهد السابق يمدح الشاعر زيادةَ الله بن الأغلب التميمي ، ويصف ممدوحه بأنه لا يخاف المعارك ، ولا يؤنبه ضميره على ما يفعله بأعدائه من فظائع الأمور ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية المنفية (لا يهاب) النافية لتنفي الفعل المضارع (يهاب) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والمتبوع بفاعله الذي ورد تركيبًا إضافيًا (ضميره) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولتدلّ على انعدام تلك الصفة في ممدوحه الآن ومستقبلًا ، فهو باقٍ على حاله من الشجاعة والبأس.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 33/44/1 ، 1/134/1 ، 9/134/1 ، 12/160/1 ، 34/160/1 ، 12/165/1 ، 8/171/1 ، 13/171/1 ، 52/183/1 ، 4/190/1 ، 9/193/1 ، 2/225/1 ، 20/225/1 ، 25/225/1 ، 55/257/1 ، 57/257/1 ، 27/273/1 ، 30/273/1 ، 3/274/1 ، 3/279/1 ، 19/279/1 ، 25/279/1 ، 31/279/1 ، 9/280/1 ، 1/286/1 ، 10/286/1 ، 36/286/1 ، 55/286/1 ، 60/286/1 ، 4/314/1 ، 11/314/1 ، 18/314/1 ، 26/314/1 ، 39/314/1 ، 16/327/1 ، 7/328/1 ، 5/329/1 ، 10/329/1 ، 24/329/1 ، 25/329/1 ، 8/361/1 ، 11/361/1 ، 6/363/1 ، 38/363/1 ، 38/363/1 ، 3/365/1 ، 6/365/1 ، 6/365/1 ، 22/365/1 ، 25/365/1 ، 25/365/1 ، 25/365/1 ، 1/366/1 ، 14/366/1 ، 2/148/2 ، 4/154/2. (2) ديوان الصنوبري ، 31/279/1.

(3) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 117/3 ، وانظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/ 643هـ) ، 108/8 ، وانظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص258.

(4) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، 314/3.

(5) انظر أساليب النفي في القرآن ، دكتور أحمد ماهر البقري ، ص25.

جـ - النفي بليس :

النمط : { ليس + فعل مضارع }

وردت (ليس) النافية للجملة الفعلية ، ذات الفعل المضارع ، في قصيدة المدح عند الصنوبري في (20) عشرين موضعًا(1) ، ومن ذلك قول الشاعر : (من الطويل)

منحتَ بني العباسِ منكَ نصيحةً تبيـعُ لها الدنيا **وليس تبيعُهـا** (2)

أما ليس فهي كلمة دالة على نفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينة ، وهو فعل لا يتصرف(3) على مذهب الجمهور ، ووزنه (فَعِل) بالكسر ، ثم التزم تخفيفه ، ودليل فعليتها اتصال الضمائر البارزة بها (4) ، وقد دخلت (ليس) على الجملة الفعلية (تبيعها) ، وهي مكونة من الفعل (تبيع) ، والفاعل الذي ورد ضميرًا مستترًا تقديره (أنت) ، متبوعًا بالمفعول به الذي ورد ضميرًا متصلًا (ها).

وتلازم (ليس) رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد تخرج عن ذلك في مواضع كأن تدخل على الجملة الفعلية (5) ، وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري زيادةَ الله بن الأغلب التميمي ، ويصف ممدوحه وحكمته البالغة التي تنفع من يتبعها أيما نفع ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية (تبيعها) ، والتي سُبقت بـ (ليس) ، التي أفادت شدَّة النفي ، فلا يستطيع أي أحد أن يبيع نصيحة ممدوحِه وألا يأخذ بها، وذلك لقيمتها وسدادها ، ومن سيبيعها ولا يعمل بها فسيندم أشد الندم على ذلك.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري :
29/211/1 ، 37/222/1 ، 27/225/1 ، 35/258/1 ، 18/278/1 ، 38/278/1 ، 16/279/1 ، 19/286/1 ، 56/286/1 ، 44/289/1 ، 2/291/1 ، 6/314/1، 13/328/1، 9/330/1، 30/361/1، 18/363/1، 24/364/1، 10/3/2 ، 3/154/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 16/279/1.

(3) انظر مغني البيب ، ابن هشام ، 553/3.

(4) انظر الجنى الداني ، المرادي ، ص493.

(5) انظر رصف المباني، المالقي (ت/702هـ) ، ص300 ، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/749هـ) ، ص 494 ، وانظر مغني البيب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 565/3.

د – النفي بلم :

النمط : { لم + فعل مضارع مجزوم }

وردت (لم) النافية للجملة الفعلية في قصيدة المدح عند الصنوبري في (113) مائة وثلاثة عشر موضعًا(1) ، ومن ذلك قول الشاعر : (من الهزج)

فتى **لم يُعطَ** خلقٌ مثـ ـل ما أُعطِيَ ، **لم يُعطَهْ** (2)

تعد (لم) حرف جزم عامل ، لنفي الفعل المضارع ، وقلبه ماضيًا ، وقد يرفع الفعل بعدها ويلغى عملها ضرورةً أو لغةً (3) ، وقال بعضهم إن (لم) دخلت على لفظ الماضي ونقلته إلى المضارع ليصح عملها فيه ، وقال آخرون دخلت على لفظ المضارع ونقلت معناه إلى الماضي وهو الأظهر(4) ، أما إذا سُبقت (لم) بأداة شرط

---

(1) **ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 9/42/1 ، 10/42/1 ، 11/42/1، 7/44/1 ،15/44/1 ، 15/44/1 ، 15/44/1 ، 31/44/1 ، 5/51/1 ، 6/51/1 ، 15/134/1 ، 16/134/1 ، 9/157/1، 15/157/1 ، 15/157/1 ، 31/157/1 ، 35/157/1 ، 6/158/1 ، 8/159/1 ، 21/160/1 ، 36/160/1 ، 37/160/1 ، 11/171/1 ، 9/183/1 ، 29/183/1 ، 55/183/1 ، 2/187/1 ، 5/190/1 ، 1/193/1 ، 5/211/1 ، 35/211/1 ، 2/223/1 ، 33/223/1 ، 43/223/1 ، 49/223/1 ، 2/225/1 ، 9/225/1 ، 19/225/1 ، 28/225/1 ، 42/225/1 ، 43/225/1 ، 48/225/1 ، 49/225/1 ، 51/225/1 ، 17/257/1 ، 56/257/1 ، 21/258/1 27/258/1 ، 36/258/1 ، 36/258/1 ، 45/258/1 ، 3/267/1 ، 273/1 /19 ، 24/273/1 ، 36/273/1 ، 1/ 278/3 ، 15/278/1 ، 19/278/1 ، 26/278/1 ، 35/278/1 ، 11/279/1 17/279/1 ، 5/280/1 ، 6/280/1 ، 6/280/1 ، 7/286/1 ، 18/286/1 ، 24/286/1 ، 26/286/1 ، 33/286/1 ، 33/286/1 ، 38/286/1 ، 49/286/1 ، 70/286/1 ، 6/289/1 ، 9/289/1 ، 15/289/1 ، 54/289/1 ، 7/291/1 ، 20/291/1 ، 27/291/1 ، 2/314/1 ، 28/314/1 ، 30/314/1 ، 33/325/1 ، 13/327/1 ، 39/327/1 ، 57/327/1 ، 24/328/1 ، 8/329/1، 21/329/1 ، 27/329/1 ، 4/330/1 ، 23/330/1 ، 7/332/1 ، 9/332/1 ، 9/361/1 ، 23/361/1 ، 2/362/1 ، 4/362/1 ، 6/362/1 ، 19/362/1 ، 34/363/1 ، 45/363/1 ، 45/363/1 ، 48/363/1 ، 48/363/1 16/364/1 18/364/1 ، 28/365/1 ، 5/377/1 ، 6/377/1 ، 9/1/2 ، 1/11/2.** (2) ديوان الصنوبري ، 36/258/1.

(3) انظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص280 ، وانظر الجنى الداني ، المرادي (ت/749هـ)، ص266 ، وانظر المغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 467/3.

(4) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 34/5.

تدل على زمن آخر فتقوم (لم) بالجزم فقط ، وتعطي أداة الشرط الزمن المناسب لها .(4)

ونلحظ في الشاهد السابق دخول (لم) على الجملة الفعلية (يعط خلق مثل ما أُعطِيَ) ، وهي مكونة من الفعل المضارع المبني للمجهول (يعط) ، والمجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الألف اللينة) ، ونائب الفاعل (خلقٌ) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، متبوعًا بالمفعول به (مثل) المنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري نظيفًا مولى أبي تمام ، ويصف سجاياه ومناقبه التي لم يرها الشعر في أحد غيره ، فلم يُعط أحد ما أعطي نظيف ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية (يعطى) المنفية (بلم) ، للتأكيد على النفي القاطع بعدم امتلاك أي إنسان مثل ما امتلكه ممدوحه ، وانفراده به وحده ، وقد زاد الشاعر في تأكيد ذلك بتكرار الفعل المضارع المنفي (لم يعطه) في عجز البيت.

(4) انظر أساليب النفي في القرآن ، دكتور أحمد ماهر البقري ، ص113.

هـ – النفي بلمَّا :

النمط : { لما + فعل مضارع مجزوم }

وردت (لمَّا) النافية للجملة الفعلية ، ذات الفعل المضارع في قصيدة المدح عند الصنوبري في (6) ستة مواضع(1) ، ومن ذلك قول الشاعر : (من الخفيف)

واقفُ الفكر بين أمرك ما مـ ـلَّ **ولّما يملّ** طولَ الوقوفِ (2)

وتختص لمَّا بالفعل المضارع ، فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيًا ، مثل (لم) (3)، فهي بمنزلتها ، ويكون نفي المضارع بها متصلًا إلى الحال ، متوقعًا حدوثه (4)، ويبدو أن (لم ، لمَّا) أداتان مختصتان بالفعل ، ولا تدخلان على غيره ، ولا تدخلان على (فَعَلَ) ، وتدل (يُفعَل) معهما على نفي الفعل في الماضي.

إلا إن هناك فرقًا بين قولنا : لم يفعل ، وقولنا : لمَّا يفعل (5) ، فلَم يفعل : تدل على نفي وقوع الحدث في الماضي المنقطع ، ولمَّا يفعل : تدل على نفي وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال (6) ، ويجوز حذف الفعل بعدها اختيارًا (7).

كذلك ينبغي إرسال النفي بحسب ما تمليه ملابسات القول ومناسباته ، فإذا كان المخاطب يتوقع أن يقدم زيد من سفره ، ثم أردت أن تزيل عن نفسه مثل هذا التوقع قلت : لمَّا يقدم زيد من سفره ، ولو قلت : لم يقدم زيد من سفره كان القول لغوًا، لأنه يعرف أنه لم يقدم فيما مضى ، ولكنه يتوقع قدومه قريبًا.

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 22/9/1 ، 1/ 5/193 ، 39/325/1 ، 12/363/1 ، 32/364/1 ، 33/364/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 39/325/1.

(3) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/ 643هـ) ، 109/8 ، وانظر رصف المباني، المالقي (ت/702هـ)، ص281 ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 477/3.

(4) النحو العربي في مواجهة العصر ، إبراهيم السامرائي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ص168.

(5) انظر في النحو العربي ، دكتور مهدي المخزومي ، 254.

(6) انظر المرجع السابق ، ص 254.

(7) انظر الجنى الداني ، المرادي ، ص266.

وإذا تردد في ذهن المخاطب أن زيدًا سافر في الماضي ، ولم يكن يتوقع أن يكون سافر في زمان قريب من الحاضر ، ثم أردت أن تنفي ما تردد في نفسه ، قلت: لم يسافر زيد ، ولا يليق أن تقول : لما يسافر زيد ، لأنه لم يتردد في ذهنه أن سفره كان قريبًا ، ولكنه علق في ذهنه أنه سافر في الماضي (1).

ونلحظ دخول (لمّا) على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (يملَّ طول الوقوف) ، وهي مكونة من الفعل المضارع (يملَّ) ، المجزوم وعلامة جزمه السكون المتحرك بالفتح للتقاء الساكنين ، والفاعل الذي ورد ضميرًا مستترًا تقديره (هو) ، متبوعًا بالمفعول به الذي ورد تركيبًا إضافيًا (طول الوقوف).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا تمام ، واصفًا رجاحة عقله وطول فكره في الأمور ، ولم يمل فكره الانتظار وهو واقف بين يديه ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية ، التي دخلت (ما) على فعلها الماضي الأول (ملَّ) ثم ورد دخول (لمَّا) على فعلها الثاني المضارع (يمل) ، فأفادت الأولى النفي في الماضي البعيد وأفادت الثانية النفي في الماضي القريب ، واتصاله بحال يمكن تحقيقه في المستقبل ، فمثل أبي تمام لا يقف الفكر وينتظر إلا له ، ولكن قد يمل الفكر الوقوف مستقبلًا وقد لا يمل.

لم	لمَّا
نفي قاطع	نفي ماض يمكن تحقيقه في المستقبل

(1) انظر في النحو العربي، دكتور مهدي المخزومي ، ص247.

و – النفي بلن :

النمط : { لن + فعل مضارع منصوب }

وردت (لن) النافية للجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، في قصيدة المدح عند الصنوبري في (14) أربعة عشر موضعًا(1) ، ومن ذلك قول الشاعر:(من البسيط)

عجبتِ أن ظلَّ هذا الدهرُ يَنْهَشُني لا تعجبي **لن يبالي** الدهرُ مَن نهشا(2)

أما (لن) فحرف نصب ونفي واستقبال ، أي أنها تخلِّص الفعل المضارع إلى الاستقبال (3) ، وهي أداة نفي مختصة بيفعل ، ويفعل بعدها تشعر بالدلالة على ما يأتي من الزمان ، وربما دلت (لن) على نفي مؤكد ، أو مؤيد (4) ، ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدًا (5) ، وهي لنفي المستقبل أبلغ من (لا)(6).

ونلحظ في الشاهد السابق دخول (لن) الناصبة على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (يبالي الدهر مَن نهشا) ، وهي مكونة من الفعل المضارع (يبالي) ، المنصوب بعد (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل (الدهر) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، متبوعًا بالمفعول به ، والذي ورد جملة موصولة مكونة مِن (مَن) بمعنى الذي ، وجملة الصلة (نهشا).

---

(1) **ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري :**
9/211/1 ، **20/223/1** ، **1/ 33/257** ، **1/ 22/258** ، **23/258/1** ، **31/258/1** ، **2/273/1** ، **8/273/1** ، **21/280/1** ، **1/290/1** ، **13/291/1** ، **26/291/1** ، **14/314/1** ، **3/365/1**.

(2) ديوان الصنوبري ، 9/211/1.

(3) انظر الصاحبي ، ابن فارس (ت/395هـ) ، ص120 ، وانظر رصف المباني ، المالقي (ت/702هـ) ، ص285، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 501/3 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 94/4 ، وانظر أساليب النفي في القرآن ، دكتور أحمد ماهر البقري ، ص123.

(4) انظر في النحو العربي، دكتور مهدي المخزومي، ص 256.

(5) انظر الجنى الداني ، المرادي ، ص270.

(6) انظر شرح المفصل، ابن يعيش، 111/8.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري الأمير أبا العباس أحمد بن سعيد الكلابي ، وافتتح الشاعر قصيدته ببكاء المحبوبة ورحيلها ، وتبع في ذلك قدماء الشعراء ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية ، ذات الفعل المضارع ، والتي تقدمتها (لن) النافية الدالة على الاستقبال ، والدلة كذلك على عموم وشمول النفي، فالدهر لا ولن يبالي بمن يعيشون فيه ، فكان النفي للمستقبل البعيد (1).

(1) انظر أساليب النفي في القرآن ، دكتور أحمد ماهر البقري ، ص124.

المبحث الثالث : الزيادة في التركيب الشرطي.

يتناول هذا المبحث دراسة عارض الزيادة في التركيب الشرطي بقصيدة المدح عند الصنوبري دراسة نحوية دلالية ، وأقصد بعارض (الزيادة) في تركيب التركيب الشرطي ، إضافة عنصر ما إلى أحد العناصر المكونة للتركيب الشرطي ، وهي : (أداة الشرط ، وجملة الشرط ، وجملة جواب الشرط) ، بقصد توسيع الدلالة فيها دون أن تتأثر الصحة النحوية للتركيب الشرطي ، وبشكل يمكن معه حذف العنصر الزائد دون أن تتغير العلاقات النحوية بين العناصر الرئيسة المكونة للتركيب الشرطي (1).

وتقتصر الدراسة في هذا المبحث خاصة على ما يمكن أن يزاد إلى أحد العناصر المكونة للجملة الشرطية ، أما ما يمكن أن يضاف إلى أحد العناصر الداخلية المكونة لكل من جملتي الشرط والجواب فلا يدخل في هذا المبحث ، وأقصد دراسة عارض العطف (2) ، الذي لم يرد غيره في الجملة الشرطية بقصيدة المدح عند الصنوبري ، وقد ورد في صورتين :

* العطف على جملة الشرط.
* العطف على جملة جواب الشرط.

وقد وردت ظاهرة الزيادة وفق المفهوم السابق في الجملة الشرطية بقصيدة المدح عند الصنوبري في (8) ثمانية مواضع ، أمكن تصنيفها في النمطين الآتيين:

---

(1) انظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، 358.
(2) انظر شرح التصريح ، للأزهري (ت/ 905هـ) ، 414/2 ، وانظر حاشية الصبان ، الصبان (ت/1206هـ)، 45/4 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 473/5.

النمط الأول : { أداة شرط + جملة شرط + حرف عطف (واو) أو (أ و) + جمل فعلية معطوفة على جملة الشرط }

ورد هذا النمط في موضعين ، وذلك في قول الصنوبري : (من الطويل)

فإن لم نصلْ جيداً بجيدٍ **ولم تكنْ** لياليَنـا في ضـمِّ نحـرٍ إلـي نَحْـرِ
ولـم تتفِقْ أفواهُنـا وقلوبُنـا على طُرُقِ الأهواءِ في السرِّ والجهرِ
ولم نُلْبِسِ الأيـامَ لُبْسَ أميرنـا حُليَّ العلى والجـودِ والمجـدِ والفخـرِ
أميرٌ إذا استعدى نداهُ ابن نكبةٍ علي الدَّهْرِ ألفاهُ أميراً على الدهرِ (1)

يذكر النحاة (2) أنه إذا توالى أسلوبا شرط بالعطف بينهما يكون الجواب لهما معًا ، وذلك إن كان العطف بالواو، لأن الواو للجمع ، نحو : إن تأتِني وتحسِن إلي، أحسنْ إليك ، وذلك نحو قوله تعالى :
﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴾ (3).

ونلحظ ابتداء البيت بتركيب شرطي ، أداته حرف الشرط العامل (إن) وجملة الشرط هي الجملة الفعلية (لم نصل) المكونة من الفعل المضارع (نصل) المجزوم بالسكون ، وفاعلها ضمير مستتر تقديره (نحن) ، متبوعة بمفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (جيدًا) ، يليه شبه الجملة من الجار (الباء) والاسم المجرور (جيد) ، ثم عطف الشاعر عليها جملة فعلية أولى (لم تكن) ، ثم جملة فعلية ثانية (لم تتفق)، ثم جملة فعلية ثالثة (لم نلبس).

---

(1) ديوان الصنوبري ، 12:9/42/1.
(2) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 90/3 ، وانظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 24/2 ، وانظر حاشية الصبان ، الصبان (ت/1206هـ) ، 45/4 ، وانظر شرح التصريح ، للأزهري (ت/ 905هـ) ، 414/2 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 465/2 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 473/5.
(3) سورة محمد ، الآية : 36.

وقد حذفت جملة جواب الشرط ؛ وذلك كي يجعل الشاعر الجواب مترتبًا على عدة أحداث ، لا على حدث واحد، ويعني ذلك أن العلاقة الاستلزامية بين جملتي الشرط والجواب قد خرجت بالعطف على جملة جواب الشرط من نطاق علاقة استلزامية بين جملتين أو حدثين إلى علاقة استلزامية بين أكثر من جملتين أو حدثين (1) ، وهو ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ (2).

حيث يقول : " الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدةٍ منهما على الانفراد ، ولا في واحدةٍ دون الأخرى"(3).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري الأمير أبا الحسن ، ويصف الحياة معه ، وعدم استطاعة العيش بدونه ، وتم ذلك من خلال التعبير بالتركيب الشرطي ، الذي عُطف عليه تراكيب شرطية أخرى ؛ وذلك لتوسيع دلالة الجملة إلى رغبة الشاعر في استعراض ما سيلاقيه ويقاسيه في غياب ممدوحه عنه.

ومنه أيضًا قول الشاعر : (من الوافر)

لئن قَصَرَت يدُ النكَبات خَطْوي **وَألزَمَني** تَحَيـُّفُهُنَّ خِيسي
وَبَزَّنيَ السَّقامُ جديدَ عيشي **وأسلمني** إلي العيشِ اللبيسِ
ولم أرَ مُشْبهاً لي في نحولي إذا شَبَّهْتُ غير نحولِ كيسي
وصرتُ أَبيعُ حظِّي من قيامي فـُارْخِصُهُ بحظِّي من جلوسي
لما أَنِسَتْ على الأيامِ وَحْشِي إلى خَلْقٍ سواكَ من الأنيسِ(4)

ونلحظ تصدر التركيب الشرطي للبيت ، والمكون من حرف الشرط (إن) الجازم العامل ، وجملة الشرط المكونة من الفعل الماض المبني على الفتح الظاهر

---

(1) انظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، 365.
(2) سورة النساء ، الآية : 112.
(3) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص246.
(4) ديوان الصنوبري ،10:6/159/1.

(قصرت) ، فالفاعل المركب تركيبًا إضافيًا من الفاعل (يد) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والمضاف إلية المجرور (النكبات) وعلامة جره الكسرة لانه جمع مؤنث سالم ، ثم المفعول به المنصوب بالفتحة المقدرة (خطوي) منع من ظهورها الثقل ، وعطف على الجملة الفعلية ب جملة فعلية ماضية أولى (وألزمني) ، ثم عطف عليها جملة فعلية ماضية ثانية (وبزَّني) فجملة فعلية ثالثة (وأسلمني) ، فرابعة (ولم أرَ) ، فخامسة (وصرتُ) ، ثم تأخر جواب الشرط لجملة فعل الشرط (قصرت يدُ النكبات) ، فجاء منفيا متصدرًا باللام الواقعة في جواب الشرط (لما أَنِسَتْ على الأيامِ وَحْشِـي).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أحمد بن إسماعيل الاسكافي ، وتم ذلك من خلال التعبير بالتركيب الشرطي الذي عُطف على جملة جوابه خمس جمل فعلية أخرى ؛ وذلك لتوسيع دلالة الجملة إلى رغبة الشاعر في استعراض مدى صبره على ملاقاته ، ومهما كان ما سيقاسيه ويعانيه في غيابه ، فسوف يصبر على غياب ممدوحه عنه ، حتى يلقاه ويأنس به ، فلا أنيس له سواه.

أما إذا كان العطف بين جمل الشرط باستخدام (أو) ، فالجواب لأحدهما ، لأن (أو) لأحد الشيئين ، نحو : إن جاء زيد أو إن جاءت هند ، فأكرمه ، أو فأكرمها (1) ، وورد ذلك في (5) خمسة مواضع (2) بقصيدة المدح عند الصنوبري ، ويمثل ذلك قوله : (من الرجز)

إن أَشْرَعَ الرمحَ قلتَ عمروٌ أو أصلتَ السيفَ قلتَ عنترْ (2)

ونلحظ ابتداء البيت الشعري بالتركيب الشرطي المكون من حرف الشرط إن ، وجملة الشرط بفعل ماض (أشرعَ) مبني على الفتح الظاهر ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) متبوعًا بمفعول به (الرمح) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ثم وردت جملة جواب الشرط (قلت عمروٌ) بفعل ماض مبني على السكون وتاء الفاعل ، وذلك في الشطر الأول من البيت.

أما الشطر الثاني من البيت فقد عطف فيه الشاعر باستخدام (أو) التي تفيد التخيير ، تلاها بفعل ماض (أصلتَ) ، وفاعله ورد ضميرًا مستترًا تقديره (هو) متبوعًا بمفعول به (السيف) ثم وردت جملة جواب الشرط (قلت عمروٌ) للأداة المحذوفة المقدرة (إن).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أحد القادة الشجعان ، وهو المظفر ، ويصف أخلاقه الحميدة ، ومدى تأهبه للمعركه ، بالعتاد والسلاح ، فهو على فرسه وقد تسلح بأسلحته كالسيف والرمح ، ولذلك كان العطف باستخدام (أو) أفضل من العطف بغيرها ؛ حيث أفاد تنوع مهارات هذا القائد في استخدام مختلف الأسلحة.

---

(1) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 90/3 ، وانظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 27/2 ، وانظر شرح التصريح ، للأزهري (ت/ 905) ، 415/2 ، وانظر حاشية الصبان ، الصبان (ت/ 1206هـ) ، 45/4.

(2) ينظر المواضع الآتية بالديوان : 2/157/1 ، 38/273/1 ، 31/325/1 ، 5/377/1.

(3) ديوان الصنوبري ، 4/51/1.

فإن أشهر القائد الرمح فكأنه عمرو بن كلثوم الذي تحاكى العرب بجسارته ، وإن أشهر السيف فكأنه عنترة بن شداد ، الذي تحاكى العرب بقوته وشجاعته ، كذلك استخدام الفعل الماض في كلا الجملتين وما أضافه من تأكيد على ما يصفه ويحكيه عن ممدوحه.

النمط الثاني : { أداة شرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط + حرف عطف (الواو) + جملة فعلية معطوفة على جملة الجواب }

ورد هذا النمط في موضع واحد ، وذلك في قول الشاعر : (من الوافر)

لئن قَصَرَت يدُ النكَبات خَطْوي وَألزَمَني تَحَيـُّفُهُنَّ خِيسي
وَبَزَّنيَ السَّقامُ جديدَ عيشي وأسلمني إلي العيشِ اللبيسِ
ولم أرَ مُشْبهاً لي في نحولي إذا شَبَّهْتُ غير نحولِ كيسي
وصرتُ أَبيعُ حظِّي من قيامي فـُارْخِصُهُ بحظِّي من جلوسي
لما أَنِسَتْ على الأيامِ وَحْشِي إلى خَلْقٍ سواكَ من الأنيسِ
ولا أُنسيتُ وصْلَك من جناحي وإجرائي على طبعي وَسُوسي (1)

ناقش النحاة (2) قضية العطف على جملة جواب الشرط من زاوية الأثر النحوي، وفي نطاق ذلك ميزوا بين جواب الشرط غير المقترن بـ (الفاء) ، وجواب الشرط المقترن بها ، أما غير المقترن بـ (الفاء) ، فقد أجازوا فيه ثلاثة مستويات من الأداء اللغوي ، وذلك على النحو الآتي :

---

(1) ديوان الصنوبري ، 11:6/159/1.

(2) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 90/3 ، وانظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 24/2 ، ، وانظر شرح التصريح ، للأزهري (ت/ 905هـ) ، 408/2 ، وانظر حاشية الصبان ، الصبان (1206هـ) ، 35/4 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 367/5 ، وانظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، 368.

الجزم :

وذلك مع استعمال جميع حروف العطف ، حيث يجزم الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط المضارع المجزوم ، وذلك نحو : إن تأتني آتك فأحدثْك.

النصب :

يجوز أن ينصب الفعل المضارع المعطوف على الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط ، وذلك إذا كان حرف العطف (الواو) أو (الفاء) نحو : إن تأتني آتك فأحدثَك ، وذلك بإضمار (أن) الناصبة للمضارع بعد (الواو) أو (الفاء).

الرفع :

يجوز أن يرفع الفعل المضارع المعطوف على الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط ، وذلك إذا كان حرف العطف (الواو) أو (الفاء) أو (ثم) نحو : إن تأتني آتك فأحدثُك ، وذلك مع الاستئناف ، ولا تكون الحالية إلا مع (الواو).

أما العطف على جواب الشرط المقترن بالفاء ، فقد أجاز النحاة فيه مستويين من الأداء اللغوي ، وذلك على النحو الآتي :

الرفع :

كما في قولهم : إن تأتني فهو خير لك وأكرمُك ، على الاستئناف ، وذلك مع حروف العطف (الواو) أو (الفاء) أو (ثم).

الجزم :

كما في قولهم : إن تأتني فهو خير لك وأكرمْك ، وذلك بالعطف على المحل الإعرابي لجملة جواب الشرط ، وذلك مع سائر حروف العطف.

نلحظ في الشاهد السابق مجيء حرف الشرط (إن) قبل جملة الشرط (إن قصرت يدُ النكبات) والتي عُطف عليها خمس جمل فعلية ، وقد تعلَّق الجواب وتصدره اللام الواقعة في جواب الشرط المنفي (لما أنستْ على الأيام وحشي) ، ثم عطف الشاعر عليه جملة فعلية (ولا أُنسيتُ وصلك من جناحي) ، فصارت الجملة الفعلية في محل جزم بالعطف على محل جملة جواب الشرط الأولى.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أحمد بن إسماعيل الاسكافي ، وتم ذلك من خلال التعبير بالتركيب الشرطي الذي عُطف عليه جملة فعلية أخرى ؛ وذلك لتوسيع دلالة الجملة إلى رغبة الشاعر في استعراض مدى صبره على ملاقاته ، ولم يظهر الأثر الإعرابي لأداة الشرط الجازمة على فعل جواب الشرط ؛ حيث ورد ماضيًا مبنيًا ، وتأتي دلالة العطف في إبراز اتساع حبه لممدوحه ، فتوالي الشرط أفاد طول الصبر على ما يلاقيه في غياب ممدوحه ، وتوالي الجواب أفاد علو منزلة ممدوحه التي استحق معها ذلك الصبر وتلك المُعاناة.

نتيجة الفصل

1- استخدم لعارض (الزيادة) أسماء متعددة (الاقحام ، الحشو ، اللغو) وقد وردت بأنواعها المختلفة في الجملة الاسمية بقصيدة المدح عند الصنوبري ، من زيادة الاسم أو الفعل أو الحرف أو الجملة أون شبه الجملة ، وكان لذلك اليد الطولى في الانتشار في بنية القصائد ، حيث ورد في (364) ثلاثمائة وأربعة وستين موضعًا ؛ وذلك لأن كل زيادة في المبنى تلازمها زيادة في المعنى ، وبقصيدة المدح يزوّد الشاعر كلماته وجمله بمزودات مختلفة ؛ ليرتقى ببناء مدحه إلى عنان السماء، الأمر الذي ينعكس جليًا في الارتقاء بمستوى شعره وما وصل إليه من معانٍ ، فهي طلوبة في غرضٍ كالمدح يعتمد على المبالغة في ذكر مناقب الممدوح وصفاته الكريمة ، ووردت زيادة الحروف المختلفة في (229) مائتين وتسعة وعشرين موضعًا ، حسب الجدول الآتي :

الحرف	العدد
حروف ناسخة (إنَّ وأنَّ، وكأنَّ)	104
الباء الزائدة قبل الخبر	18
اللام المزحلقة	1
من الداخلة على الخبر	1
لام التعليل	2
القصر	12
النفي	83
الاستدراك	6
الرجاء	1
التمني	1
الإجمالي	229

2- ووردت زيادة الاسم أو الفعل بالجملة الاسمية في (134) مائة وأربعة وثلاثين موضعًا ، وذلك حسب الجدول الآتي:

الزيادة	عدد مرات الاستخدام
بيان الزمن (كان وأخواتها)	98
المقاربة	7
الرجحان	17
تعدد الخبر	12
الإجمالي	134

3- ووردت زيادة الجملة في موضع واحد ، للاحتراس ، أما نسبة ورود كل أنواع الزيادة، فأُجملها في الجدول الآتي :

زيادة حرف	زيادة كلمة	زيادة جملة	الإجمالي
229	134	1	364
%62.91	%36.71	%0.27	

4- كان لعارض (الزيادة) في الجملة الفعلية بصفة عامة متمثلة في زيادة الحروف، كان لذلك اليد الطولى في الانتشار في بنية القصائد ، فمثل ذلك (390) ثلاثمائة وتسعين موضعًا ؛ وذلك لأن كل زيادة في المبنى تكون زيادة في المعنى ، وبقصيدة المدح يزوّد الشاعر كلماته وجمله بمزودات مختلفة ؛ ليرتقى ببناء مدحه إلى عنان السماء، الأمر الذي ينعكس جليًا في الارتقاء بمستوى شعره وما وصل إليه من معانٍ ، فهي مطلوبة في غرضٍ كالمدح يعتمد على المبالغة في ذكر مناقب الممدوح وصفاته الكريمة.

5- أفاد دخول قد على الفعل الماض التحقيق والتوكيد ، وأفاد دخولها على الفعل المضارع الشك والتقليل ، وكان لدخولها على الماضي النصيب الأكبر لتأكيد ما اتصف به الممدوح وتقريره ، كذلك وردت (قد) مع (لام) جواب القسم ، فكان تأكيدًا على تأكيد ، بينما ورد دخولها على المضارع بنسبة ضئيلة للشك في أن يكون الشاعر قد حصر صفات ممدوحيه فهي أكبر وأعظم من أن تُحصى ، أو مع لام جواب القسم للتأكيد على جدارة ممدوحه بما يصفه به.

	قد	لقد	الاجمالي
ماض	59	16	75
مضارع	2	1	3
الاجمالي	61	17	78

6- كان لحروف النفي الانتشار الأكبر في الجملة الفعلية لإفادة عموم النفي تارةً أو نفي صفة لن يُصاب بها الممدوح لا في الوقت الحاضر أو نفي صفة لم توجد في ممدوحه لا من وقت بعيد أو قريب ، فالنفي على اختلافه جاء لدلالة كل أداة على ما لا يفهم من غيرها من الأدوات النافية ، كلٌّ حسب ما يعطيه من دلالة زمنية أودلالة عقلية ، وذلك حسب الجدول الآتي :

الأداة	الجملة الاسمية
نفي ب(ما)	96
نفي ب(لا)	63
نفي ب(ليس)	20
نفي ب(لم)	113
نفي بـ (لما)	6
النفي ب(لن)	14
الإجمالي	312

7- وردت زيادة الحروف على مكوني الجملة الفعلية في قصيدة المدح عند الصنوبري في مواضع مختلفة ولأغراض بلاغية متعددة ، فقد زيدت حروف التأكيد والنفي في (390) ثلاثمائة وتسعين موضعًا ، مما يشكل نسبة ضخمة لعوارض الزيادة في الجملة الفعلية ، تلك الزيادة في المعنى التي أدت بدورها للزيادة في المعنى أيما زيادة :

الحرف	عدد مرات استخدامه
قد	78
النفي	312
الاجمالي	390

8- وفي الجملة التركيب الشرطي وردت ظاهرة الزيادة وفق المفهوم السابق في التركيب الشرطي بقصيدة المدح عند الصنوبري في (8) ثمانية مواضع فقط ، وذلك لتوسيع التركيب البنيوي الذي يترتب عليه التوسيع البنيوي لمعنى المدح.

****

الفصل الثالث : عارض التقديم والتأخير.

مدخل:

تتميز اللغة العربية بما لا تتميز به غيرها من اللغات الأخرى من مرونة في ترك الحرية للمتكلم فيقدم من حديثه ما يريد ، ويتم ذلك من خلال قواعد واضحة تضمن سلامة المعنى ، وعلى الرغم من ذلك فيوجد حالات يمتنع فيها التقديم ، وتناول علماء النحو والبلاغة مصطلح التقديم والتأخير بالدراسة المستفيضة لأهميته اللغوية والدلالية ، وأطلق بعضهم عليه مصطلح الرتبة.

فأسلوب التقديم والتأخير من خصائص اللغة العربية ، ومنه يظهر أهمية الإعراب الذي يحافظ على حرية التعبير ، ولولاه لأصبحت اللغة جامدة (1)، لا تسمح إلا بنظام لثابت لا يتغير ، ولا يحيد عنه المتكلم.

والتقديم والتأخير لا يرتبط بالإعراب فقط ، بل بالمعنى أيضًا فمثلًا الفرق بين جملة (محمد جاء) وجملة (جاء محمد)، فالأولى كان التنبيه أن الذي جاء هو محمد وليس غيره ، والثانية إخبار عن مجيئه إخبارًا لا يخالطه شيء غيره(2).

وكان النحاة العرب ينظرون إلى المواقع الإعرابية على أنها رتب ، حيث يكون بعض الكلام في رتبته سابقًا الآخر ، ففرقوا بين نوعين من الرتب :

1- الرتب المحفوظة : وهي الرتب الثوابت التي لا يمكن انتهاكها في الكلام كالنعت الذي لا يسبق منعوته.

2- الرتب غير المحفوظة : وهي الرتب المتغيرة التي قد تأتي في مكان غير مكانها الأصلي ، وهي التي تبرز مساحة الحرية في الفكر النحوي ، فيستطيع المبدعون من خلالها التحليق في آفاق الجمال والإبداع (3).

---

(1) انظر ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية ، فضل الله النور علي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية اللغات ، مجلة العلوم والفنون ، ص180 ، نوفمبر 2012م.

(2) السابق نفسه ، ص181.

(3) انظر مفهوم الرتبة النحوية ، دكتور سامي عوض ، وحسن شحود ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، المجلد 24 ، العدد 17 ، 2002م ، تاريخ النشر : 2002/2/20م، ص1.

وكان كلام أكثر القدماء والمحدثين في باب (التقديم والتأخير) إلى بيان دور المُقدَّم – دون المؤخر – في أداء المعنى ، (للعناية والاهتمام ، أو لعظمه والاهتمام به أو لإرادة معنى الاختصاص أو لأن الخاطر ملتفت إليه والهمة معقودة به) (1).

وأرى أنه ليس كل تقديم من أجل صرف الانتباه إلى المقدم دون المؤخر ؛ فقد يُقَدَّم المقدم ويُؤخَّر المؤخر لا لأهمية المقدم والعناية به فحسب ، وإنما توطئة لذكر المؤخر الذي هو أهم ، كأن ينتبه له المخ اطب الغافل ، أو أن يؤخَّر المؤخر لترتبه على المقدم ترتُّب الجزاء على الشرط.

كذلك فقد يؤخَر المبتدأ – وجوبًا – ليتسنى التعبير بالنكرة لإفادة معنى التعظيم أو الإحاطة والشمول ، كذلك يتأخر العنصر النحوي إذا قُصد بالاختصاص والحصر بـ (ما وإلا ، أو إنما) ، أو نحو ذلك من معانٍ (2).

لقد نوَّه إلى دلالات التقديم وأغراضه كثير من نحاتنا وبلاغي ونا القدماء والمحدثون وكثير من المفسرين ، وقد نصوا على أثر تقديم المقدم في الدلالة ، على اعتبار أن كل تقديم يقتضي تأخيرًا وأن غرض التقديم لا يعدو أن يكون هو نفسه غرض التأخير (3) ، وربما خفي معنى أحدهما ليصبح المعنى منعقدًا على العنصر الآخر ، لكن ذلك لا يكون في كل سياق (4).

---

(1) انظر من دلالات التأخير في العربية ، دكتور محروس السيد بُريك ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد الخامس ، محرم 1432هـ – يناير 2011م ، ص23.

(2) السابق نفسه ، ص23.

(3) السابق نفسه ، ص25.

(4) السابق نفسه ، ص28.

وقد يلجأ الشاعر لاستخدام عارض التقديم والتأخير لغايات دلالية تتمحور حول (1):

1- العناية بالمتقدم والاهتمام به.

2- تخصيص المسند بالمسند إليه.

3- التشويق إلى ذكر المسند.

4- تمكن الخبر في السامع.

ونلحظ دلالة التقديم والتأخير في المقارنة بين الآيتين الكريمتين الآتيين ، في قوله تعالى :

﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾(2) ، وفي قوله تعالي :

﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (3).

ففي الآية الأولى يعني أنه جاء من أقصى المدينة أي م ن أبعد مكان فيها ، بينما في الآية الثانية ليس بالضرورة أن مجيئه من أبعد مكان وإنما تحتمل هذا المعنى وغيره ، لئما تقول جاءني من القرية رجال تعني أن المجيء من القرية ، جاءني رجال من القرية أي قرويون.

---

(1) انظر مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت / 626هـ) ، حققه وقدم له وفهرسه الدكتور عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 321 ، ، وانظر الايضاح ، القزويني (ت/682هـ) ، 162/2 ، وانظر الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، العلوي اليمني ، (ت/749هـ) ، دار الكتب الخديوية ، مطبعة المقتطف بمصر ، 65/2 .

(2) سورة يس ، الآية : 20.

(3) سورة القصص ، الآية : 20.

التقديم والتأخير لغة واصطلاحًا:

يدور المعنى اللغوي للتقديم حول تقديم شيء على الآخر " وتقدّم : كقدّم . وقدّم واستقدم : تقدّم" (1) ، " وأَقْدَمَ وتَقَدَّمَ واسْتَقْدَمَ ، والاسم : القُدمةُ، بالضم. ومُقَدِّمَةُ الجَيْش" (2)، و"الأُخُرُ، بضمتين: ضد القُدُم. وتأَخَّرَ وأَخَّرَ تأخيرًا: اسْتَأْخَرَ، وأَخَّرْتُهُ" (3)، فالمصطلحان متضادان فيما يعطيانه من معنى.

أما الاصطلاح فقد تناول النحاة ظاهرة التقديم والتأخير من ناحية المستحسن تقديمه أوالمستقبح ، كذلك الواجب في التقديم والتأخير ، أو الجواز في التقديم والتأخير ، وحسن التقديم في مواضع بشرط أمن اللبس في الفهم ، فقال سيبويه (ت/180هـ) : " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدإ ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول : ضرب زيدًا عمرٌو ، وعمرٌو على ضَرَبَ مرتفعٌ. وكان الحدُّ أن يكون مقدَّما ويكون زيدٌ مؤخَّرا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء (فيه) مقدَّما. وهذا عربيٌّ جيد. "(4).

ونوَّه ابن جني (ت/ 392هـ) لانتشار الظاهرة في اللغة العربية عامة والقرآن الكريم خاصة ، "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالَم غير مستنكر"(5).

كذلك حدد مواضع جواز التقديم "ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ ؛ نحو قائم أخوك، وفي الدار صاحبك. وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها. وكذلك خبر ليس ؛ نحو زيدًا ليس أخوك "(6).

---

(1) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ق د م).
(2) القاموس المحيط ، مجدالدين محمد الفيروزآباديّ ، مادة (ق د م).
(3) السابق نفسه ، مادة (أ خ ر).
(4) الكتاب ، سيبويه ، 127/2.
(5) الخصائص ، ابن جني ، 297/1.
(6) السابق نفسه ، 382/2.

وللخبر عند ابن هشام ، ثلاث حالات ، فقد يتأخر وجوبًا وهو الأصل في أربع حالات ، وقد يتقدم وجوبًا في أربعة مواضع أيضًا ، وأما الحالة الثالثة فهي جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقِدَ فيه موجبهما (1).

وقد ذهب جمهور النحاة إلى وجوب حفظ الرتبة لكل من المبتدأ والخبر في مواضع معينة ، وباستقراء هذه المواضع في قصيدة المدح عند الصنوبري نرى أن المبتدأ وجب تقديمه على الخبر (2) إذا أوهم التقديم ابتدائية الخبر، وذلك بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ، ولا قرينة نحو : زيد أخوك ، وقد ورد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري في عدة مواضع ، ويمثل ذلك قول الصنوبري : (من المنسرح)

جعفرُ **روحي** لك الفداءُ أبا أحمدَ ما كلُّ جعفرٍ جَعْفَرْ (3)

كذلك إذا كان الخبر فعلا ، نحو: زيدٌ قام ، وقد ورد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري في مواضع كثيرة ، يمثل ذلك قول الشاعر : (من المنسرح)

كلُّ مديحٍ **يَقِلُّ** فيكَ ولو كانَ من الرَّمْلِ والحصي أكْثَرْ (4)

وأيضًا إذا كان الخبر محصورًا ب (إنما ، وإلا) ، نحو قوله تعالى :
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾(5) ، وقد ورد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري في عدة مواضع ، يمثل ذلك قول الشاعر : (من المنسرح)

ما الزَّابُ إلا **عَدْنٌ** لأنَّك في الـ ـزابِ وما ماؤُهُ سِوَي الكَوْثَرْ (6)

---

(1) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام ، 206/1-216.
(2) انظر همع الهوامع ، السيوطي ، 329/1.
(3) ديوان الصنوبري ، 4/25/1.
(4) ديوان الصنوبري ، 9/25/1.
(5) سورة آل عمران ، الآية : 144.
(6) ديوان الصنوبري ، 5/25/1.

ومنها إذا كان المبتدأ لازم الصدارة في الجملة ، كما في أسماء الاستفهام والشرط، نحو: أيهم أفضل ؟ ، ومن يقم أقم ، وقد ورد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري في عدة مواضع ، يمثل ذلك قول الشاعر : (من المنسرح)

متى أُحبِّ ديوانَ مَكْرُمَةٍ تَجِدْكَ منه في أوَّلِ الدَّفْتَرْ (1)

ومن ذلك أيضًا إذا كان الخبر مقترنًا بالباء الزائدة : نحو : ما زيدٌ بقائم ، ولم يرد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وإذا كان المبتدأ مقترنًا بالفاء ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، ولم يرد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وإذا كان المبتدأ دعاء ، نحو : سلامٌ عليك ، ولم يرد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري ، وإذا كان الخبر طلبًا ، نحو : زيدٌ اضربه ، ولم يرد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري أيضًا ، وإذا كان المبتدأ واقع بعد (أما) ، نحو : أما زيدٌ فعالم ، ولم أجد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري.

فالحالة التي تقتضي تأخير المسند هي : " إذا كان المسند إليه أهم ... وأما الحالة المقتضية لتقديمه : فهي أن يكون متضمنًا للاستفهام، كنحو: كيف زيد ؟ ... والقانون الثاني موضع تقريره ؛ أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه كقوله عز وعلا : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (2)"(3).

---

(1) ديوان الصنوبري ، 8/25/1.

(2) سورة الكافرون ، الآية : 6.

(3) مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي ، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى1420هـ – 2000م ، ص321.

وذهب جمهور النحاة إلى وجوب مخالفة هذا الأصل بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ في مواضع (1) ، كأن يقصد حصر المبتدإ : المحصور يكون ثانيًا، فإذا أردنا حصر المبتد أ فإن الخبر يجب أن يتقدم عليه ؛ لئلا يلتبس المحصور بالمحصور عليه ، نحو : ما بنا إلا الإيمان ، ومثال ذلك قول الشاعر : (من المنسرح)

ما الزَّابُ إلا عَدْنٌ لأنَّك في الـ ـزابِ وما ماؤُهُ سِوَي **الكَوْثَرْ** (2)

أو أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على الخبر أو جزء منه : وعندها يجب أن يتقدم الخبر حتى لا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، وبتقدم الخبر يكون الضمير المشتمل عليه المبتدأ عائدًا على متأخر في الرتبة متقدم في اللفظ ، وهذا جائز ، نحو : في الدار صاحبها ، وذلك كقول الصنوبري : (من الكامل)

مثلَ انقياصِ السنّ كان شتاهم لا سنَّ ترجعُ بعدَ ما تَتْقَاصُ (3)

أو أن يكون الخبر دالًا على ما يفهم بالتقديم ، ولا يعطي دلالته المقصودة بالتأخير : ويكثر ذلك في الأمثلة السائدة والحِكم المنتشرة ، نحو : في كل واد بنو سعد ، وفيه شبه الجملة (في كل) في محل رفع خبر مقدم ، وفيه (بنو) مبتدأ مؤخر، وورد ذلك في مواضع كثيرة ، ويمثل ذلك قول الشاعر : (من الكامل)

لله درُّ أبي الحسينِ فتىً به يرتاعُ رَيْبُ الدَّهْرِ حينَ يُرَوَّعُ (4)

ومن ذلك أيضًا أن يقرن المبتدأ بفاء الجزاء بعد (أما) : وحينها يجب الفصل بين (أما) وبين فاء الجزاء ، فيكون الفاصل الخبر ، لتأخر المبتدأ بعد فاء الجزاء ، نحو : أما عن الجيش فرجال، حيث شبه الجملة (في الجيش) في محل رفع خبر مقدم ، و(رجال) مبتدأ مؤخر، ولم أجد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري.

---

(1) انظر همع الهوامع ، السيوطي ، 331/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 5/25/1.

(3) ديوان الصنوبري ، 39/225/1.

(4) ديوان الصنوبري ، 46/286/1.

أو أن يوقع تأخير الخبر في لبس معنوي : وعندها يفهم عدم إتمام المعنى ، نحو: في القاعة طلاب ، فلو تأخر الخبر (في القاعة) لتوهم نقصان بالجملة ، ويقد يفهم أن شبه الجملة نعت للمبتدأ ، وقد وورد ذلك في مواضع كثيرة ، ويمثل ذلك قول الشاعر : (من الكامل)

لا ينزغـنْ بيني وبين صَبابتي عَـذلٌ فليس **بِرادعي** ان يَنزِغا(1)

أو أن يكون الخبر واجب الصدارة في الجملة : وذلك مثل اسم الاستفهام الذي يكون في محل رفع خبر ، نحو : أين اخوك؟ ، حيث (أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم وجوبًا ، وشبه الجملة في محل رفع مبتدأ مؤخر، ويمثل ذلك قول الشاعر : (من الوافر)

و**كيف** يكونُ صبرُ المرء صبراً إذا لبس الرسيسَ على الرسيسِ (2)

أو أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفًا : وذلك نحو : ثمَّ صديقي ، أي هناك صديقي ، حيث (ثمَّ) اسم إشارة ظرفي ، أو ظرف مكان إشاري مبني على الفتح في محل نصب ، وشبه الجملة (ثمّ َ) في محل رفع خبر مقدم ، ومنه : هنا القاهرة، ولم أجد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري ، أو أن يكون المبتدأ مصدرًا مؤولًا من (أنَّ) المفتوحةِ الهمزة المشددة النون ومعموليها: وحينها يتقدم الخبر على المبتدأ جتى لا يلتبس ب(إنَّ) المكسورةِ الهمزة التي لها الصدارة والابتداء بالجملة ، نحو ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾(3) ، حيث (آية) خبر مقدم ، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها (أنَّا حملنا) في محل رفع مبتدأ مؤخر ولم أجد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري ، كذلك إذا كان الخبر (كم) الخبرية، أو مضافًا إليها ، نحو : كم درهم مالك ، وصاحب كم غلام أنت؟ ، ولم أجد ذلك في قصيدة المدح عند الصنوبري.

---

(1) ديوان الصنوبري ، 4/314/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 11/183/1.

(3) سورة يس ، الآية : 41.

وفي غير مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، ومواضع تقديم الخبر وتأخير المبتدأ السابقة ، يجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وتقتصر الدراسة علي التقديم والتأخير الجائز فقط لأن التقديم والتأخير الجائز هو ما يكون فيه نوع من الاختيار من قبل الشاعر ، ومن ثمّ يمكن أن يكون هناك بُعد دلالي لهذا الاختيار ؛ حيث يعمد الشاعر إلى التقديم والتأخير لأيٍّ من المبتدأ أو الخبر، جوازًا ، تحقيقًا لغاية دلالية.

مواضع امتناع التقديم عند ابن السراج (3):

1- الصلة على الموصول.
2- المضمر على الظاهر في اللفظ و المعنى إلا ما جاء منه على شريطة التفسير.
٣- الصفة و ما اتصل بها على الموصوف و جميع توابع الأسماء.
4- المضاف إليه و ما اتصل به على المضاف.
5- ما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف و ما شابهه من هذه الحروف مما اتصل بالفعل فنصب و رفع، فلا يقدم مرفوعها على منصوبها.
6- الفاعل لا يقدم على الفعل.
٧- الأفعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها.
٨- الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، و الصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه.
٩- الحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها.
١٠- ما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه.
١١- و لا يقدم التمييز و ما بعد (إلا) على ناصبه.
12- حروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها.
13- العامل لا يقدم منصوبه على مرفوعه، و لا يفرق بين العامل و المعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات.

---

(1) انظر الأصول في النحو ، ابن السراج ، 222/2.

المبحث الأول : التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.

وقد ورد عارض التقديم والتأخير الجائز في الجملة الاسمية في قصيدة المدح عند الصنوبري في (39) تسعة وثلاثين موضعًا ، أمكن تصنيفها في الأنماط الآتية :

النمط الأول : { خبر مقدم (شبه جملة) + المبتدأ معرفة }

ورد هذا النمط بتركيبه السابق في (16) ستة عشر موضعًا(1) بقصيدة المدح عند الصنوبري ، ويمثل ذلك قول الشاعر : (من المنسرح)

جعفرُ روحي **لك** الفداءُ أبا أحمدَ ما كلُّ جعفرٍ جَعْفَرْ (2)

أشار سيبويه إلى ظاهرة تقديم الخبر على المبتدإ في باب بعنوان : " هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده " (3) ؛ لأنه مستقر لما بعده ، وذلك كقولك : فيها عبدُالله ، وثَمَّ زيدٌ ، وهَهُنا عمرو ، وذلك يدل على جواز تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدإ المعرفة ، وهي الحالة الثالثة من حالات تقديم الخبر وتأخيره عند ابن هشام (4).

وأشار النحاة إلى هذه المسألة واتفقوا فيها مع ما ذهب إليه سيبويه (5) ، بينما رفض الكوفيون تقديم المبتدإ على الخبر لما فيه من تقديم ضمير الاسم على ظاهره في قولك : قائم زيد ، ولكنه رأي ضعيف لكثرة مخالفته في كلام العرب ، ولأن الخبر متأخر في المعنى والتقدير ولو تقدم لفظًا (6).

---

(1) ينظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري :

11/147/1 ، 37/158/1 ، 18/160/1 ، 31/160/1 ، 22/157/1 ، 21/183/1 ، 46/223/1، 39/225/1 ، 41/258/1 ، 6/273/1 ، 9/273/1 ، 15/278/1 ، 16/286/1 ، 25/286/1 ، 43/286/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 4/25/1.

(3) الكتاب ، سيبويه ، 128/2.

(4) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام ، 206/1-216.

(5) انظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/643هـ) ، 234/1 ، وانظر الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب (ت/646هـ) ، 15/1 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905هـ) ، 190/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 333/1.

(6) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ص61.

فللترتيب الطبيعي للجملة الاسمية هو أن يأتي المبتدأ أولًا ثم الخبر ، ويكون تقديم المبتدأ لتنبيه المخاطب الغافل إلى أهمية الخبر المتأخر ؛ فتأخير الخبر وتقديم المبتدأ تظاهرا على تشكيل تلك الدلالة ، أو قد يكون تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لإفادة ترتب الخبر على المبتدأ ترتب الجزاء على الشرط ، أو قد يكون ذلك للدلالة على تأكيد وجود الخبر وعدم دخوله في حيز الشك (1).

فالقاعدة التي تحكم التقديم تستند إلى عنصر غير لغوي ، وهو علم السامع (2) ، وهي الحالة التي ينتج عنها كثير من الفوائد والمحاسن في الدلالة مما لا نجده في غيرها فالتقديم والتأخير : " باب كثير الفوائد ، جمُّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب فتجد أن راقك ولطف عندك ، أن قُدِّم فيه شيء ، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان "(3).

وأرجع بعضهم سبب التقديم والتأخير للأهمية " تقديم المسند إليه : وأما تقديمه فلكون ذكره أهم. أما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، وأما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقًا إليه" (4) ، ولابد لتقديم لفظٍ على الآخر من داعٍ يوجبه ، كالتشويق للمتأخر أو تعجيل المسرَّة أو المساءة ، أوكون المتقدم محط الإنكار والتعجب ، أو النص على عموم السَّلب ، أو التخصيص (5) ، فكما يقدَّم في الحياة ذو الأهمية فقد جرى هذا القانون على الأساليب التعبيرية(6).

---

(1) انظر من دلالات التأخير في العربية، دكتور محروس السيد بُريك، ص28-29.

(2) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، دكتور سعيد حسن بحيرى ، دكتور سعيد حسن بحيرى ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ص245.

(3) دلائل الإعجاز ، عبدالقاهرالجرجاني ، ص106.

(4) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، 232/3.

(5) انظر دروس البلاغة ، تأليف حفني ناصف وآخرون ، ص67-69.

(6) انظر البلاغة العربية تأصيل وتجديد ، دكتور مصطفى الصاوي الجويني ، ص32.

وفي الشاهد السابق خالف الصنوبري الترتيب الطبيعي للجملة الاسمية ، وذلك بتقديم الخبر (المسند) شبه الجملة (لك) ، والمكون من الجار (اللام) والضمير المبني على الفتح في محل جر اسم مجرور (الكاف) ، على المبتدأ العلم المعرفة (المسند إليه) (جعفر) والأصل : الفداء لك.

فالشاعر هنا يمدح أبا أحمد جعفر بن علي المغربي ، ويصفه بأنه روحه التي بين جنبيه ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الاسمية التي تقدم خبرها جوازًا على المبتدأ ؛ وذلك للتخصيص والتوكيد للمتقدم ، كذلك التنبيه للمتأخر، فروح الشاعر فداءٌ لممدوحه فقط ، لا لأحد آخر(1).

النمط الثاني : { خبر مقدم (شبه جملة) + المبتدأ نكرة مخصصة }

ورد هذا النمط في (17) سبعة عشر موضعًا(1) ، ويمثل ذلك قول الصنوبري : (من الكامل)

و**لكمْ** مناقبُ لا مناقبَ مثلُها جاءتْ بها الأخبـار والآثـارُ (2)

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه الجزء الذي يتمم به الفائدة ، ولكن قد يتقدم الخبر على المبتدأ ، إذا خيف اللبس بينه وبين النعت ، فيتقدمه على أنه الخبر(3) ، وفي البيت السابق قدم الشاعر الخبر (المسند) شبه الجملة المكون من حرف الجر (اللام) والضمير المخاطب (كم) المبني على السكون في محل جر اسم مجرور ، – قدمه – على المبتدأ (المسند إليه) النكرة (مناقب).

كذلك فإن أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، سواء كان ضميرًا أو اسم إشارة أو اسمًا موصولًا أو علم ... إلخ ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، ويضاف إلى المعرفة النكرة الموصوفة لأنها قريبة من المعرفة بتخصيصها ، " وحق المبتدأ أن يكون معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة "(4).

وفي الشاهد السابق بدأ الشاعر البيت بنكرة لحصول الفائدة ، وقدم عليها الخبر لأمن اللبس بينه وبين النعت ، ومن ذلك تخصيصها بالنعت (5) ، ففي قوله (لكم مناقب) نلحظ أن الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (مناقب) والخبر (لكم) ، وقد تقدم الخبر وتأخر المبتدأ النكرة الذي خصص بالجملة الاسمية المنفية (لا مناقب مثلها).

---

(1) ينظر أيضًا المواضع الآتية بالديوان : 2/147/1 ، 25/157/1 ، 4/183/1 ، 12/183/1 ، 3/222/1 ، 21/222/1 ، 49/225/1 ، 1/274/1 ، 10/278/1 ، 13/278/1 ، 15/278/1 ، 43/289/1 ، 19/291/1 ، 6/327/1 ، 33/328/1 ، 17/366/1.(2) ديوان الصنوبري ، 32/44/1.

(3) انظر المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى 1392هـ – 1972م ، 85/1.

(4) الأصول في النحو ، ابن السراج ، 59/1.

(5) انظر ظواهر التركيب في ديوان أبي إسحاق الإلبيري ، مروان أكرم أحمد ، ص139.

ويأتي التقديم على قسمين : أحدهما تقديم يأتي على أصله في النحو ، وثانيهما تقديم يأتي لمقامات تقتضيه ، وإن كان موافقًا لأصله النحوي ، وينقسم الأخير إلى قسمين : أحدهما يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك ولو أخر لم يتغير المعنى ، وثانيهما يختص بدلالة الألفاظ على المعاني ولو أخر لتغير المعنى ، فالأول تقديم ذِكريٌّ والثاني تقديم معنويٌّ (1).

وفي الشاهد السابق كان تقديم الخبر شبه الجملة (لكم) يشير إلى تخصيص المقدم وتأكيده ، فهذه المناقب الحميدة التي لا مثيل لها لممدوحه دون غيره ، وزاد ذلك التخصيص بالتعبير بالجملة الاسمية (لا مناقب مثلها) فكانت تأكيدًا لتفرُّد ممدوحه في حوز تلك المناقب وحده.

---

(1) انظر البلاغة العالية علم المعاني ، عبدالمتعال الصعيدي ، ص80-81.

النمط الثالث : { فعل ناسخ + خبر مقدم شبه جملة + المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة}

ورد هذا النمط في (3) ثلاثة مواضع(1) ، وذلك لقول الشاعر : (من البسيط)

أُلْقِيَ في حُبِّكَ القناعُ وصار **كالرُّؤْيَةِ** السَّماعُ(2)

يرى النحاة جواز تقديم أخبار كان وأخواتها على اسمها (3) ، بل منهم من أجاز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها وعليها نفسها وكذلك خبر ليس نحو : زيدًا ليس أخوك (4) ، ويمتنع تقديم خبر (ما) على اسمها عند البصريين والفراء ، وأجازه بقية الكوفيين (5).

النظم هو ترتيب الألفاظ في النطق تبعًا لترتيب المعاني في النفس ، ومن هنا فقد يكون الكلام واحدًا في مادته وحروفه ، ولكن قد تختلف صيغته وترتيب كلماته من متكلم لآخر ، بل عند المتكلم الواحد ، إذا اختلف المعنى في نفسه (6).

وفي الشاهد السابق وردت الجملة الاسمية منسوخة بالفعل (صار) ، الذي دخل على الخبر شبه الجملة (كالرؤية) المكون من حرف الجر (الكاف) المبني على الفتح ولا محل له من الإعراب ، ومن الاسم المجرور (الرؤية) وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، فصارت شبه الجملة (كالرؤية) في محل نصب خبر (صار) مقدم ، وتأخر اسمها المعرفة (السماع) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وذلك لجذب الاهتمام للمتقدم والعناية به ، والتشويق للمتأخر.

---

(1) انظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 4/280/1 ، 2/362/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 1/289/1.

(3) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 45/1 – شرح المفصل ، ابن يعيش (ت/ 643هـ) ، 345/4 – أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 244/1.

(4) انظر الخصائص ، ابن جني ، 382/2.

(5) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام ، 246/1.

(6) انظر البلاغة فنونها وأفنانها ، دكتور فضل حسن عباس ، ص207.

النمط الرابع :

{ حرف ناسخ + خبر مقدم شبه جملة + المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة }

ورد هذا النمط في (3) ثلاثة مواضع(1) ، وذلك لقول الشاعر : (من الخفيف)

أم لأن الإملاقَ أزمع حربي إنّ **لي** ناصراً على الاملاقِ(1)

منع النحاة تقدم خبر الحروف الناسخة على أسمائها منعًا مطلقًا ، كذلك منعوا توسطها بين اسمها وخبرها إلا إن كان الحرف غير (عسى) و (لا) ، وذلك بشرط أن يكون الخبر شبه جملة سواء كان ظرفًا أو مجرورًا (3) ؛ وذلك لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام.

فللتقديم والتأخير اختبار حقيقي لشجاعة اللغة العربية وخروجها عن القواعد المألوفة والمتعارف عليه عند النحاة قديمًا وحديثًا ، والتي أخذوها عن العرب دون تحريف أو تغيير ، وهو الاختبار الذي تتفوق فيه اللغة العربية على غيرها ، فتسمح بكل تقديم وتأخير بشرط ألا يغير المعنى ولا يسبب سوء الفهم للمعنى المُراد.

والتقديم والتأخير سمة أسلوبية لها عظيم الأثر في روعة الأسلوب وبلاغته ، ومن أهم مباحث علم المعاني – أحد فروع علم البلاغة – ، الذي يبحث في بناء الجمـل ، وصياغة العبارات ، ويتأمل التراكيب ، لكي يبرز ما يكمن وراءها من أسرار ومزايا بلاغية (4).

وفي الشاهد السابق نلحظ التعبير بالجملة الاسمية المنسوخة ، فدخلت (إنَّ) التأكيدية الناصبة على الخبر شبه الجملة المقدم جوازًا (لي) ، والمكون من حرف الجر المبني على الكسر (اللام) ولا محل له من الإعراب ، ومن الضمير (الياء)

---

(1) انظر المواضع الآتية بديوان الصنوبري : 28/147/1 ، 10/361/1 ، 5/1/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 10/361/1. هكذا كتبت في الأصل والصواب الإملاق.

(3) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام ، 332/1.

(4) انظر التقديم والتأخير في النظم القرآني الكريم بلاغته.. ودلالاته ، دكتور سامي عطا حسن ، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية ، 1-4-2013م.

المبني على السكون في محل جر اسم مجرور بعد (اللام) ، فصارت شبه الجملة (لي) في محل رفع خبر إن مقدم ، وتأخر اسمها المنصوب (ناصرًا) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذلك للتخصيص والتوكيد للمتقدم ، فهذا الناصر على الإملاق ينصر الشاعر فقط ولا ينصر غيره (1).

ونجد الشاعر يصور الفقر والحاجة وكأنهما شخصان عدوان للشاعر ، طال صبره في محاربتهما ، حتى وجد له مساعدًا قويًا ، وحليفًا لا يقهر ، أخذ بساعده حتى نصره عليهما ، وظل الشاعر مع ذلك الحليف القوي (الممدوح) في غنى مستمر باستمرار وجوده إلى جواره.

المبحث الثاني : التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.

تنقسم الجم ل في اللغة العربية إلى : جملة اسمية ، وجملة فعلية ، فأمّا الاسمية فركناها الأساسيان : المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية تتكون من : فعل وفاعل، وقد تتعدى إلى مفعول به ، وقد تتعدى إلى مفعولين في بعض الحالات ، ويرى أكثر النحاة حفظ الرتبة بين الفعل والفاعل والمفعول به ، فالأصل في الجملة الفعلية تقدم الفعل على الفاعل(1).

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل فقام بنصبه ، أو هو اسم منصوب يدل على من وقع عليه فعل الفاعل، وحكمه هو النصرب دائمًا بأحد علامات النصب المعروف : كالفتحة الظاهرة أو المقدرة ، أو بالياء ونحوه ، والمفعول به يأتي بعد الفاعل في الجملة الأساسية ، ومن الممكن أن يأتي المفعول به في صور مثل :

1- أن يأتي المفعول به اسمًا ظاهرًا، مثل: أكل محمد التفاحةَ.

2- أن يأتي المفعول به ضميرًا ، سواء كان متصلًا أو منفصلاً، مثل: صافحتك.

ومع ذلك فهناك خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم الفعل على فاعله – وهو ما أميل له – حيث يذهب البصريون إلى وجوب تقديم الفاعل على فعله ، وإذا تقدم الفاعل على الفعل يكون عندهم مبتدا بخلاف الكوفيين فإنهم يجيزون تقديمه (2).

ويمتنع التقديم والتأخير بين المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية ؛ وذلك لمنع تحوُّل الجملة الفعلية إلى جملة اسمية إذا تقدم فاعلُها على فعلِها، وذلك عند البصريين ، لذا سأتناول في هذا الفصل تقديم المفعول به على الفاعل ، أو تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معًا ، " وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطَّرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل"(3).

---

(1) انظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ) ، 396/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ)، 511/1 ، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت/نحو 900هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 175/1.

(2) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/180هـ) ، 31/1 ، وانظر المقتضب ، المبرد (ت/285هـ) ، 128/4 ، وانظر الأصول في النحو ، ابن السراج (ت/316هـ) ، 237/2.

(3) الخصائص ، ابن جني ، 295/1.

ومن أسباب تأخير المفعول به وجوبًا وتقديم الفاعل عليه (1) خوف اللبس ، والذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به ، نحو : ضرب موسى عيسى ، ونحو: أكرم أبي صديقي ، أو أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا : ويكون المفعول به اسمًا ظاهرًا ، نحو : شربتُ اللبنَ ، أو أن يكون كل منهما ضميرًا متصلًا : ولا يوجد حصر في أحدهما ، نحو : عاونتك كما عاونتني ، أو أن يكون المفعول به محصورًا : وغالبًا تكون أداة الحصر إنما أو إلا المسبوقة بنفي ، نحو إنما يفيد الدواءُ المريضَ، أو ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ ، أو أن يكون مفعولًا به لفعل منصوب ب (لن) : فلا يجوز تقدمُه على عامله فقط ، بل يتقدم عليه وعلى (لن) معًا، نحو: ظالمًا لن أحاول.

أما أسباب تقديم المفعول به وجوبًا ، وتأخير الفاعل عنه (2) ، فهي أن يكون له الصدارة في الكلام :وذلك كأسماء الاستفهام ، أو أسماء الشرط ، نحو من قابلتَ؟ كذلك إن كان ضميرًا منفصلًا : ولو تأخر عن عامله لوجب اتصاله به ، نحو أيها الناس : إياكم نخاطب ، أو إن كان عامله مقرونًا بفاء الجزاء :وذلك في جواب أما الشرطية الظاهرة أو المقدرة ، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وبين هوذلك كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾(3) ، وكقوله تعالى : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (4).

كذلك فمن أسباب تقديم المفعول به وجوبًا ، اشتمال الفاعل على ضمر يعود على المفعول به : وذلك نحو : قرأ الكتابَ صاحبُه ، أو أن يكون الفاعل محصورًا : وغالبًا تكون أداة الحصر إنما أو إلا المسبوقة بنفي، نحو : لا ينفع المرءَ إلا العملُ

---

(1) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 119/2 ، انظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ)، 412/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 515/1 ، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت/نحو900هـ) ، 176/1 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 90/2.

(2) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 125/2 ، انظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ)، 415/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 515/1 ، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت/نحو900هـ) ، 176/1 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 89/2.

(3) سورة الضحى الآية : 8.

(4) سورة المدثر الآية : 3.

الحميدُ أو نحو : إنما ينفع المرءَ العملُ الحميدُ ، وفي غير مواضع التقديم الواجب ، والتأخير الواجب ، يجوز الأمران (1).

وتلخيص ما سبق أن تقديم أو تأخير المفعول به يأتي على ثلاثة أقسام (2):

1- مفعول يجب تقديمهُ ولا يجوز تأخيره وهو الاستفهام والشرط وضمير النصب بالفعل إذا ظهر الفاعل وكذلك المفعول المنفصل إذا لم يكن مفعولا.

2- مفعول يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه وهو كل مفعول يكون فاعله استفهاماً أو شرطاً أو مقصوراً .

3- مفعول يجوز تقديمه ، وهو ما عدا ما ذكر .

وأجمل صاحب البرهان ، الأسباب الداعية للتقديم والتأخير (3) بأن يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ؛ كتقديم الفاعل على المفعول ، والمبتدأ على الخبر وصاحب الحال عليها، نحو: جاء زيد راكباً ، أو أن يكون في التأخير إخلالٌ ببيان المعنى كقوله تعالى :

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آَلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾(1) ، فلو أخر قوله : ﴿ من آل فرعون ﴾ فلا يفهم أنه منهم.

---

(1) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 92/2.

(2) انظر القيم الجمالية للتقديم والتأخير في شعر أبي الطيب المتنبي ، دراسة في أسلوب تقديم المفعول به على الفاعل ، دكتور سامر حسين ناصر والدكتور إبراهيم صبر محمد ، مجلة آداب ذي قار ، العدد 2 ، المجلد 1 ، كانون الأول 2010 ، ص115.

(3) انظر البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، 233/3.

(4) سورة غافر الآية : 28.

وأيضًا فمن الأسباب الداعية للتقديم والتأخير ، أن يكون التأخير مخلاً بالمقصود كقوله تعالى :

﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآَخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾(1) ، بتقديم الحال ﴿ مِنْ قَوْمِهِ ﴾ على الوصف ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، ولو تأخر لتُوَهِّم أنه من صفة الدنيا ، وأن يكون في التأخير إخلال بالتناسب ، فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة نحو كقوله تعالى :

﴿ وَمِنْ آَيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (2) ، بتقديم ﴿ إِيَّاهُ ﴾ على ﴿تَعْبُدُونَ﴾ لمشاكلة رءوس الآي.

وأيضًا العظمة والاهتمام ، فمن عادة العرب الفصحاء أنهم يقدمون ما شأنه أهم وأولى ، كقوله تعالى :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(3) ، فقدم العبادة للاهتمام بها ، أو أن يكون الخاطر ملتفتًا إليه والهمة معقودة به، فيكون التقديم لإرادة التبكيت والإنكار والتعجيب من حال المذكور ، نحو قوله تعالى :

﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ ﴾(4) ، بتقديم الجار والمجرور ﴿ لِلَّهِ ﴾ على المفعول الأول ؛ لأن الإنكار متوجه إلى الجعل لله ، لا إلى مطلق الجعل ، وأخيرًا الاختصاص، وذلك بتقديم المفعول والخبر والظرف والجار والمجرور ونحوها على الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(5) ، أي : نخصَّك بالعبادة فلا نعبد غيرك.

---

(1) سورة المؤمنون الآية : 33.

(2) سورة فصلت الآية : 37.

(3) سورة الفاتحة الآية : 5.

(4) سورة الأنعام الآية : 100.

(5) سورة الفاتحة الآية : 5.

وباستقراء مواضع تقديم المفعول بع على الفاعل جوازًا في الجملة الفعلية في قصيدة المدح عند الصنوبري ، لاحظتُ ورودها في الأنماط الآتية :

النمط الأول : { فعل + مفعول به + فاعل }

ورد هذا النمط في (16) ستة عشر موضعًا(1) ، وذلك كقول الشاعر: (من الكامل)

حازَ **الفخارَ** أبو الحسيـ ـنِ ومنه يُقْتَبَسُ الفخـارُ (2)

يرى النحاة أن الأصل في ترتيب عناصر الجملة الفعلية ، ذات الفعل المتعدي، أن يرد الفعل أولًا يليه الفاعل ثم المفعول به (3) ، ويجيز النحاة تقدم المفعول به على الفاعل إذا أمن اللبس (4) ، حيث يدل الإعراب على الفاعل والمفعول به نحو : ضربَ زيدًا عليٌ ، أما إذا لم يؤمن اللبس بخفاء الإعراب نحو : ضرب عيسى موسى ، فإنه يتوجب الإبقاء على الأصل في تقدم الفاعل على المفعول به.

ونلحظ مجيء الجملة الفعلية (حاز الفخار أبو الحسين) ، وقد تصدرها الفعل الماض المبني على الفتح الظاهر (حاز) ، متبوعًا بالمفعول به (الفخار) المنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وقد تقدم على الفاعل (أبو الحسين) ، المرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، وهذا التقدم قسم قائم برأسه ، وكذلك تقدُّم الفاعل ، وإن كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاست عمال مجيئًا واسعًا(5) ، ويكون تقدم المفعول به للعديد من الأغراض الدلالية.

---

(1) ينظر أيضًا المواضع الآتية بالديوان : 1/44/1 ، 12/72/1 ، 5/183/1 ، 2/187/1 ، 39/211/1، 39/211/1 ، 35/222/1 ، 1/228/1 ، 60/257/1 ، 6/314/1 ، 14/314/1 ، 26/327/1 ، 9/328/1 ، 1/115/2 ، 3/154/2.

(2) ديوان الصنوبري ، 4/14/1.

(3) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 34/1 ، وانظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 95/3 ، وانظر الخصائص ، ابن جني (ت/ 392هـ) ، 384/2 ، وانظر دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني (ت/471هـ) ، ص126 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905هـ) 412/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 515/1 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 90/2.

(4) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 124/2 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ)، 515/1 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 92/2.

(5) انظر الخصائص ، ابن جني ، 295/1.

ولكن حصر تقديم المفعول به على الفاعل في إفادة العناية والاهتمام يُهمل كثيرًا جوانب البلاغة الأخرى إذ لا يقتصر هذا التقديم على هذا المعنى بل قد يخرج التقديم فيه إلى معانٍ أخرى يهدف إليها المتكلم كالتعظيم أو التحقير أو الافتخار.

وقد يكون تقديم المفعول به على الفاعل ، لمراعاة الموسيقى والسجع في القرآن الكريم أو يفيد مراعاة القافية في الشعر ، غير أنه قد يتقدم المفعول به رغبة من الشاعر في التجديد والخروج عن المألوف (1).

والتقديم والتأخير باب طويل عريض ، يشتمل على أسرار دقيقة ، وهو ضربان: الأول : يختصُّ بدلالة الألفاظ على المعاني ، ولو أُخِّر المقدَّم أو قدِّم المؤخر لتغير المعنى. والثاني : يختص بدرجة التقدُّم في الذكر ؛ لاختصاصه بما يوجب له ذلك ، ولو أُخِّر لما تغير المعنى (2).

فأما الضرب الأول فإنه ينقسم إلى قسمين: أحدهما : يكون التقديم فيه هو الأبلغ. والآخر : يكون التأخير فيه هو الأبلغ.فأما القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ فكتقديم المفعول على الفعل... ، كقولك : زيدًا ضربتُ ، وضربتُ زيدًا ، فإن قولك : زيدًا ضربتُ تخصيصًا له بالضرب دون غيره (3).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري أبا الحسين الهاشمي ، ويصفه بالمالك الوحيد للفخر كله ، وتم ذلك من خلال التعبير بالجملة الفعلية التي تقدم فيها المفعول به (الفخار) على الفاعل (أبو الحسين) ، والأصل: حاز أبو الحسين الفخار (4) ؛ وذلك للاهتمام بالمتقدم والعناية به ، ولتخصيص الفخر كله لأبي الحسين ، لا لأحد غيره ، ولو أخَّر الشاعر المفعول به، لحاز أبو الحسين الفخار ، وكذلك حازه غيره من الناس ، ونلاحظ أن العلامة الإعرابية ظاهرة في كل من الفاعل والفعول به ، وذلك يساعد على أمن اللبس عند تقديم المفعول به.

---

(1) انظر عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات (دراسة نحوية) ، أمل منسي عائض الخديدي ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، ص 139.

(2) انظر المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، قدمه وعلق عليه دكتور أحمد الحوفي ودكتور بدوي طبانه ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، 210/2.

(3) انظر السابق نفسه ، 210/2.

النمط الثاني : { مفعول به + فعل + فاعل }

ورد هذا النمط في موضعين ، وذلك في قول الشاعر: (من الخفيف)

كُلنا **الدر** ّمن كلامك نَستخ ـرجُ **والزهرَ** من كلامك نَقطِفْ(2)

يرى النحاة أن الأصل في ترتيب عناصر الجملة الفعلية ، ذات الفعل المتعدي، أن يرد الفعل أولًا يليه الفاعل ثم المفعول به (2) ، ويجيز النحاة تقدم المفعول به على الفاعل إذا أمن اللبس (3) ، حيث يدل الإعراب على الفاعل والمفعول به نحو : ضربَ زيدًا عليٌ ، أما إذا لم يؤمن اللبس بخفاء الإعراب نحو : ضرب عيسى موسى ، فإنه يتوجب الإبقاء على الأصل في تقدم الفاعل على المفعول به.

ويأتي التركيب في بعض الأحيان على خلاف الأصل ، فيتقدم المفعول به على الفعل والفاعل ، وقد أجاز النحويون تقدم المفعول به على الفعل والفاعل (4) ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ آَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾(5).

---

(1) ديوان الصنوبري ، 12/330/1.

(2) انظر الكتاب ، سيبويه (ت/ 180هـ) ، 34/1 ، وانظر المقتضب ، المبرد (ت/ 285هـ) ، 95/3 ، وانظر الخصائص ، ابن جني (ت/ 392هـ) 384/2 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/ 905هـ) ، 412/1 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 515/1 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 90/2.

(3) انظر دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني (ت/471هـ) ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ)، 124/2 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ .) ، 515/1 ، ص126 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 92/2.

(4) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، 133/2 ، وانظر شرح التصريح ، الأزهري (ت/905هـ)، 418/1 ، ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/911هـ) ، 7/2 ، وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 177/2.

(5) سوة البقرة ، الآية : 87.

نلحظ في الشاهد السابق تقدم المفعول به (الدر) المنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، على الجملة الفعلية (نستخرج) في الشطر الأول ، والمكونة من الفعل المضارع المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وورد فاعله ضميرًا مستترًا تقديره (نحن).

وفي الشطر الثاني ورد المفعول به (الزهر) المنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة قبل الجملة الفعلية (نقطف) ، والمكونة من الفعل المضارع المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وورد فاعله ضميرًا مستترًا تقديره (نحن) ، والأصل : نستخرج الدر من كلامك ، ونقطف الزهر من كلامك.

وفي ذلك النمط يصف البلاغيون أهمية التقديم والتأخير فيه بقولهم : فإعلامك الشيء بغتة ليس مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام(1) ، ويَحسُنُ ذلك ويكثُر في المدح ، وذلك أنّ من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ، ويباعدهم من الشبهة (2).

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري ابن أبي ثمامة ، ويصف كلامه الحكيم الجميل ، وتم ذلك المدح من خلال التعبير بالجملة الفعلية ، وفيها تقدم المفعول به (الدر) على الجملة الفعلية (نستخرج) في الشطر الأول ، وفي الشطر الثاني ورد المفعول به (الزهر) قبل الجملة الفعلية (نقطف) ، والأصل : نستخرج الدر من كلامك ، ونقطف الزهر من كلامك ، وهو تقديم يُحدِث حركة ذهنية في أذن المُستمعين ؛ فتجذب انتباههم للشاعر ؛ وذلك لأهمية ما سيقوله الشاعر، فهو يجذب الانتباه أولًا بتقديم المفعول ، ثم يقول بعدها في المتقدم ما يريد ، كذلك يحصر الشاعر الدر والزهر كله على ممدوحه ، فلا مكان لهما إلا لديه ، وفي ذلك أهمية للمتقدم ، وتشويق وتخصيص للمتأخر.

---

(1) دلائل الإعجاز ، الجرجاني ص132.

(2) دلائل الإعجاز ، الجرجاني ص134.

المبحث الثالث : التقديم والتأخير في التركيب الشرطي.

يتناول هذا المبحث عارض التقديم والتأخير في التركيب الشرطي وذلك بقصيدة المدح عند الصنوبري ، وأقصد بعارض التقديم والتأخير في تركيب الجملة الشرطية تقديم عنصر ما من العناصر المكونة للتركيب الشرطي ، والتي رأى النحاة ضرورة ورودها على الترتيب التالي : (أداة الشرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط) – تقديمه – إلى رتبة غير رتبته السابقة ؛ تحقيقًا لغاية دلالية معينة دون أن تتأثر الصحة النحوية للتركيب الشرطي ، وبشكل يمكن معه إعادة ترتيب التركيب الشرطي دون أن تتغير العلاقات النحوية بين العناصر الرئيسة المكونة للتركيب الشرطي (1).

وترتبط أداة الشرط دائمًا بجملة الشرط ، فهما تابعان لبعضهما ، الأداة أولًا ، وجملة الشرط ثانيًا دون اعتداد بما قد يفصل بينهما من حروف ، وقد تذكر جملة الجواب بعدهما ، وقد تسبقهما ، وقد يتوسطانها ، وفي كل حالة تكون أداة الشرط وجملة الشرط متلازمتين ، فلا يمكن أن يُقال : (أتيتني) ويقصد بهذه الجملة جملة الشرط ، ولكن لابد من ارتباطها بأداة شرط .

وطبيعة التركيب الشرطي معنويًا هو ترتب حدث الجواب على حدث الشرط بمعنى أداة الشرط ، أي : إن أداة الشرط تربط بين الحدثين ربطًا يختلف اختلافِ ما وضعت له الأداة من معنى ، والربط بين الحدثين يستلزم – غالبًا – الترتيب والتعليق، وبذلك فإن التركيب الشرطي – معنويًا – جزءان ، أولهما : أداة الشرط مع جملة الشرط ، والآخر : جملة الجواب ، فعندما تقول : إن أتيتني أكرمتُك ، فإن الإكرام المتمثل في جملة الجواب متعلق حدوثه ومتراتب على الإتيان ، وترتبط أداة الشرط بجملة الشرط ارتباطًا كليًا ، وكأنهما معًا بمثابة أحد ركني الجملة التامة ، وجملة الجواب بمثابة الركن الثاني معنويًا ولفظيًا (2).

وقد ورد عارض التقديم والتأخير بالتركيب الشرطي في قصيدة المدح عند الصنوبري في (69) تسعة وستين موضعًا ، يمثلها نمط واحد فيما يأتي :

---

(1) انظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، 382.

(2) النحو العربي ، الدكتور إبراهيم بركات، 335/5.

النمط الأول : { جملة جواب الشرط + أداة الشرط + جملة الشرط }

ورد هذا النمط في قصيدة المدح عند الصنوبري في (69) تسعة وستين موضعًا(1)، ويمثل ذلك قوله : (من البسيط)

تكفُّ إن كفَّ عدنانٌ على ثقةٍ منه ، وتبطشُ عدنانٌ إذا بطشا (2)

ثمَّة اختلاف – وليس خلافًا – في آراء العلماء حول التقديم والتأخير في التركيب الشرطي ، فرأي يقول بمنع تقديم جملة جواب الشرط ، وذلك لضرورة الترتيب في التركيب الشرطي ، فتتصدر الأداة ، يليها فعل الشرط ، ثم يأتي فعل الجواب ، ورأي يقول بجواز تقديم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط ، ولكن لا خلاف في أن تكون أداة الشرط وجملة الشرط متلازمتين.

وقد ذهب جمهور من البصريين إلى أن المتقدم على أداة الشرط وجملته في قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، ليس جوابًا للشرط ، بل هو دليل على الجواب ، وذلك لأن لأدوات الشرط الصدارة في جملتها ، ولأن جواب الشرط ثانٍ أبدًا عن الأول ، متوقف عليه ، بينما يرى الكوفيون أنه الجواب نفسه (3).

---

(1) ينظر أيضًا المواضع الآتية بالديوان : 7/14/1 ، 9/25/1 ، 9/42/1 ، 21/24/1 ، 15/44/1 ، 4/72/1 ، 16/136/1 ، 22/157/1 ، 29/157/1 ، 35/157/1 ، 36/158/1 ، 38/158/1 ، 8/159/1 ، 23/159/1 ، 14/160/1 ، 24/160/1 ، 11/183/1 ، 54/183/1 ، 58/183/1 ، 2/211/1 ، 17/211/1 ، 28/211/1 ، 28/211/1 ، 29/211/1 ، 10/223/1 ، 20/223/1 ، 41/223/1 ، 51/223/1 ، 36/225/1 ، 40/225/1 ، 52/225/1 ، 19/257/1 ، 36/257/1 ، 38/257/1 ، 43/257/1 ، 6/258/1 ، 30/258/1 ، 3/273/1 ، 36/273/1 ، 4/274/1 ، 6/278/1 ، 9/278/1 ، 22/278/1 ، 3/2280/1 ، 3/280/1 ، 18/280/1 ، 21/280/1 ، 64/286/1 ، 30/289/1 ، 65/289/1 ، 66/289/1 ، 5/314/1 ، 13/314/1 ، 19/314/1 ، 42/314/1 ، 44/314/1 ، 6/325/1 ، 7/327/1 ، 46/327/1 ، 46/327/1 ، 11/328/1 ، 18/361/1 ، 21/361/1 ، 10/362/1 ، 10/363/1 ، 16/364/1 ، 27/364/1 ، 27/364/1 ، 10/366/1.

(2) ديوان الصنوبري ، 28/211/1.

(3) انظر الأصول ، ابن السراج (ت/ 316هـ) ، 236/2 ، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري (ت/577هـ) ، تحقيق دكتور طع عبدالحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة =

وقد نوقشت دراسات لغوية معاصرة السببين السابقين اللذين ساقهما النحاة سببًا لاعتبار أن المتقدم ليس هو الجواب وإنما دليل عليه ، وانتهت إلى أن المتقدم ليس دليلًا على الجواب ، بل هو الجواب حقيقة (1) ، وهو ما أرجحه ، لعدة أسباب :

1- لا تعطي الأداة وجملة الشرط معنى تامًا لدى السامع نحو : إن تذاكر ، بينما يتم المعنى في قولنا : تنجح إن تذاكر ، ويقوم العقل بحفظ الرتبة ، فـ (تذاكر) أولًا و (تنجح) ثانيًا حتى وإن تقدم الثاني وتأخر الأول.

2- قد يتقدم الخبر على المبتدأ دون لبس في المعنى ؛ وذلك بالترتيب فالمسند إليه أولًا ثم المسند ثانيًا وإن تبادلا المواقع ، كذلك قد يتبادل الجواب مع الأداة وفعل الشرط المواقع ، ما دام لم يحدث لبس في المعنى.

وبناء على ما تقدم فقد وردت جملة جواب الشرط المقدمة (تكف) في صدر البيت ، وورد فعلها مضارعًا ، تبعها بقية التركيب الشرطي المكون من حرف الشرط (إن) وجملة الشرط بفعلها الماض (كفَّ) المبني على الفتح الظاهر ، وتأخر فاعله (عدنان) المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهي قبيلة من أصول العرب ، ثم تبع التركيب الشرطي أشباه الجملة (على ثقة) و(منه) والذي ورد في محل نصب حال.

وفي الشطر الثاني من البيت وردت الواو الاستئنافية أولًا متبوعة بجملة جواب الشرط المقدمة (تبطش) ، وورد فعلها مضارع ، متبوع بالفاعل (عدنان) ،

= المصرية العامة للكتاب ، 246/1، وانظر حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبان (ت/1206) ، 23/4 ، وانظر شرح التصريح ، للأزهري (ت/905هـ) ، 2/ 411 ، وانظر أوضح المسالك ، ابن هشام (ت/761هـ) ، 217/4، وانظر شرح شذور الذهب ، ابن هشام (ت/ 761هـ) ، ص183 ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي (ت/ 911هـ) ، 463/2 ، وانظر النحو العربي ، دكتور إبراهيم بركات ، 470/5، وانظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، 384.

(1) انظر الجملة الشرطية عند الهذليين ، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، ص 312 ، وانظر الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، الدكتور إبراهيم الشمسان ، الطبعة الأولى ، مطابع الدجوي ، القاهرة ، 1401هـ - 1981م، ص174 ، وانظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي ، ص290 ، وانظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، 384.

وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ثم ورد بقية التركيب الشرطي مكونًا من حرف الشرط (إذا) إضافةً إلى جملة الشرط بفعلها الماض (بطش) المبني على الفتح الظاهر، وذلك كالجدول الآتي :

جملة جواب الشرط (مقدمة)	أداة الشرط + جملة الشرط (مؤخران)
تَكُفُّ	إن كفَّ
تَبطِشُ	إذا بَطَشَ

مبتدأ + خبر = جملة اسمية	**أداة شرط + فعل الشرط + فعل الجواب = تركيب شرطي**

خبر + مبتدأ = جملة اسمية	**فعل الجواب + أداة شرط + فعل الشرط = تركيب شرطي**

نلحظ أن المتقدم يكون مع أداة الشرط وجملته دائرة دلالية واحدة ، بحيث لا يمكن فصل جملة الجواب المتقدمة عن التركيب الشرطي الوارد بعدها ، ويأتي التركيب الشرطي بهذا الترتيب ليؤدي وظيفة دلالية يقصدها الشاعر ؛ حيث يرى عبد القاهر الجرجاني أن التركيب الذي لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه ، ولا يحتاج إلى فكر وروية تركيب لا فضل فيه ولا مزية (1) ؛ ذلك أن تعدد الأوجه الممكنة لتركيب ما يتيح للغة الشعرية أن تتخير من الإمكانات المتاحة للغة ما يمنحها تفردًا وخصوصيةً في التعبير عن تجربة الشاعر الذاتية (2) ، أي أن التعدد في الاختيارات اللغوية المتاحة أمام الشاعر هي سر إبداعاته ، وهي ما تحدث بالعقل حركة ذهنية لدى السامع ، وتجعله يتساءل لما استخدم الشاعر ذلك الأسلوب وترك ذاك ؟ وأي فرق بينهما ؟

---

(1) دلائل الإعجاز ، الجرجاني ، ص194.

(2) وانظر ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبدالصبور ، دكتور محمود الجعيدي ، 385.

وفي الشاهد السابق يمدح الصنوبري الأمير أبا العبّاس أحمد بن سعيد الكلابي ، والي حلب ، وتم ذلك من خلال التعبير بتركيبين شرطيين ، (تَكُفَّ إن كفَّ) و(تَبطِشُ إذا بطش) ، وقد تقدمت فيهما جملة جواب الشرط على الأداة وجملتي الشرط ، وذلك للأهمية والعناية بالمتقدم ولجذب الانتباه له ، فقد جذب الشاعر انتباه السامعين بالفعل (تكف) ، وهنا يتساءل السامع من التي تَكُفَّ ؟ ومتى تَكُفَّ ؟ ولماذا ؟ ولكنه يزيد التشويق للفاعل بذكر بقية التركيب (إن كف) ، وهنا يكون السامع مهيئًا بل شغوفًا لمعرفة ذلك الفاعل المؤخر(عدنان) ، وهو ما يزيد من عظمة ممدوحه ، فكأنه ملكَ نصف العرب العدنانيين ، وكأنهم يأتمرون بأمره.

ونجد الصنوبري مولعًا بتجميل صورته الشعرية وإجادتها ، وذلك باستخدام الجناس الناقص بين (تكف وكف) وبين (تبطش وبطش) ، أيضًا باستخدام التضاد بين المضارعين (تكف وتبطش) وبين الماضيين (كف وبطش) ، إضافةً إلى المقابلة بين شطري البيت ، فكل منهما بمعنى خلاف الآخر.

ولعلَّ الصنوبري في ذلك كله يجمل ويعلي من ممدوحه الأمير قبل أن يعلي من شعره ، فلو كان كلامه في أحد آخر لما اهتم أحد بسماعه وفهمه ، فممدوحه هو النبع الرائق الذي يستقي الشاعر منه عذب كلماته وجميل أسلوبه ، لذا نجده يقدم جواب الشرط بينما يؤخر فاعله ، ويأتي بالجناس بينما يستخدم التضاد والمقابلة (1).

نتيجة الفصل

1- ورد عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية في المرتبة الثالثة والأخيرة من الذيوع والانتشار ، ويُعدُّ خصيصة من أهم خصائص اللغة العربية التي تدل على قدرتها في استيعاب ما قد يخالف قواعدها وذلك بعد أن تصوغه اللغةُ في قوالب محكمة لا تخل بالفهم اللغوي الدقيق.

2- وقد مثَّل عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية في (39) تسعة وثلاثين موضعًا ، وهو العارض الذي يؤكد مرونة اللغة العربية عامة ، واللغة الشعرية خاصة، مما صنع مجالًا خصبًا لانتشار أساليب البلاغة العربية ومنها أسلوب التقديم والتأخير ؛ وذلك لأنه لا يريد أن يمر كلامه كغيره من الكلام ، بل يجذب انتباههم وأسماعهم لتلك الصفات التي يتميز ويتفرد بها ممدوحيه دون غيرهم.

3- وفي الجملة الفعلية ورد عارض التقديم والتأخير في المرتبة الثانية من الذيوع والانتشار ، ومثَّل (18) ثمانية عشر موضعًا ، وهو العارض الذي يؤكد مرونة اللغة العربية عامة ، واللغة الشعرية خاصة ، مما صنع مجالًا خصبًا لانتشار أساليب البلاغة العربية ومنها أسلوب التقديم والتأخير ؛ وذلك لأنه لا يريد أن يمر كلامه مرور الكرام على سامعيه ، بل يجذب انتباههم وأسماعهم لتلك الصفات التي يتميز ويتفرد بها ممدوحيه دون غيرهم.

4- يكثُر التقديم والتأخير بلغة الشعر الخروج عن المألوف ، لأسباب دلالية كجذب الانتباه ، أو لتركيز الاهتمام على ركن من أركان الجملة دون غيره ، مما يصنع مجالًا خصبًا لانتشار أساليب البلاغة العربية وعلى رأسها أسلوب التقديم والتأخير ، فكان تقدم المفعول به على الفاعل أو على الفعل والفاعل لأغراض بلاغية تمركزت وتمحورت حول التوكيد والتخصيص والقصر للمتقدم جوازًا ، والتنبيه إليه ، وللتشويق والتخصيص للممدوح المتأخر.

6- ورد عارض التقديم والتأخير بالتركيب الشرطي في قصيدة المدح عند الصنوبري في (69) تسعة وستين موضعًا ، وذلك للاهتمام بالجواب المتقدم وجذب الانتباه إليه لأهميته عند الشاعر ، لذلك فقد سلط عليه الضوء أولًا.

****

الخاتمة

(عوارض التركيب في قصيدة المدح عند الصنوبري ، دراسة نحوية دلالية) هو عنوان هذه الدراسة ، وهي دراسة نحوية دلالية للغة الشعر العربي القديم ، هدفت بشكل رئيسي ومباشر إلى البحث عما يمكن أن نسميه بالمعنى النحوي الدلالي في شعر المدح عند الصنوبري ، وذلك من خلال دراسة عوارض التركيب لديه دراسة نحوية دلالية في إطار سياقها النصي ، في محاولة لاستثمار التراث النحوي للغة العربية وتوظيفه في تحليل النص الأدبي بمعايير لغوية موضوعية للكشف عما يمكن الكشف عنه من سماته التركيبية.

وفي نطاق ذلك دُرِست ثلاثة عوارض تركيبية ، هي : عارض الحذف ، وعارض الزيادة ، وعارض التقديم والتأخير ، في كل من : الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، والتركيب الشرطي ، دراسة نحوية دلالية ، وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، هي في مجملها تحقيق للأهداف (1) ، التي سعت إليها هذه الدراسة ، وقد أمكن تصنيف هذه النتائج إلى ما يلي :

- أولًا : نتائج الدراسة النحوية لعوارض التركيب في قصيدة المدح عند الصنوبري.
- ثانيًا : نتائج الدراسة الدلالية لعوارض التركيب في قصيدة المدح عند الصنوبري.
- ثالثًا : نتائج الدراسة الإحصائية لعوارض التركيب في قصيدة المدح عند الصنوبري.

(1) انظر تفصيل الأهداف التي سعت إليها هذه الدراسة في : مقدمة الدراسة ، ص23 من هذه الدراسة.

أولًا : نتائج الدراسة النحوية

شكلت مجموعة من العوارض النحوية نسبة عالية من التردد داخل الأبيات الشعرية لغرض المدح ، بل يمكن القول بأن الشاعر قد ألحَّ عليها ولم يستخدم بديلًا عنها ومن ثم يمكن اعتبارها من السمات النحوية الخاصة بلغة الشعر عند الصنوبري بصفة عامة وبغرض المدح ، وهو ما يعنيني ، بصفة خاصة ، وهذه العوارض هي:

1- انتشر الحذف في الجمل بأنواعها الثلاثة انتشارًا واسعًا ، فكان له النصيب الأكبر في الاستعمال عن باقي العوارض الأخرى ، ففي الجملة الاسمية المثبتة أو المنسوخة ، حُذف المبتدأ لأغراض دلالية متعددة ، منها المدح أو الذم أو الوصف ، وفي الجملة الفعلية ورد حذف المفعول به للعموم والشمول ، وفي الجملة الشرطية حُذفت جملة جواب الشرط للتشويق وشحذ الانتباه.

2- لم يرد حذف الفعل أو الفاعل من الجملة الفعلية ، وذلك لاعتماد اللغة الشعرية للشاعر على القول والاسترسال في ذكر مناقب الممدوح وصفاته النبية ، دون انتظار تعليق أو رد من السامعين ، فالأسلوب المسيطر على لغة الشاعر هو الأسلوب الخبري الذي يقل معه تواجد عارض حذف الفعل أو الفاعل من الجملة الفعلية.

3- ورد حذف أداة الشرط من التراكيب الشرطية ، كذلك تم حذف جواب الشرط من التركيب الشرطي ، وقد ارتبط ذلك الحذف بدلالات العموم والشمول ، كذلك إثارة ذهن المستمع ، وتخيل الجواب وتقديره.

4- للزيادات في الجملة العربية دلالات تزين التراكيب وتكسبه مرونة لولاها ما كان الشعر شعرًا ، وتكاد كل قصيدة لا تخلو من استخدام هذه الزيادات ، أدت الزيادة دورًا واضحًا في قصائد المدح عند الصنوبري ، فجاء بها الشاعر ل توكيد مدحه وتقويته ، وقد يجتمع في الجملة الواحدة أكثر من مؤكد ، فيكون لكل مؤكِّد منهما دورًا في تأكيد أحد ركني الجملة.

5- وكانت للزيادة النصيب الثاني من عوارض التركيب ، ووردت الزيادة في الجملة الاسمية ، فكانت لها تأثيرات واضحة ودلالة لا تُخفى على الجملة من توكيد أونفي أو نسخ أو تعليل أو استفهام أو إلصاق ، وأدت الزيادة في الجملة الفعلية للتوكيد والتحقيق في مواضع أو للشك ، أو النفي في مواضع أخرى ، بينما كان للزيادة في التركيب الشرطي دورًا في اتساع دلالة الجملة.

6- لغة الشعر لغةٌ خاصة تعتمد على المرونة وكسر تقاليد اللغة ، ولذا يكثر بها الخروج عن المألوف ، لأسباب دلالية كجذب الانتباه ، أو لتركيز الاهتمام على ركن من أركان الجملة دون غيره ، مما يصنع مجالًا خصبًا لانتشار أساليب البلاغة العربية وعلى رأسها أسلوب التقديم والتأخير.

7- إنَّ التقديم والتأخير خصيصة من أهم خصائص اللغة العربية التي تدل على قدرتها في استيعاب ما قد يخالف قواعدها وذلك بعد أن تصوغه اللغةُ في قوالب محكمة لا تخل بالفهم اللغوي الدقيق ، وكان تقديم الخبر على المبتدإ جوازًا في الجملة الاسمية بقصيدة المدح عند الصنوبري وردً ا كثيرًا ، وذلك في مواضع وأنماط مختلفة ولأغراض بلاغية متعددة.

8- تقدم المفعول به على الفاعل أو على الفعل والفاعل لأغراض بلاغية تمركزت وتمحورت حول التوكيد والتخصيص والقصر للمتقدم جوازًا ، والتنبيه إليه ، وللتشويق والتخصيص للممدوح المتأخر.

9- التزم الشاعر في التركيب الشرطي بالترتيب بين أجزائه في أغلب المواضع فجاءت الأداة أولًا ، فجملة الشرط ثانيًا ، ثم جملة الجواب ثالثًا ، وخرج الصنوبري عن هذا المسار في مواضع كثيرة للاهتمام بالمتقدم ، وجذب الانتباه للمتأخر.

ثانيًا : نتائج الدراسة الدلالية

كشفت الدراسة الدلالية لعوارض التركيب عن كثير من الأبعاد الدلالية التي سعى إليها الشاعر سعيًا من خلال قصده إلى اختيار عارض تركيبي معين من أجل إحكام البناء الفني اللغوي والدلالي في أبيات المدح عنده ، وقد أمكن تصنيف هذه الأبعاد إلى :

1- يرجع انتشار حذف المبتد أ لاعتماد لغة الشعر على إعطاء معنى جديد في كل بيت ، لذا فكل كلمة بمثابة لبنة جديدة في بناء القصيدة ، تجذب انتباه المستمع فلا يَملُّ منها، فيحذف الشاعر ما يعرفه المستمع من السياق ؛ حتى لا يُصاب المستمع بالملل ، ويصاب النص الشعري بالترهل والثقل ، لذا كان انتشار ظاهرة حذف المبتدإ في غرض المدح مقصودًا من الشاعر ؛ لتوجيه اهتمام المستمع إلى ما سيعطيه الخبر من معانٍ ودلالات جديدة عن المبتدإ (الممدوح) المحذوف المعلوم سلفًا.

2- يرجع حذف المفعول به من الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي ، لجذب انتباه المستمع لما حذف ؛ فلا يَملُّ من تكرار ذكره ، فيحذف الشاعر ما يعرفه المستمع من السياق للمحافظة على الوزن الشعري ، وللمحافظة على النص من الترهل ، وقد ارتبط حذف المفعول به من بنية الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي بغرض أساسي لدى الشاعر ، هو رغبة الشاعر في إضفاء العموم والشمول للفعل ، والذي تأتى مع حذف المفعول به ، بينما سيفيد ذكره التخصيص ، ولما كان العموم أشمل وأوسع من التخصيص ، تناسب ذلك وغرض المدح ، فممدوحه أوسع من أن يشمله تخصيص وأشمل من أن يلحقه تحديد.

3- كذلك كان للزيادة أثر دلالي قوي في أبيات المدح وإن ضعف أثرها النحوي ، فكانت كل زيادة على ركني الجملة الاسمية بمثابة الزيادة في المبني ، والذي أدى بدوره لزيادة معنى المدح عند الشاعر ، الذي سعى دومًا لتأكيده بمؤكدات مختلفة.

4- تنوعت أغراض الزيادة تنوعًا كبيرًا فوردت الزيادة للعديد من الأغراض منها :

1- الزيادة للتأكيد.

2- الزيادة للتنويع.

3- الزيادة للنفي.

4- الزيادة للاحتراس.

5- الزيادة للتعليل.

6- الزيادة لبيان الزمن.

7- الزيادة للمقاربة أو الرجاء أو الشروع.

8- الزيادة للرجحان.

9- الزيادة للاستدراك.

10- الزيادة للرجاء والتوقع.

11- الزيادة للتمني.

5- أفاد دخول قد على الفعل الماض التحقيق والتوكيد ، وأفاد دخولها على الفعل المضارع الشك والتقليل ، وكان لدخولها على الماضي النصيب الأكبر لتأكيد ما اتصف به الممدوح وتقريره ، كذلك وردت (قد) مع (لام) جواب القسم ، فكان تأكيدًا على تأكيد ، بينما ورد دخولها على المضارع بنسبة ضئيلة للشك في أن يكون الشاعر قد حصر صفات ممدوحيه فهي أكبر وأعظم من أن تُحصى ، أو مع لام جواب القسم للتأكيد على جدارة ممدوحه بما يصفه به.

6- كان لحروف النفي الانتشار الأكبر في الجملة الفعلية لإفادة عموم النفي تارةً أو نفي صفة لن يُصاب بها الممدوح لا في الوقت الحاضر أو نفي صفة لم توجد في ممدوحه لا من وقت بعيد أو قريب ، فالنفي على اختلافه جاء لدلالة كل أداة على ما لا يفهم من غيرها من الأدوات النافية ، كلٌّ حسب ما يعطيه من دلالة زمنية أو عقلية.

7- يستعمل الشاعر أسلوب التقديم والتأخير في قصائد المدح لجذب الانتباه لما سيقوله في وصف الممدوح وذكر مناقبه ، فهو لا يريد أن يمر كلامه مرور الكرام على مسامع سامعيه ، بل يريد جذب انتباههم وأسماعهم لتلك الصفات التي يتميز ويتفرد بها ممدوحيه دون غيرهم

8- إن التقديم والتأخير هو العارض الأقل ورودًا ، ومع ذلك فإنه يضيف جمالًا خاصًا على لغة الشعر، فكان جمالًا أُضيف على جمال ، ففي الجملة الاسمية ورد تقدُّم الخبر على المبتدإ لأغراض دلالية كان أبرزها التخصيص والتوكيد ، وورد أيضًا في الجملة الفعلية ، فتقدم المفعول به على الفاعل تارةً وعلى الفعل والفاعل معًا تارةً أخرى ، ولم يغب التقديم والتأخير عن الجملة الشرطية ، فتقدمت جملة الجواب على جملة الشرط ، للاهتمام بالمتقدم ، والتشويق للمتأخر.

ثالثًا : نتائج الدراسة الإحصائية

1- تقوم الدراسة على قصيدة المدح عند الصنوبري ، وفي الجدول الآتي أسماء ممدوحي الصنوبري وعدد القصائد في كل ممدوح :

م	الممدوح	عدد قصائد مدحه	رقم القصائد
1	علي بن سهل بن روح الكاتب	3	280/222/160
2	نظيف مولى أبي تمام	3	325/290/258
3	الامير سيف الدولة بن حمدان	3	**72 / 225/ 183**
4	أبو الحسين الهاشمي	2	286/147/14
5	**علي بن محمد بن حمزة الهاشمي**	2	326/289
6	أبو بكر	2	267/9
7	العباس بن أحمد بن كيغلغ	2	314/158
8	أبو العباس الرشيدي	2	183/165
9	أبو اسحق السلماني	1	273/257
10	زيادة الله بن الأغلب التميمي	1	361 / 279
11	أبو حفص	1	10
12	أبو أحمد جعفر بن علي المغربي	1	25
13	الأمير أبو الحسن	1	42
14	**قرابة له**	1	44
15	**مظفر**	1	51
16	**ضيف عنده**	1	53
17	أبو جعفر	1	134
18	أبو تمام الهاشمي	1	155
19	أبو الفتح المظفر بن ذكاء	1	157
20	احمد بن اسماعيل الاسكافي	1	159
21	ابن أبي أيوب	1	171
22	يانس المؤنسي	1	187

23	عباس	1	198
24	**الأمير أبو العباس أحمد بن سعيد الكلابي**	1	211
25	علي	1	228
26	أبو عبد الاله	1	274
27	محمد بن الحسين الهاشمي	1	278
28	ابن سويد	1	291
29	علي بن سليمان الأخفش	1	327
30	أبو الحسن الكاتب	1	328
31	**أبو محمد علي بن إبراهيم بن بريه البسطامي**	1	329
32	ابن أبي ثمامة	1	330
33	أبو عمرو الطيب	1	332
34	أبو عمران موسى بن عيسى	1	362
35	محمد بن يحيى النفري	1	363
36	علي بن إبراهيم الكاتب	1	364
37	**أبو عبدالرحمن ابن أخي الامام**	1	365
38	**أبو القاسم الحسين بن كوجك العبسي**	1	366
39	مدح الشعر	1	377
40	**أبو الحسن أحمد بن محمد الرشيدي**	1	ى / الجزء 2
41	**أبو القاسم عمرو بن عبيد الله بن غياث**	1	ء / الجزء 2
42	**أبو بكر محمد بن سليمان بن أحمد**	1	خ / الجزء 2
43	ابن يزيد الحلبي	1	د / الجزء 2
44	غلام يكتب	1	م / الجزء 2

2- ثمَّة دراسة إحصائية قمت بها أكدَت غيرَ ما قيل في الصنوبري بإن أكثر شعره في وصف الطبيعة والروضيات ، وأثبتَت الدراسة أن أكثر شعره كان في غرض المدح ، وإن كان وصف الطبيعة والروضيات من أبرز سمات شعره في عصره ، وكانت أبيات الديوان وأغراضه على النحو الآتي :

إحصاء أبيات الجزء الأول

م	القافية / الغرض	الراء	الزاي	السين	الشين	الصاد	الضاد	الطاء (1)	الظاء	العين	الغين	الفاء	القاف	**الإجمالي**
1	المدح	175	39	288	39	160	-	137	45	288	50	235	199	1655
2	الرثاء	228	17	61	121	25	137	-	8	7	-	66	49	719
3	الهجاء	229	114	59	9	7	16	63	-	121	36	23	4	681
4	الغزل	166	19	25	4	15	36	5	7	63	35	85	71	531
5	الطبيعة	272	36	60	-	35	29	-	-	2	15	10	52	511
6	الإخوانيات	157	19	140	3	15	8	22	-	17	-	24	55	460
7	الفخر	110	-	8	-	-	71	66	-	-	-	-	97	352
8	الوصف	31	-	20	-	-	-	85	-	26	-	-	29	191
9	المناسبات	89	-	11	-	-	-	-	-	48	-	-	22	170
10	الخمريات	55	6	-	-	-	8	-	-	-	-	-	45	114
11	المجون	24	-	-	25	-	-	-	-	-	-	-	3	52
12	الزهد	24	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12	-	36
13	الحكمة	16	-	-	-	-	4	-	-	-	-	-	-	20
14	الألغاز	3	-	-	-	-	-	3	-	-	-	-	-	6
15	إجمالي القافية	**1579**	250	672	201	257	309	381	60	572	136	455	626	5498
16	عدد القصائد	140	14	56	11	9	26	14	5	36	11	33	45	400
17	عدد الصفحات	1 : 120	121 : 138	139 : 183	184 : 197	198 : 214	215 : 236	237 : 261	262 : 266	267 : 299	300 : 309	310 : 338	339 : 375	

(1) ثمة خطأ وجب التنبيه إليه ، عدد قصائد الديوان في النسخة المحققة بلغ (603) قصيدة ، والصواب هو (601) قصيدة ، ونتج ذلك عن خطأ في التسلسل العددي للقصائد في قافية الطاء ، فالقصيدة رقم (269) تليها قصيدةٌ برقم (272) وليس (270).

إحصاء أبيات الجزء الثاني

م	القافية / الغرض	الألف المقصورة	الهمزة	الباء	التاء	الجيم	الحاء	الخاء	الدال	الذال	الراء	السين	الصاد	الضاد
1	المدح	11	12	2	-	-	-	6	6	-	-	-	-	-
2	الرثاء	-	17	-	-	-	-	25	-	-	-	-	-	-
3	الطبيعة	-	22	84	17	13	3	-	33	-	12	-	-	3
4	الهجاء	-	4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
5	الغزل	-	-	23	9	17	20	-	31	-	3	-	1	-
6	الإخوانيات	-	-	54	9	-	-	-	6	-	6	-	-	-
7	الوصف	1	10	18	1	9	2	-	22	3	7	-	-	3
8	الفخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
9	الخمريات	-	18	8	6	2	34	-	2	2	-	2	-	-
10	المناسبات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
11	المجون	-	-	14	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
12	الزهد	-	-	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
13	الحكمة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
14	المعنى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
15	إجمالي القافية	12	83	206	42	41	59	31	100	5	28	2	1	6
16	عدد القصائد	2	12	37	13	10	17	2	25	2	7	1	1	2
17	عدد الصفحات	379 : 379	380 : 384	385 : 399	400 : 403	404 : 407	408 : 412	413 : 415	416 : 423	424 : 424	425 : 427	428 : 428	428 : 428	429 : 429

بقية إحصاء الجزء الثاني

مع إحصائية لكل الديوان

م	القافية / الغرض	العين	القاف	الكاف	اللام	الميم	النون	الهاء	الياء	متعدد	إجمالي الغرض جزء{2}	اجمالي الغرض الجزء {1}	**إجمالي الغرض بالديوان**	**النسبة المئوية %**
1	المدح	-	-	-	-	8	2	2	-	-	49	1655	**1704**	**25.54**
2	الرثاء	-	-	-	-	-	17	42	-	12	113	719	**832**	**12.47**
3	الطبيعة	2	5	-	6	-	51	2	2	-	255	511	**766**	**11.48**
4	الهجاء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	681	**685**	**10.26**
5	الغزل	-	-	3	3	6	11	15	4	-	146	531	**677**	**10.14**
6	الإخوانيات	-	5	-	-	-	-	-	-	6	86	460	**546**	**8.18**
7	الوصف	3	-	8	3	5	137	110	8	-	350	191	**541**	**8.11**
8	الفخر	-	-	-	-	-	22	-	-	-	22	352	**374**	**5.60**
9	الخمريات	-	-	-	5	9	26	-	-	-	114	114	**228**	**3.41**
10	المناسبات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	170	**170**	**2.54**
11	المجون	-	-	-	-	-	9	-	-	-	23	52	**75**	**1.12**
12	الزهد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	36	**39**	**0.58**
13	الحكمة	-	-	4	1	-	1	1	-	-	7	20	**27**	**0.40**
14	المعنى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6	**6**	**0.08**
15	إجمالي القافية	5	10	15	18	28	276	172	14	18	1172	5498	**6670**	**100**
16	عدد القصائد	2	2	3	7	9	31	11	3	2	201 قصيدة	400 قصيدة	**601 قصيدة**	
17	عدد الصفحات	430 : 430	431 : 431	432 : 433	434 : 435	436 : 438	439 : 455	456 : 464	465 : 465	466 : 467	–	–	**–**	

وتوضح الجداول السابقة أن قصيدة المدح تحظى بنسبة تجاوزت 25% وهو ما يقدم مبررًا موضوعيًا ومسوغًا لهذا الرأي ولهذه الدراسة في قصيدة المدح عن الصنوبري.

3- أما عدد الجمل في الديوان فأُجمله في الجدولين الآتيين :

عدد الجمل لكل قافية

القافية	الجمل الاسمية	الجمل الفعية	الجمل الشرطية	إجمالي الجمل	النسبة %
الراء	167	167	30	364	8.68
الزاي	29	54	9	92	2.19
السين	292	276	54	622	14.83
الشين	32	75	12	119	2.83
الصاد	191	185	29	405	9.65
الطاء	146	142	24	312	7.44
الظاء	43	51	6	100	2.38
العين	374	401	52	827	19.72
الغين	62	64	14	140	3.33
الفاء	247	284	27	558	13.30
القاف	257	250	34	541	12.90
الجزء 2	49	59	5	113	2.69
الإجمالي	1889	2008	296	**4193**	
النسبة %	45.05	47.88	7.05		

4- عدد الجمل بقصيدة المدح عند الصنوبريّ :

الجملة	عدد مرات التكرار	نسبة التكرار
جملة فعلية	2008	%47.88
جملة اسمية	1889	%45.05
جملة شرطية	296	%7.05
إجمالي الجمل	4193	

5- عارض (حذف المبتدإ) كان العارض الأكثر ذيوعًا وانتشارًا في الجملة الاسمية بغرض المدح عند الصنوبري في (157) مائة وسبعة وخمسين موضعًا ، ويرجع انتشار حذف المبتدإ لاعتماد لغة الشعر على إعطاء معنى جديدًا في كل بيت، لذا فكل كلمة بمثابة لبنة جديدة في بناء القصيدة ، تجذب انتباه المستمع فلا يملُّ منها، فيحذف الشاعر ما يعرفه المستمع سلفًا من خلال السياق ؛ حتى لا يُصاب المستمع بالملل ، ويصاب النص الشعري بالترهل والثقل ، فكان العارض الأكثر مجيئًا مؤكدًا صحة ما قاله النحاة عن انتشار حذف المبتدإ في غرض المدح ، وذلك كالجدول الآتي :

حذف المبتدإ = 157			
للمدح	للوصف	للذم	المنسوخ
151	4	2	57

6- ورد (الحذف) في الجملة الفعلية في قصيدة المدح عند الصنوبري في (13) ثلاثة عشر موضعًا ، بينما ورد الحذف في التركيب الشرطي في قصيدة المدح عند الصنوبري في موضعين اثنين.

7- كان لعارض (الزيادة في الجملة الاسمية) بصفة عامة وبأنواعها المختلفة من زيادة الاسم أو الفعل أو الحرف أو الجملة أون شبه الجملة ، كان لذلك اليد الطولى في الانتشار في بنية القصائد ، حيث ورد في (364) ثلاثمائة وأربعة وستين موضعًا ؛ وذلك لأن كل زيادة في المبنى تكون زيادة في المعنى ، وبقصيدة المدح يزوّد الشاعر كلماته وجمله بمزودات مختلفة ؛ ليرتقى ببناء مدحه إلى عنان السماء، الأمر الذي ينعكس جليًا في الارتقاء بمستوى شعره وما وصل إليه من معانٍ ، فهي طلوبة في غرضٍ كالمدح يعتمد على المبالغة في ذكر مناقب الممدوح وصفاته الكريمة ، وذلك كالجدول الآتي :

زيادة حرف	زيادة كلمة	زيادة جملة	الإجمالي
229	134	1	364
%62.91	%36.71	%0.27	

8- وردت زيادة الحروف على مكوني الجملة الفعلية في قصيدة المدح عند الصنوبري في مواضع مختلفة ولأغراض بلاغية متعددة ، فقد زيدت حروف التأكيد والنفي في (390) ثلاثمائة وتسعين موضعًا ، مما يشكل نسبة ضخمة لعوارض الزيادة في الجملة الفعلية ، تلك الزيادة في المعنى التي أدت بدورها للزيادة في المعنى أيما زيادة :

	قد	لقد	الاجمالي
ماض	59	16	75
مضارع	2	1	3
الاجمالي	61	17	78

الأداة	الجملة الفعلية
نفي ب(ما)	96
نفي ب(لا)	63
نفي ب(ليس)	20
نفي ب(لم)	113
نفي بـ (لما)	6
النفي ب(لن)	14
الإجمالي	312

9- كان لعارض (الزيادة) بصفة عامة متمثلة في زيادة الحروف ، كان لذلك اليد الطولى في الانتشار في بنية القصائد ، فمثل ذلك (390) ثلاثمائة وتسعين موضعًا ؛ وذلك لأن كل زيادة في المبنى تكون زيادة في المعنى ، وبقصيدة المدح يزوّد الشاعر كلماته وجمله بمزودات مختلفة ؛ ليرتقى ببناء مدحه إلى عنان السماء، الأمر الذي ينعكس جليًا في الارتقاء بمستوى شعره وما وصل إليه من معانٍ ، فهي طلوبة في غرضٍ كالمدح يعتمد على المبالغة في ذكر مناقب الممدوح وصفاته الكريمة.

الحرف	عدد مرات استخدامه
قد	78
النفي	312
الاجمالي	390

10- قد وردت ظاهرة الزيادة وفق المفهوم السابق في التركيب الشرطي بقصيدة المدح عند الصنوبري في (8) ثمانية مواضع فقط.

11- أما عارض التقديم والتأخير بالجملة الاسمية فقد حلَّ في المرتبة الثالثة والأخيرة من الذيوع والانتشار ، ومثَّل (39) تسعة وثلاثين موضعًا ، وهو العارض الذي يؤكد مرونة اللغة العربية عامة ، واللغة الشعرية خاصة ، مما صنع مجالًا خصبًا لانتشار أساليب البلاغة العربية ومنها أسلوب التقديم والتأخير ؛ وذلك لأنه لا يريد أن يمر كلامه مرور الكرام على سامعيه ، بل يجذب انتباههم وأسماعهم لتلك الصفات التي يتميز ويتفرد بها ممدوحيه دون غيرهم.

12- أما عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية فقد حلَّ في المرتبة الثانية من الذيوع والانتشار ، ومثَّل (18) ثمانية عشر موضعًا ، وورد تقديم المفعول به على

الفاعل في الجملة الفعلية بقصيدة المدح عند الصنوبري ورد في (16) ستة عشر موضعًا ، ورد تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة الفعلية بقصيدة المدح عند الصنوبري ورد في موضعين.

13- ورد عارض التقديم والتأخير بالتركيب الشرطي في قصيدة المدح عند الصنوبري في (69) تسعة وستين موضعًا.

14- اختلفت نسب تردد العوارض اللغوية (الحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير)، في قصيدة المدح عند الصنوبري وقد أمكن وضع ذلك في الجدول الآتي ، والذي يوضح نسب تردد هذه العوارض وأكثرها شيوعًا في قصيدة المدح عند الصنوبري :

	عارض الحذف	عارض الزيادة	عارض التقديم والتأخير	إجمالي العدد ونسبته
الجملة الاسمية	157	364	39	**560** %52.83
الجملة الفعلية	13	390	18	**421** %39.7
التركيب الشرطي	2	8	69	**79** %7.45
إجمالي العدد ونسبته	**172** %16.2	**762** %71.8	**126** %11.8	**<u>1060</u>**

15- ونجد أن النزعة المركزية المسيطرة على الشاعر في استعمال العوارض في الجمل المختلفة ، الاسمية ، والفعلية ، والتراكيب الشرطية ، هي الزيادة.

16- توافق أغلب شعر الصنوبري مع قواعد اللغة العربية ، التي أجاد الشاعر استخدامها واستغلالها في شعره خير استغلال ، فجاء شعره متوافقًا معها إلا في مواضع خرج فيها عن الأصل خروجًا لطيفًا ، لم ينقص من جمال لغته الشعرية ، بل زادها جمالًا على جمالها .كما رأينا من خلال التحليل الذي حاولت فيه قدر استطاعتي ربط الظاهرة النحوية بدلالتها البلاغية.

وأخيرًا فإن دراسة موضوع عوارض التركيب في قصيدة المدح عند الصنوبري دراسة نحوية دلالية ، قد جاءت دراسة نحوية دلالية حاولت فيها أن أبحث عما يمكن أن يُسمى بالمعنى النحوي الدلالي ، وذلك من خلال الربط بين عوارض التركيب والأبعاد الدلالية التي قصدها الشاعر من خلال اختياره لهذه العوارض ، فإن كنتُ موفقًا فما توفيقي إلا بالله ، وإن كانت الأخرى ، فمن نفسي ، والله الموفَّق.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا : المراجع العربية القديمة :

1- **أسرار البلاغة** ، لعبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت/316هـ)، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة.

2- **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت / 316 هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة 1996م.

3- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت/316هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1988م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري (ت/577هـ) ، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك ، مراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى.

5- **أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك** ، جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري، (ت / 761 هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت، 2003م.

6- الإيضاح ، للخطيب القزويني (ت / 739 هـ)، ، شرح وتعليق وتنقيح الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي ، الطبعة الثالثة ، المكتبة الازهرية للتراث ، 1993م.

7- البديع ، لعبدالله بن المعتز (ت / 296هـ) ، اعتنى بنشره إغناطيوس كراتشقوفسكي ، عضو أكاديمية العلوم في لينينغراد ، دار المسيرة ، بيروت.

8- **بديع القرآن** ، لابن أبي الإصبع المصري (ت / 654 هـ) ، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

9- البرهان في علوم القرآن ، لبدرالدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت/794هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، 1404هـ - 1984م ، مكتبة دار التراث ، القاهرة.

10- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري (ت/ 577هـ) ، تحقيق دكتور طع عبدالحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، 1400هـ - 1980م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

11- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة (ت / 276 هـ) ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر.

12- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها** ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت / 449هـ - 571م) ، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر ، 1415هـ - 1995م.

13- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، (ت/ 616هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، 1979م.

14- **الجمل في النحو** ، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت / 170 هـ) ، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1405هـ - 1985م.

15- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للحسن بن قاسم المرادي ، (ت/ 724 هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992م.

16- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** ، للشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري ، (ت / 1287 هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحبي ، القاهرة ، 1940م.

17- **حاشية الصبان** شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، للصبان (ت / 1206 هـ) ، تحقيق طه عبدالرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

18- **الخصائص** ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت / 392 هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثالة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1986م.

19- **دلائل الإعجاز** ، لعبدالقاهر بن محمد الجرجاني (ت / 474 هـ) ، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ودار المدني بجدة ، الطبعة الثالثة ، 1992م.

20- **ديوان الصنوبري** ، أحمد محمد بن الحسن الضبي ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1998م.

21- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالق-ي (ت / 702 هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

22- **سر صناعة الإعراب** ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت / 392 هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، 1985م.

23- **سر الفصاحة** ، لابن سنان الخفاجي (ت / 466 هـ) ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1982م.

24- **شرح الأشموني على ألفية بن مالك** ، لنور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشمونـي (ت / 900هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1955م.

25- **شرح التصريح على التوضيح** ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري ، (ت / 905 هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1421هـ - 2000م.

26- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري المصـري (ت / 761 هـ) ، تحقيق عبدالغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1984م.

27- **شرح قطر الندى** ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري المصري ، (ت / 761 هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت ، ط 11 ، 1383هـ.

28- **شرح الكافية الشافية** ، للإمام أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالجواد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م.

29- **شرح المفصل للزمخشري** ، موفق الدين بن يعيش (ت / 643 هـ) ، تقديم د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1422هـ - 2001م.

30- **الصاحبي** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت / 395) ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1997م.

31- **صحيح البخاري** ، للإمام إبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1423هـ – 2002م.

32- **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز** ، ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت / 749 هـ) ، دار الكتب الخديوية ، مطبعة المقتطف بمصر.

33- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده** ، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت / 456 هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، الطبعة الخامسة ، 1401هـ – 1981م.

34- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري (ت / 382 هـ) ، حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة لنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1418هـ – 1997م.

35- **القاموس المحيط** ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت/ 817 هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثامنة ، 1426هـ – 2005م.

36- **القرآن الكريم**.

37- **الكافية في علم النحو** ، لابن الحاجب ، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت / 646هـ) ، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب 1923م.

38- **الكامل** ، المبرد ، لأبي العباس محمد بن يزيد ، (ت / 285 هـ) ، تحقيق الدكتور محد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، 1997م.

39- **الكتاب** ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، (ت / 180 هـ) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

40- **كتاب الصناعتين** ، لأبي هلال العسكري (ت / 382 هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار احياء الكتب العربية.

41- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت / 538 هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض بمشاركة الأستاذ الدكتور فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي ، مكتبة العبيكات ، الطبعة الأولى ، 1998م.

42- **لسان العرب** ، لأبي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور الافريقي المصري (ت / 711 هـ) ، دار صادر ، بيروت.

43- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، لضياء الدين بن الأثير (ت / 606 هـ) ، قدمه وعلق عليه دكتور أحمد الحوفي ودكتور بدوي طبانه ، دار نهضة مصر ، القاهرة.

44 - **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي** ، لأحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومي ، تحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف، 1397هـ - 1977م.

45- **معاني القرآن** ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت / 207 هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1403هـ - 1983م.

46- **معجم البلدان** ، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي (ت / 623 هـ) ، دار صادر ، بيروت ، 1397هـ - 1977م.

47- **معجم تاج العروس من جواهر القاموس** ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت / 1205 هـ) ، تحقيق علي هلالي، الطبعة الثانية ، مطبعة حكومة الكويت 2004م.

48- **مغني اللبيب** ، لجمال الدين هشام الأنصاري المصري ، (ت / 761 هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر، بيروت ، الطبعة السادسة ، 1985م.

49- **مفتاح العلوم** ، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت / 626هـ) ، حققه وقدم له وفهرسه الدكتور عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1420هـ - 2000م.

50- **المقتضب** ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت / 285 هـ) ، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1415هـ - 1994م.

51- **المقرب** ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت / 669) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى 1392هـ - 1972م.

52 - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت/ 911 هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1418هـ - 1998م.

ثانيًا : المراجع العربية الحديثة :

1- **الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية فى القرآن الكريم** ، الدكتور صباح دراز ، الطبعة الأولى ، الأمانة ، 1986م.

2- **أساليب النفى فى القرآن الكريم** ، الدكتور/ أحمد ماهر البقري ، دار المعارف، الطبعة الثانية ، 1985م.

3- **أسرار التقديم والتأخير فى لغة القرآن الكريم** ، الدكتور محمود شيخون ، دار الهداية ، 1983م.

4- **الأسلوب والنحو** ، الدكتور محمد عبدالله جبر ، الطبعة الأولى ، دار الدعوة ، الأسكندرية ، 1988م.

5- **الأسلوبية والأسلوب** ، دكتور عبدالسلام المسدي ، الطبعة الثالثة ، الدار العربية للكتاب.

6- **البلاغة العالية علم المعاني** ، عبدالمتعال الصعيدي ، مراجعة دكتور عبدالقادر حسين ، مكتبة الآداب ، الطبعة الثانية ، 1411هـ - 1991م.

7- **البلاغة العربية تأصيل وتجديد** ، دكتور مصطفى الصاوي الجويني ، منشأة المعارف بالأسكندرية ، 1985م.

9- **البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني** ، دكتور فضل حسن عباس ، دار الفرقان، الطبعة الرابعة ، 1417هـ - 1997م.

8- **البلاغة الميسرة** ، دكتور عبدالعزيز بن علي الحربي ، دار بن حزم ، الطبعة الثانية ، 1432هـ - 2011م.

10- **البلاغة والأسلوبية** ، الدكتور محمد عبد المطلب ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1984 م .

11- **بناء الجملة العربية** ، محمد حماسة عبداللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.

12- **تيسيرات لغوية** ، دكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، 1990م.

14- **الجملة الشرطية عند النحاة العرب** ، الدكتور إبراهيم الشمسان ، الطبعة الأولى ، مطابع الدجوي ، القاهرة ، 1401هـ - 1981م.

13- **الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين** ، هادي عطية الهلالي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.

15- **دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة** ، دكتور سعيد حسن بحيرى ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1426هـ - 2005م.

16- **الدرر اللوامع على همع الهوامع** ، الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت / 1331هـ) ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، 1419هـ - 1999م.

17- **دروس البلاغة** ، تأليف حفني ناصف - محمد دياب - سلطان محمد - مصطفى طمُّوم ، شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، مكتبة أهل الأثر ، الطبعة الأولى ، 1425هـ - 2004م.

18- **علوم البلاغة** ، البيان والمعاني والبديع ، أحمد مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1414هـ - 1993م.

19- **في بناء الجملة العربية** ، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف ، دار القلم بالكويت ، 1982 م.

20- **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، دكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1406هـ - 1986م.

21- **اللغة العربية معناها ومبناها** ، الدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1973م.

22- **معجم اللغة العربية المعاصرة** ، الدكتور أحمد عمر مختار ، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب ، القاهرة ، 2008 م.

23- **النحو الأساسي** ، دكتور محمد حماسة عبداللطيف ودكتور أحمد مختار عمر ودكتور مصطفى النحاس زهران ، دار الفكر العربي 1417هـ - 1997م.

24- **النحو الشافي** ، الدكتور محمود حسني مغالسة ، أستاذ النحو العربي في الجامعة الأردنية ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، 1418هـ - 1997م.

25- **النحو العربي** ، الدكتور إبراهيم بركات ، دار النشر للجامعات ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2007م.

26- **النحو العربي في مواجهة العصر** ، إبراهيم السامرائي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1415هـ - 1995م.

27 – **النحو الواضح في قواعد اللغة والنحو** ، علي الجارم ومصطفى أمين ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

28– **النحو الوافي** ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1986م.

29– **النحو والدلالة** ، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف ، مطبعة المدينة ، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1983م.

30– **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** ، محمد أحمد عرفه ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، 1937م.

ثالثًا : الرسائل العلمية :

1– الحذف والتقدير في القرآن الكريم ، رسالة دكتوراة للباحث / مرشد سعيد أحمد محمود ، بإشراف الدكتور ذو الفقار علي ملك ، الجامعة الإسلامية ، بهاول بور ، 1995م.

2- **الزمن في القرآن الكريم** ، دراسة لغوية ، رسالة ماجستير ، إعداد الباحث محمود محمد سليمان علي ، قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، 1995م.

3- **الشعر السياسي عند محمود حسن إسماعيل (دراسة في عوارض التركيب والتماسك النصي)** ، منصور مصلح منصور حسون ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب جامعة المنصورة 1426هـ - 2006م.

4- **ظاهرة الانزياح في قصيدة إرادة الحياة لأبي القاسم الشابي** ، رسالة ماجستير ، للباحثتين آمنة لوط ووداد لوط ، جامعة منتوري بالجزائر ، قسنطينة ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية وآدابها ، مايو 2011م.

5- **ظاهرة الحذف في اللغة العربية في ضوء علم اللغة النصي** ، إيهاب محمود أحمد إبراهيم ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، - 2007 م.

6- **ظاهرة العدول في البلاغة العربية** ، مقارنة أسلوبية ، رسالة ماجستير للباحث عبدالحفيظ مراح ، جامعة الجزائر ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية وآدابها ، 1426هـ - 2006م.

7- **ظواهر التركيب في الشعر المسرحي عند صلاح عبد الصبور دراسة نحوية دلالية** ، رسالة دكتوراة للدكتور محمود سليمان الجعيدي ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، 2001م.

8- **ظواهر التركيب في ديوان أبي إسحاق الإلبيري الأندلسي** ، دراسة نحوية دلالية، رسالة ماجستير إعداد الباحث/ مروان أكرم أحمد ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، قسم اللغة العربية ، 1435هـ - 2014م.

9- **الظواهر اللغوية بين الإطراد والعدول في ديوان الأصمعيات** ، نبيل علي شمسان غانم ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، 1432 هـ - 2011م.

10- **عوارض التركيب في الجملة الإسمية** ، فكري عبدالمنعم النجار ، رسالة ماجستير ، دار العلوم ، 2002 م.

11- **عوارض التركيب في بناء الجملة العربية (دراسة** نحوية) ، في ضوء سورة البقرة ، دكتور رفاعي طه أحمد ، كلية الدراسات الإسلامية ، البيضاء.

12- **عوارض التركيب في ديوان لسان الدين بن الخطيب (دراسة نحوية دلالية)**، أحمد زكي يماني ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 2013م.

13- **عوارض التركيب في سورة البقرة (دراسة نحوية وصفية)** ، سامية مونسخ خليل أبو سعفان ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، عماد الدراسات العليا ، كلية الاداب ، قسم اللغة العربية ، 1433 هـ - 2012 م.

14- **عوارض التركيب في شعر خليل مطران (دراسة نحوية دلالية)** ، محمد السيد احمد سعيد ، رسالة دكتوراة ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة.

15- **عوارض التركيب في شعر ذي الرمة (دراسة نحوية دلالية)** ، ماهر عبد التواب عثمان ، دار العلوم 2007 م.

16- **عوارض التركيب في شعر عبد الله الفيصل (دراسة تركيبية دلالية)** ، تهاني محمد خان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك عبدالعزيز ، 1432 هـ - 2011 م.

17- **عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات (دراسة نحوية)** ، أمل منسي عائض الخديدي ، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، 1428هـ - 1429 هـ.

18- **عوارض التركيب في شعر النابغة الذبياني والنابغة الشيباني (دراسة نحوية دلالية)** ، محمد حسني عبدالجليل يوسف ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1434هـ - 2013 م.

19- **مشكلة الحرف الزائد في ضوء دراسات علماء اللغة العربية** ، فارس فندي بطاينه ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1989م.

رابعًا : الدوريات :

1- **أسلوب الحذف على ضوء الدراسات القرآنية والنحوية** ، دكتور محمد وليد سيف الدين حلاق ، مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث ، جماد ثاني 1431هـ - مايو 2010م ، العدد 12.

2- **التقديم والتأخير في النظم القرآني الكريم بلاغته** .. ودلالاته ، دكتور سامي عطا حسن ، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية ، 1-4-2013م.

3- **حذف المرفوعات والمنصوبات في سورة هود** ، دراسة نحوية دلالية ، دكتور يوسف الرفاعي ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الخامس والعشرون (2) ، أيلول 2011م.

4- **الحذف في القرآن الكريم** ، عبد الكريم حميد ، شبكة الألوكة للدكتور/ سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز الحميد ، تاريخ النشر 2011/7/5.

5- **الحذف في اللغة العربية** ، دكتور يونس حمش خلف محمد ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، تاريخ قبول النشر 2010/6/24 ، مجلد 10 ، العدد2.

6- **الحذف والإضمار في النحو العربي** ، دراسة في المصطلح ، دكتور عماد مجيد علي ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإسلامية ، كلية التربية.

7- **الحذف والتقدير في صحيح البخاري** ، دراسة نحوية دلالية ، رسالة ماجستير للباحثة / سهام رمضان محمد الزعبوط ، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، 1431هـ - 2010م.

8- **الحرف الزائد** ، أحكامه ومواضعه في الدرس النحوي ، دكتور/ سعد حسن عليوي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، آب2009م.

9- **دلالة الألفاظ** ، دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم وأنواع دلالة الألفاظ ، دكتور عبدالمنعم طوعي بشناتي ، جامعة الجنان ، لبنان ، قسم الشريعة والدراسات الإسلامية.

10- **الزوائد في اللغة العربية** ، دكتور يونس حمش خلف ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد (16) ، العدد (7) ، تموز 2009م.

11- **الزيادة من الحروف في القرآن الكريم** ، فريدة رحمن ، موقع دكتور محمد سعيد ربيع الغامدي ، تاريخ النقل 2016/2/12م.

12- **ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية** ، الدكتور خالد بن عبدالكريم بسندي ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2001م.

13- **ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية** ، فضل الله النور علي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية اللغات ، مجلة العلوم والفنون ، نوفمبر 2012م.

14- **ظاهرة التلازم التركيبي** ، دراسة في منهجية التفكير النحوي ، دكتور جودة مبروك محمد ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، تاريخ النقل 2016/2/12م.

15- **ظاهرة الحذف في النحو العربي** ، محاولة للفهم ، بوشعيب برامو ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، المجلد 34 ، العدد 3 ، يناير – مارس 2006م.

16- **ظاهرة الحذف ودورها في تحقيق التماسك النّصّي** ، دراسة تطبيقية على سورة البقرة ، دكتور إسلام محمد عبد السلام ، المعهد العالي للدراسات النوعية ، قسم اللغات والترجمة.

17- **ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية** ، الدكتور مأمون عبدالحليم وجيه ، مجلة علوم اللغة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مج1 ، ع1 ، 1998م ، ص300.

18- **العدول في البنية التركيبية** ، قراءة في التراث البلاغي ، دكتور إبراهيم بن منصور التركي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج19، ربيع الأول 1428هـ.

19- **القيم الجمالية للتقديم والتأخير في شعر أبي الطيب المتنبي** ، دراسة في أسلوب تقديم المفعول به على الفاعل ، دكتور سامر حسين ناصر والدكتور إبراهيم صبر محمد ، مجلة آداب ذي قار ، العدد2 ، المجلد1 ، كانون الأول 2010م.

20- **مصطلحا الإضمار والحذف عند النحويين** ، دراسة في دلالتهما ، والفرق بينهما ، دكتور/ رفيع غازي السلمي ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية ، مجلد 19 ، العدد 2 ، 2011م.

21- **مصطلحات الحذف عند النحويين والبلاغيين** ، م/ سهيلة خطاف عبدالكريم ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، أنساني2011م.

22- **مفهوم الرتبة النحوية** ، دكتور سامي عوض ، وحسن شحود ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، المجلد 24 ، العدد 17 ، 2002م ، تاريخ النشر : 2002/2/20م.

23- **مفهوم السياق وأنواعه ومجالاته وأثره في تحديد العلاقات الدلالية** ، الدكتور رجب عثمان محمد ، مقال بمجلة علوم القاهرة ، المجلد 6 ، العدد 4 ، 2003م.

24- **من دلالات التأخير في العربية** ، دكتور محروس السيد بُريك ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد الخامس ، محرم 1432هـ - يناير 2011م.

25- **النحو والشعر** ، قراءة في دلائل الإعجاز ، الدكتور مصطفى ناصف ، مجلة فصول ، مج 1، ع 3 ، أبريل 1981م.

26- **نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب** ، الدكتور عبدالحميد مصطفى السيد ، مجلة جامعة دمشق ، سوريا ، المجلد 18 ، العدد 3+4 ، 2002م.

Introduction addresses four key ideas :

❶ The meaning of the Syntactic Deviations.

❷ The motives of the study and its causes.

❸ Previous studies on the Syntactic Deviations.

❹ Biography of Al-Sanawbary.

Chapter one investigates Ellipsis Deviation.

Chapter two deals with Addition Deviation.

Chapter three examines Permutation Deviation.

The study resulted in some syntactic and semantic conclusions some are related to the number of occurrences of such structural features.

summary

The title of this thesis is " Syntactic Deviations In Al Sanawbary's Eulogy : A Semantico_Syntactic Study ". This is a syntactic and semantic study that aims at analyzing Al Sanawbary's the literary text objectively within a syntactic framework.

The choice of this topic has been motivated by several objectives among which are :

❶ Study Syntactic Deviations In Al Sanawbary′s Eulogy , and the statement of the symptoms of the Ellipsis , or Addition and permutation , And to clarify its meaning.

❷ To identify the extent of the purpose of In Al-Sanawbary′s Eulogy The coming of a lot of the Syntactic Deviations or scarcity of others.

During this study some features were examined most of them can be related to three main categories :

❶ Ellipsis.

❷ Addition.

❸ permutation.

The thesis falls into three chapters with a preface and conclusion.

Mansoura University

Faculty of Arts

Arabic Department

Syntactic Deviations In Al-Sanawbary's Eulogy

A Semantico_Syntactic Study

Thesis provided to obtain a master's degree in Arabic Language and Literature

By Researcher

Mohammed Abd elmoneim Mohammed Ali

Supervised By

Prof. Mahmoud Mohammed Soliman El-Gaady

Professor of Syntax and Morphology

Department of Arabic

Faculty of Arts

Mansoura University

2016 AD 1437 AH